1889/517

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بآدابه
اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب
الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير
وسمطتها بيد التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات
التلهف والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة
الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله
وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه
بان جعله جزءا منها هضما لنفسه تخييلا ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف
رحمهم الله تعالى حتى يصدر بحمده على سننها او ايماء من ثبات عدم الابتداء به لطفا حتى يكون
بتركه انقطع جوازه اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام

لانه يبحث فى هذا الكتاب عن احوالها فمتى لم يعرف كيف يبحث عن احوالها

وقدم الكلمة على الكلام لكونها افرادا وما جزءا من افراد الكلام ومفهومها

جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هى والكلام مشتقان من الكلم

بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما فى النفوس كالجرح وقد عبر

بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال شعر جراحات السنان

لها التيام ۞ ولا يلتام ما جرح اللسان ۞ والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة

بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على ثلث

فصاعدا والكلم الطيب مؤول ببعض الكلم اللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة

بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك

الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجى بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة

لفظ اللفظ فى اللغة الرمى يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها ثم

نقل فى عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ

به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ

الحقيقى كزيد وضرب والحكمى كالمنوى فى زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف

والصوت حتى يلفظ ولم يوضع لفظ له وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو

وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والحذف لفظ حقيقة لانه قد
يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان
وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات
غير داخلة فيه فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة
لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء
الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا اطلق
مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح
ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان
مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد
او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معني اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر
المعنى بعده مبني على التجريد فيخرج عنه المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق
بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى فخرجت
بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع
بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى
قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون

لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكليات المفردة بازاء الالفاظ
المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ
وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة
بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر
مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل و
الحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة
الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع
له خاص فليس ههناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو
اما مجرور على انه صفة للمعنى ومعناه ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه
يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك
فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب
فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه
ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا يبعد من بيان النكتة في ايراد احد الوصفين
جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد
حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده

صيغة الماضي وان كانت موضوعة لسبق الحدث على زمان التكلم لكنها لا تخلو عن اشعار بتقدم احد الوصفين على الآخر اشعارا ما فتدبر

رسم نهافعلی انه حال من المستكن في نوضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام

و وجه صحته ان الوضع وان كان مقيدا على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن

له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وتقييد الافراد لاخراج المركبات

مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل

وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد

لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما داخلا

فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان

الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث

قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله يخرج عنه فانه

لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج

لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب

لما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء

بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع

لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن

الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة

بحيث اذا اطلق او حس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني والقيد الاخير يوجب تسمية الدلالة ١٢ علوي

اشارة لتعيين دلالة اللفظ على وجود اللافظ ۱۲ اجمال

اللفظ دیز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وأن تكون بالطبع
الدلالة أح أح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما في المفصل
هي أي الكلمة اسم وفعل وحرف أي منقسمة إلى هذه الأقسام الثلاثة ومنحصرة
فيها لأنها أي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي إما
من صفتها أن تدل على معنى كائن في نفسها أي في نفس الكلمة والمراد بكون
المعنى في نفسها أن تدل عليه بنفسها من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى إليها
لاستقلاله بالمفهومية أو من صفتها أن لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى
يحتاج في الدلالة عليه إلى انضمام كلمة أخرى إليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء
تحقيق ذلك في بيان حد الاسم إن شاء الله تعالى سبحانه القسم الثاني
وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن وإلى فإنهما يحتاجان في
الدلالة على معنيهما أعني الابتداء والانتهاء إلى كلمة أخرى كالبصرة
والكوفة في قولك سرت من البصرة إلى الكوفة وإنما سمي هذا القسم حرفا
لأن الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف أي جانب مقابل للاسم
والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الأول
وهو ما يدل على معنى في نفسها أما من صفتها أن يقترن ذلك المعنى

المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعنى

الماضي والحال والاستقبال اي حيث يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة

ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة

الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة

الاسم وهو ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده

الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم

الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل

سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في

الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم

اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى

والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم

كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة

مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه لعدم الاستقلال

في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن

الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل

لعدم الاقتران فعلم لكل واحد منهما معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدود ها فى ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع الكلام فى اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفى اصطلاح النحاة ما تضمن اى لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اى يكون كل واحدة منهما فى ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع

والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من كلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقوله ما يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة

او حكما داخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار
فيها مع انها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا
مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم
اللفظ اعلم ان كلام المصنف رحمه الله ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام لا
كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى
الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم
ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة
وكلام المصنف ايضا ناظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد
مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به حتى لا
يصدق الجملة على الجمل الجزئية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي
بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون
الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك
اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في
ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان
التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة منها

جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم
وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد
لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل اما الاقسام
الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل
والفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان
الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد
بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي
هو المنوي في ادعو **الاسم ما دل** اي كلمة دلت **على معنى كائن**
في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال
المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى
اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك
الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على
معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه
ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما
بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك

قصداً ملحوظاً فی ذاته یصلح ان یحکم علیه و به و معقول هو مدرک تبعاً و آلة لملاحظة غیره

فلا یصلح لشئ منها فالابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً و بالذات کان معنی

مستقلاً بالمفهومیة ملحوظاً فی ذاته و لزمه تعقل متعلقه اجمالاً و تبعاً من غیر حاجة الی ذکره

و هو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة فی الدلالة علیه الی ضم

کلمة اخری الیه لتدل علی متعلقه و هذا هو المراد بقولهم ان الاسم و الفعل معنی کائناً

فی نفس الکلمة الدالة علیه و اذا لاحظه العقل من حیث هو حالة بین السیر و البصرة

مثلاً و جعله آلة لتعرف حالهما کان معنی غیر مستقل بالمفهومیة فلا یصلح ان یکون

محکوماً علیه و به و لا یمکن ان یتعقل الا بذکر متعلقه بخصوصه و لا ان یدل علیه الا

بضم کلمة اخری دالة علی متعلقه و الحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنی کلی و لفظة

من موضوعة لکل واحد من جزئیاته المخصوصة المتعلقة من حیث انها حالات

لمتعلقاتها و آلات لتعرف احوالها و ذلک المعنی الکلی یمکن ان یتعقل قصداً و یلاحظ فی

حد ذاته فیستقل بالمفهومیة و یصلح ان یکون محکوماً علیه و به و اما تلک الجزئیات

فلا تستقل بالمفهومیة و لا تصلح ان تکون محکوماً علیها و بها اذ لا بد فی کل واحد

منها ان یکون ملحوظاً قصداً لیمکن ان یعتبر النسبة بینه و بین غیره بل تلک

الجزئیات لا تتعقل الا بذکر متعلقاتها لتکون آلات لملاحظة احوالها و هذا هو المراد

يقولهم ان الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونة المعنى في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة فهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى ولذا ذكر الضمير تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم سبق ما يقبلها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا اجزم المصنف رحمه الله هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها

معتبرة في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف ولما كان في
الفعل دال على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى
مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال
عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل
والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال
لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيها صريحا نحو رويد فانه
قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا
انه على وزن قوقاة مصدر قوقي او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو
او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس في شيء منها
الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول فخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
نحو عسى وكاد لاقترانها بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع
ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين
من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة
على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه

15

واليعني الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض
خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه اتى بصيغة جمع الكثرة
على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء
ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة
للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام
اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله عليه السلام
ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام
اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف
هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل
فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام
للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف
بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل
على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع
افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر واسماء الاشارة
وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص المذكورة

منها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لان اثر حرف الجر في المجرور
لفظا في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا
او تقديرا اختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل
الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا
يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او نزيد عليه بان
يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء
في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص
ما عدا تنوين الترنم وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد
اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول
الذكر في الاول واللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في
الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم
لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم
خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف
الجر لا ذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف
والتخصيص والتخفيف وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل او الجملة

16

فہرس ابحاث شرح ملا جامی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن هو اول قديم بلا ابتداء وآخر كريم بلا انتهاء والصلوة على من هو محصول خلق المخلوقات وحاصل الرسل والانبياء وعلى آله واصحابه

الذين اجروا احكام الدين بلا التراء اما بعد فيقول المعتصم بحبل الله الواحد الاحد العبد المدعو بنجاد ادم احمد غفر له الله الصمد

لما التمس مني خلص الاحباب وعمدة الاصحاب لا سيما عزيزي واخي الارشد المولوي علي محمد سلمه الله الابدي الا بدان فصل اجمال

الحاصل والمحصول الواقع في الفوائد الضيائية فشرعت في شرحه مستعينا بالله سبحانه لكني لقصور باعي في صناعة التصنيف وعجز

فكري عن اتيان ما ينبغي للتاليف لا آمن الزلات في هذه الوريقات فارجوا من الناظرين ان يجروا قلم الاصلاح على خطيئاتي

وليسدلوا ستر العفو على زلاتي وسميته **بالتقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول** اللهم اجعله مقبولا للخواص والعوام ومتداولا

بين ايادي العلماء الكرام بحرمة النبي عليه وعلى آله واصحابه الصلوة والسلام فها انا اشرع في المقصود قال الشارح رحمه الله ومحصوله لما

كان كلام المص اي الشيخ ابن الحاجب في الايضاح مجملا فصله بقوله ومحصوله اي محصول قول المصنف في الايضاح والمحصول مصدر

من حصل بمعنى الحاصل في القاموس الحاصل من كل شئ ما بقي وثبت وذهب ما سواه حصل حصولا ومحصولا والتحصيل تمييز ما يحصل والاسم

الحصيلة وتحصل تجمع وثبت والمحصول الحاصل انتهى وفي الصحاح حاصل الشئ ومحصوله بقيته وفي الصراح حاصل الشئ ومحصوله اي بقيته ونقده

ما ذكره الضمير يرجع الى ما الموصول ذكرا ماضي معلوم من الذكر في القاموس الذكر بالكسر الحفظ للشئ كالتذكار وفي الصراح ذكر ذكرى كرة ياد كردن

من نصره ينصره بعض المحققين اي السيد السند في حاشية الرضي قيل كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد قدس سره

كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان

عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث يحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة للاضافة

والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة للاضافة وانما الزم

الاضافة لغرض آخر غير كون الانتهاء مشروطة بذكر المضاف اليه والاختار في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى تكون الدلالة
بشرطه متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل لعله ايضا يستحق ان يقال في حقه ما قاله السيد
المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة
اخرى انتهى ورد بانه قال السيد السند قدس سره بعد ذكر التحقيق الذي ذكره الشارح قدس سره وهو ايضا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب
في ايضاح المفصل حيث قال الضمير فيما دل على معنى الى آخر ما ذكره الشارح قدس سره يعني عبارته على وجه يستفاد عنه هذا التحقيق سواء قصدا ولا
وقيل في بعض الحواشي ظاهر كلام الشارح وتفصيله ان حاصل ما نقله من الايضاح موافق لهذا التحقيق ومتحد معه الا ان السيد اخذه من كلام المص فلا يفهم
نعم في قوله ذكره دون حققه ايماء الى ان ذلك ليس من تحقيقاته بل اخذ من الغير انتهى اقول وبالله التوفيق ان عبارة السيد السند في
حاشية الرضي يابى من انه ليس المحصول منه بل اخذه من غيره واورده على سبيل النقل لانه قال فيها قد طول في تحقيق معنى الحرف بما لا طائل
اذ يقرب من المقصود تارة ويبعد عنه مرة اخرى بمراحل ونحن نشير اليه اشارة خفية لتكون على بصيرة فنقول كما ان في الخارج الى آخر ما
ذكره الشارح رح على ان لفظ ذكره لا يستلزم الذكر على سبيل النقل بل اعم منه ومن الذكر على سبيل التحقيق كما يشهد عليه اللغة نعم قوله هو محصول
يدل على ان هذا تفصيل الاجمال الذي كان في الايضاح لانه قد علمت من كلام المص فيه وجود معنى مستقل ووجود معنى غير مستقل فافهم
ولا تكن من الغافلين حيث قال اي السيد السند في حاشية الرضي شرح الكافية كما ان في الخارج هذا من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس
لان الموجودات الخارجية محسوسة بخلاف المعقول في الذهن يعني ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون
كذلك الموجود الذهني قد يكون تابعا لامر في الملاحظة وقد لا يكون موجودا قائما بذاته كالاجسام ومعنى القيام بالذات هو عدم كون
القيام بالغير والتبعية اذ لا تغاير بين الشيء وذاته حتى يتصور قيامه به قدمه في الذكر لشرافته واصالته في الوجود وموجودا قائما بالغير
كالالوان ومعنى القيام بالغير هو كونه وصفا لامر تابعا له في التحقق فالمشبه به شيآن كالمشبه على ترتيب اللف والنشر وقيل انه لو قال
كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره لكان غاية في ايضاح معنى الحرف لما
يقابله تنويرا اما الاستعمال في في الحدود الثلثة وتحديدا بانه لو كان المتعارف في الموجود بذاته ان يقال هو موجود في ذاته لكان
افيد في التنوير لكنه غير ظاهر ايضا كون الموجود القائم بغيره قائما في غيره بمعنى الظرفية المتحققة بين الحال والمحل صحيح فيه المنور ليست
ظرفية مقصودة اصلا كما عرفت فكونه منورا لا يخلو عن شيء وقيل في بعض الحواشي ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه
لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر بالعرض القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى محله بلفظة في
والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم لغيره
انتهى واعترض عليه بان في في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار وللدلالة على ان وجود السواد ليس الا

له الراد مولانا جلال الدين عليه الرحمة ١٢
له القائل مولانا نور الحق عليه الرحمة ١٢
له القائل مولانا عصام الدين عليه الرحمة ١٢
له الراد مولانا عصمة الله عليه الرحمة ١٢
له القائل مولانا عبد الغفور عليه الرحمة ١٢
له المعترض مولانا عصام الدين عليه الرحمة ١٢

باعتبار المحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره بما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار في نفسها من واد
واحد واجيب بان المراد بوجه آخر سوى ما اشار اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم معنى آخر لا ما توهم بعض الناظرين ان
مراده بوجه آخر سوى ما مر في قوله الدار في نفسها والجب ان ما مر بيان وجه استعمال كلمة في على ان قولنا السواد في زيد انه حاصل في
زيد كما ان الدار حاصل في الكوز الا ان الاول بطريق الوصفية والثاني بطريق الظرفية كما في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته
توضيحه ان الموجود على نوعين خارجي وذهني والموجود الخارجي قد لا يحتاج في وجوده الى محل يقومه وقد يحتاج فالاول هو الجوهر والثاني
هو العرض والموجود الذهني ايضا قد يكون بحيث لا يحتاج في ذلك الوجود الى تعقل امر آخر كمفهوم الذوات المستقلة وقد يحتاج كمفهوم
النسب ففي الاسماء تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الاول وفي الحروف تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الثاني
والمعقول الاول شبيه بالموجود الاول اي الجوهر والمعقول الثاني شبيه بالموجود الثاني اي العرض ووجه الشبه ظاهر ولا يذهب عليك
ان التفاوت بين المشبه والمشبه به ان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك
تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس كذا في بعض الحواشي ثم ان الامر الموجود في الذهن قد يطابقه
امر في الخارج بان يكون تلك الماهية التي اتصفت بالوجود الذهني متصفة بالوجود الخارجي ايضا وقد لا يطابقه بان لا يكون
تلك الماهية موجودة في الخارج وبهذا الاعتبار اي اعتبار المطابقة يلحقه اي ذلك الموجود الذهني الاحكام الخارجية من السواد
والبياض والحركة والسكون ونظائرهما فان الماهية اذا وجدت في الخارج لم يخل من امور تعرض لها بحسب الوجود وتختص فلا
يكون عارضة لها حال كونها موجودة في الذهن ويحتمل ان يراد وبهذا الاعتبار اعتبار المطابقة واللامطابقة على معنى ان الموجود
الذهني بمجرد حصوله فيه ملحوظة من حيث هو هو ومن هذه الحيثية يجوز ان يكون له امر مطابق في الخارج وان لا يكون ويمكن ان تجري
عليه احكام خارجية صادقة او كاذبة وهذا الاحتمال انسب بقولهم واما من حيث هو موجود في الذهن فلا حكم اذ لا يمكن للعقل ان
يحكم عليه من هذه الحيثية الا بان يتصور مرة ثانية من حيث انه في الذهن فيحكم عليه باحكام اخرى مخالفة للاحكام الخارجية كالكلية
والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية الى غير ذلك من اشباههما ويسمى مثل ذلك معقولات ثانية ومحصول الكلام
ان الماهية اذا وجدت في الذهن كانت ملحوظة في نفسها وصالحة لان يحكم عليها بامور لا يعرض لها في الخارج وهي المسماة
بالعوارض الخارجية وغير صالحة لان يحكم عليها بامور لا يعرض لها الا في الذهن بل لا بد لهذا الحكم من تصورها مرة ثانية ليلاحظ
عروض هذه العوارض لها فيحكم بها عليها واما لوازم الماهية من حيث هي فهي عارضة لها في الوجودين فصح ان يحكم بها عليها في كل
واحد من الملاحظتين وانما سميت العوارض الذهنية معقولات ثانية لانها في الدرجة الثانية من التعقل واعلم ان الماهية الموجودة في

الذهن اذا اخذت من حيث هي هي كانت متقدمة الحصول في الخارج سواء كانت تلك الصورة الذهنية ماخوذة من المتبوع او كان

واما اذا نظر اليها من حيث هي مع قطع النظر عن خصائصها وعوارضها فقد يكون متقدمة وقد لا يكون لا لان الحكم باتحادهما وامكانهما لا يكون الا

حال وجودها في الذهن فقيال يصلح ان يحكم بصيغة المجهول عليه اي على المفعول به اي بالمجهول كما اذا قلنا القائم فانه يصلح ان يحكم عليه

بان يقال القائم زيد ويصلح ان يحكم به بان يقال زيد القائم قيل الاولى ان يقول يصلح لان يكون مسندا اليه مسندا ليكون وجها تخصيص

الاسناد بالاسم والفعل فلا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون

طرفا للنسبة اضافية كانت او تعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشئ صفة وكون الشئ

مضافا او مضافا اليه وكون الشئ مفعولا والمخاطبة بما سوى الحرف وقد اجيب بان المراد من المحكوم عليه وبه هو المسند اليه والمسند به من قبيل

ذكر الخاص وارادة العام فان اطلاق المحكوم عليه وبه على المسند اليه وبه بالعكس شائع فيما بينهم ثم المفهوم من هذا الكلام ان كل ما هو

مدرك قصدا وملحوظ في ذاته يصلح ان يكون محكوما عليه وبه هذا باطل لان معنى الفعل معنى مدرك قصدا وملحوظ في ذاته مع انه لا يصلح

ان يكون محكوما عليه وبه اجيب عنه بوجوه احدها ان الواو ههنا بمعنى او يعني المعنى المدرك قصدا يصلح لان يحكم عليه وبه وثانيها

ان المراد انه يصلح ان يحكم عليه وبه باعتبار ذاته ومعنى الفعل باعتبار ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه لكن الواضع لما اعتبر ان يكون مسندا

الى شئ ابدا لم يقع محكوما عليه لذلك الاعتبار فلا يلزم خلاف وضعه وثالثها ان المعنى المستقل في الفعل هو الحدث ولا شك ان

الحدث باعتبار كونه مدلولا من المصدر يصلح لان يحكم عليه وبه وان لم يصلح لان يحكم عليه وبه باعتبار كونه مدلولا تضمنيا في ضمن الفعل

ورابعها انه باعتبار لفظ الابتداء فقط يصلح ان يحكم عليه وبه فافهم ومعقول هو مدرك تبعا يعني كما ان في الخارج موجودين احدهما

مستقل قائم بذاته كالجواهر وثانيهما موجود غير مستقل وغير قائم بذاته كالاعراض كذلك في الذهن مدركان احدهما مستقل

لا يكون ادراكه في تبع ادراك آخر والآخر مدرك يكون ادراكه في تبع ادراك آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره كما اذا قلنا البصرة

والكوفة في قولنا سرت من البصرة الى الكوفة ثم يتعقل معنى من تبعيتهما لا بذاته وآلة لملاحظة غيره والمعنى الذي ذكر سابقا هو ان

يكون تابعا لامر آخر في الملاحظة والتفات النفس اليه كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات

والآخر بالتبع لا بمعنى ان يكون مرآة لمشاهدة غيره كالصورة العقلية للمعلوم اذ المعاني الحرفية ليست صورا للمتعلقات وبهذا

ظهر ان ما قيل ان مفهوم كل رجل ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي

هو آلة لملاحظتها لفهم معناه فما قالوا ان المعقول تبعا لا يصلح لكونه محكوما عليه وبه لانه لا بد من ذكر الغير لاجل فهم معناه وكلا الامرين باطلان

منشؤه عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة لملاحظة غيره وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة افراده على انا لا نسلم ان مفهوم

كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد والوصف العنواني مرآة للملاحظة فعند من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم من ذلك الوجه فلا نم

ان مفهوم كل رجل ملحوظ تبعا لملاحظة افراده بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم عليه باعتبار صدقه عند من يقول
باتحادهما كذا قيل في بعض الحواشي ثم اعلم ان المراد بالغير هو المتعلق اي ليس المراد بالغير المغاير مطلقا بل ما يكون له تعلق به يكون حالا
من احواله فلا يرد ان الشيء يكون آلة لملاحظة امر مغاير فلا يصلح الشيء منها اي المحكوم عليه وبه اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت
بالذات بداهة فان النفس مجبولة على انها ما لم يلتفت الى شيء قصدا لا يتمكن من الحكم الا ترى انه حين رؤية الوجه في المرآة يتمكن من
الحكم على الوجه لكونه مرئيا قصدا ولا يتمكن من الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعا فان قيل يتجه عليه انك قد حكمت على المعاني الحرفية بعدم الصلاحية
لها فيصلح ان يحكم عليه فجوابه انه في هذا الحكم ملحوظة في ذاتها واما ثبوت عدم الصلاحية لها فباعتبار ملاحظة اخرى فان قيل فهي في
حد ذاتها صالحة للحكم عليها اولولا ذلك كيف يصدر هذا الحكم قلنا الحكم عليها بانها اذا كانت ملحوظة تبعا لا يصلح ان يحكم عليها يعني
انها ما دام متصفة بكونها معاني حرفية لا يصلح له هذا لا ينافي الحكم عليها فان قال قائل فان الحق ان في ذات معنى الحرف يمكن ان يتعقل قصدا
فيصلح ان يكون محكوما عليه لكن بهذا الاعتبار لا يكون معنى حرفيا الا ترى ان قولنا نسبة القيام الى زيد واقعة صحيح وتعقل النسبة
المخصوصة بين زيد وقائم في قولنا زيد قائم قصدا ويحكم عليها بالوقوع فهذه النسبة امر واحد قد يتعقل ويعبر بالنسبة المذكورة وقد يتعقل
ويعبر بالرابطة في قولنا زيد هو قائم فهو معنى حرفي بالاعتبار الثاني لا بالاعتبار الاول كذلك مفهوم الابتداء كما بينه الشريف الاقرب
الى فهم المبتدي ما ذكره قدس سره في حواشي شرح التلخيص من ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى مبصراته لانك اذا نظرت
الى المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هنا حالتان احداهما ان يكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا المرآة
آلة في مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على ان توجه بهذا الحكم عليها وتلتفت الى
احوالها والثانية ان يتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فيكون صالحة لان يحكم عليها وتكون الصورة حينئذ مشاهدة غير ملتفت اليها فظهر ان
في المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات واخرى آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة اعني القوى الباطنة
فالابتداء مثلا منصوب على المصدر او الحال والمقصود منه دفع توهم التخصيص بالمذكور قبله اذا لاحظه العقل لما ذكر ان المدرك في الذهن
قد يكون مدركا قصدا ملحوظا في ذاته يصلح لان يحكم عليه وبه وقد يكون مدركا تبعا وآلة لملاحظة غيره ولا يصلح لشيء منهما فصوره في
مفهوم الابتداء الذي جمع فيه هذان الاعتباران ووضع بازائه بالاعتبار الاول لفظ الابتداء الذي هو اسم واعترض عليه بانه
يفهم من هذا الكلام ان يكون لفظ الابتداء وكلمة من كلاهما موضوعان لمفهوم واحد كان فيه اعتباران فمن حيث انه مدرك قصدا مفهوم
لفظ الابتداء ومن حيث انه مدرك تبعا وآلة لملاحظة الغير مفهوم كلمة من مع انه صرح فيما بعد بقوله الحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمفهوم
كلي ولفظ من موضوع لكل واحد من جزئياته المخصوصة وهما متغايران اجيب عنه بانه لم يقل ان مفهوم الابتداء بالاعتبار الثاني مدلول كلمة من
حتى يلزم عليه هذا المحذور بل صور فيه هذا الاعتبار فقط واجاب عنه بعض المحشين بان مدلول من مدلول الابتداء من حيث انه اضيف

الی السیر البصرة ولیس افراد الابتداء الا حصصا ولیس لها افراد حقیقیة اوترد علیه انه لو کانت جزئیات الابتداء التی ہی معنی من حصصا لمفهوم الابتداء الکلی لکان من ایضا معنی مستقلا بالمفهومیة بالضرورة تحقق المفهوم الکلی فی ضمن حصصه فلا یصدق علیه تعریف الحرف بل تعریف الاسم اذ معنی فی نفسه فی قوله ما دل علی معنی فی نفسه اعم من ان یکون مطابقیا او تضمنیا فالاولی ان یقال ان تلک الجزئیات لیست حصصا لمفهوم الابتداء بل مفهوم الابتداء عرضی لها فیلزم المخالفة بین ہذا القول وبین ما ذکر فی قوله الحاصل لا ان یقال فی التوفیق ان لفظ الابتداء قد یعبر به عن المعنی الکلی وقد یعبر به عن الجزئیات ففی قوله الابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا الخ یراد فیه المفهوم الکلی وفی قوله اذا لاحظه العقل من حیث ہو حالة بین السیر والبصرة یراد منه المفهوم الحرفی الغیر المستقل فیندفع المخالفة ویکون ہذا الکلام موافقا لما ذکره فی قوله الحاصل فقال قصدا بان یتوجه العقل الیه فی تعقله ہو منصوب علی المصدریة ای ملاحظة قصدیة او علی الحال ای حال کونه مقصودا او ملابسا باعتبار الذات او منصوب علی التمییز ای بطریق القصد وبالذات عطف تفسیری لقوله قصدا کان معنی مستقلا بالمفهومیة ای لا یحتاج فی مفهومیته الی متعلق حاصله ما قال فی بعض الحواشی من ان الابتداء ان اخذ مطلقا کان معنی مستقلا وان اخذ متعلقا بمتعلق مخصوص کالسیر البصرة فله اعتباران احدہما ان یلاحظه العقل من حیث انه مفهوم من المفهومات ویتوجه الیه بالقصد فیکون مفهوما مستقلا یصلح لان یحکم علیه وبه ویعبر عنه بابتداء سیر البصرة وثانیهما ان یلاحظه العقل من حیث ہو حالة لذلک المتعلق ویجعله آلة لتعرف حاله ویکون المتوجه الیه قصدا ذلک المتعلق وہو بهذا الاعتبار لا یستقل بالمفهومیة ولا یصلح لان یحکم علیه وبه فمعنی من لیس ہو الابتداء المطلق ولا المخصوص الماخوذ بالاعتبار الاول لانه لا یصلح ان یقع محکوما علیه وبه قطعا لانه لا شک فی ان المفهوم المستفاد منه فی قولک سرت من البصرة علی النحو الذی استفید منه لا یصلح شیء منهما فتعین ان یکون معناه الابتداء الخاص بالاعتبار الثانی وہو معنی لا یحصل ذہنا ولا خارجا الا بالمتعلق لانه ملاحظ وسیلة الی تعرف حاله ملحوظا فی ذاته تفسیر لقوله مستقلا بالمفهومیة الا تری ان الاستقلال وعدمه صفتان للملاحظة فاذا لوحظ الشیء بلحاظ استقلالی یکون مستقلا واذا لوحظ من حیث کونه مرآة لغیره یکون غیر مستقل ولزمه تعقل متعلقه وہو ما منه الابتداء لانه لا بد للابتداء منه فیکون المتوجه الیه بالقصد ہو الابتداء ویکون المتعلق متوجها الیه تبعا للملاحظة حیث لا یکون بدونه کرؤیة المرآة اذا کان المقصود رؤیة الصورة ومشاہدتها اذ رؤیة المرآة ح لیست مقصودة بالذات بل ہی آلة لمشاہدة الصورة اجمالا او تبعا حتی یکون حالة اجمالیة فی الذہن وبهذا اندفع ما یقال من ان تعقل المتعلق لازم فی الابتداء المطلق ایضا لانه یلزم الابتداء من الشیء فتعقل الشیء لازم له الا ان لزوم تعقل الاجمالی غیر مضر فی المعنی الاسمی وانما المضر ان یکون تعقله موقوفا علی تعقل الغیر بخلاف ما اذا کان مدرکا والمراد انه یکفی ذکر متعلقه اجمالا او تبعا ولا یلزم ذکره تفصیلا واصالة فما لا بد من ذلک فی الحرف کذا فی بعض الحواشی من غیر حاجة الی ذکره لان المتعلق الاجمالی الذی لا یتصور الابتداء بدونه وہو شیء ما مفهوم من لفظ الابتداء بطریق الالتزام ولما کان ذلک المتعلق غیر ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع کفت دلالته ہذه بخلاف ما لو کان ملتفتا بالذات فانه لا یحتاج من ذکر متعلقه لا یفهم معنی الابتداء بل یفهم ذلک المتعلق بضم کلمة اخری لیدل علیه ہو ای الابتداء

بهذا الاعتبار اى باعتبار انه ملحوظ قصدا ولزم تعقل متعلقه اجمالا مدلول لفظ الابتداء فقط اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يقصد بها الفاء
تزيينا للفظ فكانه جزاء شرط محذوف اى اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنى لفظ الابتداء فانته عن جعله معنى من فان قلت الحصر
المستفاد من قوله فقط ممنوع لجواز ان يدل لفظ آخر ايضا على هذا المعنى كلفظ الاول قلت الحصر اضافى بالنسبة الى الحرف والمراد
انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون مدلول من او المراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر آخر فى كونه دالا عليه قوله لا حاجة فى
الدلالة آه بيان له فلا حاجة فى الدلالة عليه اى فى كون لفظ الابتداء دالا على ذلك المعنى الملحوظ بالذات الى ضم كلمة اخرى اليه تدل
على متعلقه يعنى لا حاجة للفظ الابتداء فى الدلالة عليه ولا حاجة للمتكلم فى الدلالة عليه بكون الدلالة من قبله على كذا لا يقال انه يلزم
تعليل الشئ بنفسه لانا نقول الى فى من قوله سعنى فى قوله لتدل لازم وهذا اى كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها اليه بالقصد معتبرا لاجل
الذات لا لغيره هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه يعنى ان ليس مرادهم بكون المعنى اى معنى الاسم والفعل فى نفس
الكلمة ان مدلولهما مدلول الكلمة لان كون مدلولهما مدلول الكلمة من الامور البينة لا يحتاج الى البيان مع ان مفهوم الحرف ايضا مفهوم لكلمة
فلا وجه لتخصيص الاسم والفعل بذلك بل بمعنى ان كل واحد من الاسم والفعل اذا انتقل الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب
الكلمة كظرف له اذا انقلت انتقلت بما فيه فيكون معنى التعريفين ان الاسم والفعل كلمتان تدلان على معنى ينتقل الذهن اليه عند انتقالها اليه
وحدهما واذا شابه الكلمة بالظرف باعتبار انتقال ما فيها بنقلها صح نسبة الكلمة الى المعنى بكلمة فى وقيل ان المعنى ثابت فى نفس الكلمة اى كان
مفهوما منها من غير كلمة اخرى وهو ما يقال من ان للحرف معنى كائنا فى غيره فليس معناه ان المعنى الحرفى مدلول الغير بل انه لما لم ينتقل اليه الذهن
عند انتقال الحرف وحده كان الحرف كظرف خال عن المظروف فلا يصح ان ينسب بكلمة فى ويصح نسبته الى الغير بكلمة فى لحصول
ذلك المعنى عند حصوله فكانه حاصل فيه ولا يخفى عليك انه لو حمل كلمة فى بمعنى الباء صح التعريفان من غير احتياج لتصحيح الظرفية الى
امثال هذه التكلفات البعيدة من الفهم الغير اللائق لمقام التعريف خصوصا بالنسبة الى المبتدى وانه ليس فى عبارة الشارح قدس سره
ما يحوجنا الى اعتبار ما قد برهوا اذا لاحظه اى الابتداء العقل من حيث هو حالة اى من حيث انه صفة السير بالقياس الى البصرة وهو كونه
مبتدأ او من حيث انه صفة المتكلم بالقياس الى السير والبصرة وهو كونه مبتدأ بكسر الدال من السير والبصرة مثلا اى باعتبار انه رابطة بينهما
ملحوظة تبعا لهما موجب لانكشاف احدهما بالقياس الى الآخر لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار معنى
اسمى ملحوظ فى ذاته ونسبته الى السير والبصرة ملحوظة تبعا على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين
ملحوظة بتبعيتهما لا يمكن حصولها فى الذهن بدونهما مدلولة للرابطة بخلاف ما اذا لوحظت فى حد ذاتها وجعلت قيامها بالطرفين آلة
لملاحظتها فانه ح يكون مدلولا اسميا يدل عليها بقولنا النسبة التى بين الطرفين ويصح ان يكون محكوما عليها وبها كذا قيل وجعلها آلة لتعرف
حالهما اى واسطة لمعرفة حالهما فان حالهما هو الابتداء والمبتدئية فان السير لا يقع مبتدأ والبصرة لا يقع مبتدأ منها الا بملاحظة النسبة الحرفية فيهما

كما لا يقع زيد وقائم في قولنا زيد قائم مسندا ومسندا اليه الا بعد ملاحظة النسبة الحرفية بينهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية يعني انه لم يلتفت اليه
الذهن من تبع معنى آخر وان المقصود بالذات الخشاف في تلك المعنى وانما التفت اليه الذهن لكونه حالا من احواله لانه حاصل في الذهن
في ضمن معنى آخر كالمدلول التضمني بالقياس الى المطابقي فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه لا يمكن ان تعقل الا بذكر متعلقه بخصوصها
لا يمكن ان يعقله السامع الا ان تعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها انما يتصور بعد الطرفين بخصوصهما
وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات وعموم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص بدون ضميمة وهي تتفاوت
بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة هذه
الضمائم كذا في بعض الحواشي الا ان يدل عليه على صيغة المجهول والمراد منه المعنى اللغوي اي لا يمكن ان يكون المعنى الحرفي مدلولا عليه
بذكر الحرف عند السامع الا بضم كلمة اخرى اي على متعلقه اي بذكر اللفظ الدال على المتعلق معه هذا بحسب العادة للفهم بطريق السهولة
ولا يجوز فهم المعاني في نفسها من القرائن والاحوال فان قلت ان المناسب ان يقول بعد هذا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ
من قلت اكتفى بما ذكره من قوله وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لانه مفهوم منه فترك لطلب الاختصار والحاصل اي
حاصل قوله فالابتداء مثلا الخ ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي فان قلت ان الحاصل خلاف المحصول فكيف يكون هذا الكلام
حاصل الكلام الاول لان المحصول يدل على ان الابتداء امر واحد قد يلاحظه العقل قصدا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء
وقد يلاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من والحاصل يفيد ان الابتداء الكلي
مدلول اسمي وجزئياته مدلول حرفي ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلي قلت ان جزئيات الابتداء جزئيات اضافية لكونها
حصصا لمفهوم الابتداء لان المراد الابتداء من حيث انه عرض بخصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلا وبتلك الخصوصية
والتقييد لا يصير جزئيا حقيقيا لاحتماله الوقوع على انحاء شتى والحصة هي الكلي باعتبار تقييده بخصوصية فصح ان الابتداء المطلق
مدلول اسمي وان الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفي مع كونه جزئيا اضافيا له ايضا وقيل في التطبيق بين
الحاصل والمحصول انه لم يصرح بان الابتداء في كلا القسمين واحد حقيقي بل قال ان الابتداء اذا لاحظه العقل قصدا الخ والظاهر ان الابتداء
باختلاف هذه الملاحظة يختلف كلية وجزئية ايضا وذلك لان الابتداء الذي وضع له لفظة من في الاحظه العقل من حيث انه
حالة بين السير والبصرة والة لتعرف حالهما فهو معنى جزئي والمعنى الذي وضع لفظ الابتداء بازائه انما هو مطلق بغير النظر الى تلك
الخصوصية فيكون معنى كليا بلا مرية فظهر ان تخالف الملاحظتين يوجب تخالف المعنيين كليا وجزئيا فصح ان يقع حاصل الكلام
الاول ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعقلة لانه لا يستعمل الا في الجزئيات ومثل هذا الاستعمال امارة الوضع
فان قلت لم لا يجوز ان يكون من موضوعة للابتداء مطلقا الا ان الواضع شرط استعماله في جزئياته فلا يثبت وضعها له

قلت نعم يلزم ان يكون كلمة من مستعملة في المعاني المجازية مع ترك استعمالها في المعنى الموضوع له فيلزم ان يكون مجازا لا حقيقة له قوله بذلك مما لا ضرورة يدعو اليه من حيث انها حالات لمتعلقاتها اي حالة هي النسبة و آلات لتعرف احوالها عطف تفسيري لقوله حالات في احوال المتعلقات هو كونها مبتدأ او مبتدأ منها قيل انه لا يجوز ان يكون لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات لان الجزئيات غير متناهية واجيب بان في الاحرف من قال بالوضع العام والموضوع له الخاص بان يوضع اللفظ بازاء الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي بوضع واحد لا باوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة لان المعتبر في الاشتراك تعدد الوضع ومن لم يعرف معنى الوضع العام وقع في حيص بيص من الفرق بين الحروف و الاسماء اللازمة الاضافة بان الواضع اشترط ذكر المتعلقات في ... حيث لم يشترط ذلك في تلك ويرد ان هذا الاشتراط مما لا فائدة فيه اصلا ولم يرد منهم نص في تلك الاشتراط بل يفهم ذلك من التزام ذكر تلك المتعلقات في الحروف وذلك مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة الاضافة كذا في بعض الحواشي ثم اعلم ان قولنا سرت من البصرة الى الكوفة يدل على ان ابتداء المسافة التي وقع السير فيها البصرة وذلك يتصور على انحاء شتى لان البصرة يشتمل على بيوتات ويتصور الابتداء من بيوتات فكيف يكون معناها جزئيا وبالجملة المعتبر في كون المفهوم معنى حرفيا امران احدهما احتياجه في التعقل الى تعقل امر آخر وثانيهما كونه ملحوظا تبعا لا بالذات ومجرد الاول غير كاف لان العنوانات كذلك كقولنا كل رجل كذا فان قيل اما كونه جزئيا حقيقيا فلا كذا قيل وذلك لان المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان تكون محكوما عليها وبها لان المحكوم عليه وبه لا بد ان يكونا ملحوظا قصدا وبالذات والحروف لما كانت روابط بين الاسماء والافعال فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة ابنية عن الالتفات اليها قصدا لان النسب والتعلقات من حيث انها تعلقات بين الاطراف لا يمكن ملاحظتها قصدا وما يعبر بها من الابتداء والانتهاء والظرفية والتعليل والتاكيد والتقرير والاستفهام فهي من لوازم تلك المعاني اذ لا بد في كل واحد منها ان يكون ملحوظا قصدا دليل لعدم كون الجزئيات محكوما عليها وبها والحاصل ان النسبة لا بد ان يكون بين المحكوم عليه وبه فلا بد ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا وبالذات معتبرا في النسبة بينهما ولما لم يكن الجزئيات ملحوظة قصدا وبالذات فلا يصح ان تكون محكوما عليها وبها التعبير للنسبة بينها لا يمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره لا يقال ان النسبة الحرفية معتبرة في مفهوم الفعل فلذا لا يقع معناه المطابقي محكوما عليه وبه لان المركب من المستقل وغير مستقل فعلى هذا يلزم ان لا يقع شيء من الموضوع والمحمول بل المقدم والتالي والقضايا محكوما عليه وبه لوجود النسبة بينهما لانا نقول ان النسبة عند النحاة في الفعل بطريق التفصيل واشار اليه السيد السند قدس سره في حاشية المطول كذا في بعض الحواشي بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا المعنى كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف بحيث لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد بقولهم اي النحاة ان الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها والمراد بغيرها متعلقاتها ويكون المعنى في غيره انه معتبر لاجل غيره وملحوظ آلة لمعرفة غيره وبكونه في نفس الكلمة انه معتبر لاجل في انه لا لغيره هذا آخر ما تيسر لي في هذا المقام بفضل الله الملك العلام

فلم یقع مضافا الیه کما فی قوله تعالی یوم ینفع الصادقین صدقهم وقد یقال هذا بتاویل المصدر
ای یوم نفع الصادقین فالاضافة بتقدیر حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قیدناه
بقولنا بتقدیر حرف الجر لئلا ینتقض بقولنا مررت بزید فانه مضاف الی زید
بواسطة حرف الجر لفظا وهو ای الاسم قسمان معرب ومبنی لانه لا یخلو اما
ان یکون مرکبا مع غیره اولا والاول اما ان یشبه مبنی الاصل اولا وهذا اعنی
المرکب الذی لم یشبه مبنی الاصل هو المعرب وما عداه اعنی غیر المرکب والمرکب الذی
یشبه مبنی الاصل مبنی فالمعرب الذی هو قسم من الاسم المرکب ای
الاسم الذی رکب مع غیره ترکیبا یتحقق معه عامله فیدخل فیه زید وقائم وهؤلاء
فی قولک زید قائم وقام هؤلاء بخلاف ما لیس بمرکب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زید
عمرو بکر وبخلاف ما هو مرکب مع غیره لکن لا ترکیبا یتحقق معه عامله کغلام فی غلام زید فان
جمیع ذلک من قبیل المبنیات عند المص الذی لم یشبه ای لم یناسب مناسبة مؤثرة فی
منع الاعراب مبنی الاصل ای المبنی الذی هو الاصل فی البناء فالاضافة بیانیة وهو الماضی والامر
بغیر اللام والحرف وبهذا القید خرج مثل هؤلاء فی مثل قام هؤلاء لکونه مشابها المبنی الاصل کما سیجیء فی بابه
ان شاء الله تعالی اعلم ان صاحب الکشاف جعل الاسماء المعدودة العاریة عن المشابهة المذکورة معربة ولیس النزاع
فی المعرب الذی هو مفهوم محصل من قولک اعربت فان ذلک لا یحصل الا باجراء الاعراب علی آخر الکلمة بعد الترکیب فی المعرب

البناء لانه بهذا المعنی لا ینحصر فی الثلثة لان الاصل فی جمیع الافعال البناء وانما الاعراب فیها العارض المشابهة بالاسم ۱۲ غف

١٨

قوله لسبب أي والمراد من السبب ههنا السبب البعيد فان السبب القريب هو الاعراب ١٢

اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب لعلم التركيب هو ظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف الصلاحية مع حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة هي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف في تعريفه به وجب ان يعرف اولا انه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف او صفة بان يتبدل حركة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونها في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا

فيه المثال المذكور لم يتحقق الاختلاف في عامل الذي هو السبب في اختلاف آخر المعرب حتى يترتب عليه المسبب ١٢ عصمة

ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيدا في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتيٌ وفتيًا وفتيٍ انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه فلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور مختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء ولا يترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب اي متلبسا به

او قد تبين احد الحكمين فلم يدخل فيه الآخر ولا فساد فيه اذ لا يلزم ذكر جميع احكامه غاية الامر انه على هذا يلزم ان لا يكون خاصة شاملة

19

مقابليها صفات للمدلول ۱۲ مولانا عبد الرحمن رحمه الله تعالى

او الحرف وحينئذ يراد بها الموصولة الحركة او الحرف لا يرد النقض بالعامل والمعنى المقتضى وتوقيت
على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمعنى المقتضى
من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه
الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد
الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل
على المعاني المعتورة عليه فكأنه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد
واللام في قوله ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه
بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف
او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغهم
الفاعل عليه اي على المعرب على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا الشئ
وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحدة بعد واحدة على سبيل المناوبة والبدلية
لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة ومتناوبة غير مجتمعة
لتعلقها فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فتحقق بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع جعل الاعراب الدالة
على تلك المعاني وضعه بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان
نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا

٢١

عن الدال عليه وهو مأخوذ من أعربت أي أوضحته فإن الإعراب يوضح المعاني المقتضية أو من عربت معدته إذا فسدت على أن يكون الهمزة للسلب فيكون معناه إزالة الفساد لأنه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وأنواعه أي أنواع إعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الأسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الإعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية أصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فإنها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الإعرابية على قلة فالرفع حركة كان أو حرفا علم الفاعلية أي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة أو حكما ليشمل الملحقات بالفاعل أيضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان أو حرفا علم المفعولية أي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة أو حكما ليشمل الملحقات به كالحال والتمييز والجر حركة كان أو حرفا علم الإضافة أي علامة كون الشيء مضافا إليه إذ كانت الإضافة بنفسها مصدرا لم يصح إلحاق الياء المصدرية بها كما في الفاعلية والمفعولية وإنما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف إليه لأن الرفع ثقيل والفاعل قليل لأنه واحد فأعطي الأثقل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لأنها خمسة فأعطي الأخف للكثير ولما لم يبق للمضاف إليه علامة غير الجر جعل علامة له والعامل لفظيا كان أو معنويا ما به يتقوم أي يحصل المعنى المقتضي أي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للإعراب ففي جاءني زيد جاء عامل إذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل إذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل إذ به حصل معنى الإضافة في زيد فجعل الجر

فالمفرد المنصرف أي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد و
رجل وكذا الجمع المكسر المنصرف أي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف
كرجال وطلبة فالإعراب في هذين القسمين من الاسم على الأصل من وجهين أحدهما أن الأصل في الإعراب
أن يكون بالحركة والإعراب فيهما بالحركة وثانيهما أنه إذا كان الإعراب بالحركة فالأصل أن يكون بالحركات الثلث
في الأحوال الثلث والإعراب فيهما بالحركات الثلث في الأحوال الثلث فالإعراب فيهما بالضمة رفعا أي حالة
الرفع والفتحة نصبا أي حالة النصب والكسرة جرا أي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية
بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الأول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل
والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة وجمع المؤنث السالم ونحوه مما يكون بالألف والتاء
واحترز به عن المكسر فإنه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فإن النصب فيه تابع للجر إجراء للفرع على
وتيرة الأصل الذي هو جمع المذكر السالم فإن النصب فيه تابع للجر كما يجيء ذكره مثل جاءتني مسلمات ورأيت مسلمات
ومررت بمسلمات وغير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما ستذكره نحو جاءني
أحمد ورأيت أحمد ومررت بأحمد أخوك وأبوك وحموك بكسر الكاف لأن الحم قريب المرأة من جانب زوجها
حال كونها مضافة إلا إلى ياء المتكلم وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة الغليظة والصفات الذميمة
والأفعال القبيحة وهذه الأسماء الأربعة منقوصات واوية وفوك وهو أجوف واوي لامه هاء إذ أصله فوه
وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين إذ أصله ذوو وأما إضافة ذو إلى الاسم الظاهر فبدون الكاف لأنها لا تضاف

الا الی اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا

والیاء جرا ولکن لا مطلقا بل حال کونها مکبرة اذ مصغراتها معربة بالحرکات نحو جاءنی

اُخَیُّک ورایت اُخَیَّک ومررت باُخَیِّک موحدة اذ المثنی والمجموع منها معرب باعراب التثنیة

والجمع وانما لم یصرح بهذین القیدین اکتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا کانت مکبرة وموحدة

ولم تکن مضافة اصلا فاعرابها بالحرکات نحو جاءنی اخ ورایت اخا ومررت باخ فینبغی ان تکون مضافة

ولکن الی غیر یاء المتکلم لانها اذا کانت مضافة الی یاء المتکلم فحالها کسائر الاسماء المضافة الیها واکتفی

فی هذا الشرط بالمثال لئلا یتوهم اشتراط اضافتها بکونها الی الکاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف

لانهم لما جعلوا اعراب المثنی وجمع المذکر السالم بالحروف ارادوا ان یجعلوا اعراب بعض الآحاد

ایضا کذلک لئلا یکون بینهما وبین الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان

اعراب کل من المثنی والمجموع ثلثة فجعلوا فی مقابلة کل اعراب اسمین وانما اختاروا هذه الاسماء لمشابهتها

المثنی والمجموع فی کون معانیها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب فی اواخرها حین الاعراب بها بخلاف

سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز کید ودم فانه لم یسمع فیهما من العرب اعادة الحروف المحذوفة

عند الاعراب المثنی وما الحق به وهو کلا وکذا کلتا لم یذکره لکونه فرع کلا مضافا ای حال کون کلا وکلتا

مضافا الی مضمر وانما قید بذلک لان کلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنی فلفظه یقتضی الاعراب بالحرکات ومعناه

یقتضی الاعراب بالحروف فروعی کلا الاعتبارین فاذا اضیف الی المظهر الذی هو الاصل روعی جانب لفظه الذی هو الاصل واعرب بالحرکات

قوله لوجود حرف فاحترز به عن کلمة اجلاب وف جلنبیة ۱۲ غف قوله لوجود حرف دلیل آخر لاختیار هذه الاسماء الستة

التي هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا
الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي
هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون
اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان واثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت
مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء
المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء وجمع المذكر السالم والمراد به ما يسمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو
والنون وبالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا ويجمع بالواو والنون ما الحق
به وهو اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها التسع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون
جمع عشرة والثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على
التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة
والتعيين في المجموع بالواو رفعا والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى والجمع مع تخالفهما
بالحروف لانهما فرعان للواحد في آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك
الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات
وانما جعل اعرابهما بالحروف وان كان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل
منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس او خص المثنى بها لبقي المجموع بلا اعراب او خص المجموع بها

تبقى المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان و ضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان موضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمهما فيما سبق ولما كان التقديري قليلا اشار اليه ولا ثم تبين ان اللفظي فيما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع دخول عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه البعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب ثابت في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل

٢٦

قوله المنصرف مأخوذ من الصرف هو الفضل والزيادة ۱۲ غ ف ... المنصرف بعد معرفته فينبغي ان يكتفى بدونه ۱۲ تاشكندي

اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم تبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالة النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال الثلث في نحو جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم تبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه اي فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال

غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران اجتماعهما او اجتماع شرائطهما فيه اثر سيجيء

ذكره من علل تسع اولة او واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة

مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان يكون وحدها مؤثرة وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين

من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع

شعر عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعطف في

هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف

ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى وتمنع النون

الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم

ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون

الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل

النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما

اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف

وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل والقول

بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا الواحد

بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم اثنان

۲۷

وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة منها تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان الفرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل والاخر اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا

حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين فيه

لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى جلمة

للضرورة اي الضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع

من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله

شعر صبت علي مصائب لو انها ✤ صبت على الايام صرن لياليا ✤ واما الثاني فكقوله شعر

ذكر نعمان لنا ان ذكره ✤ هو المسك ما كررته يتضوع ✤ فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم

ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف

ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري

عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله شعر سلام على خير الانام وسيد ✤ حبيب اله

العالمين محمد ✤ بشير نذير هاشمي مكرم ✤ عطوف رؤف من يسمى باحمد ✤ فانه لو قال باحمد بالفتح لا يخل بالوزن

ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي يجوز صرف

غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان

لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا للتناسب المنصرف الذي

يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا امثال المجموع غير المنصرف الذي صرف المنصرف الذي صرف غير المنصرف للتناسب

وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة اي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام

٢٩

العلتين لتكررهما احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كالكلاب
واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح
وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اي كل
واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في
حمراء حمر فجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة
للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم بعارض كالعلمية
مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر بمعنى المفعول اي كون الاسم معدولا وخروجه
اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة
ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم
خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة باقية والتغير انما
وقع في الصيغة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم
فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى
ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحتهما فخرج
عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل قوس
من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انها جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب

خلاف القياس من غير ان تعتبر جمعهما او لا على اقواس و انياب و اخرج اقوس و انيب عنهما وقال بعض
الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيمكن
ان يقال المقصود ههنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التميز لا يبالي
بكونه اعم منه فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم
قطعاً انهم لما وجدوا ثُلٰث و مَثلث و اُخَر و جُمَع و عُمَر غير منصرف لم يجدوا فيها سبباً ظاهراً غير الوصفية
او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل
فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل و سبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين
احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار
ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق
بلا شبهة وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام
العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققاً ومقدراً واما اعتبار اخراج المعدول
عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقاً معناه خروجا كائنا عن اصل
محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثُلٰث و مَثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما و
الاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضاً مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو
ثلثة ثلثة وكذا الحال في اُحاد و مَوحد و ثُناء و مَثنى الى رُباع و مَربع باختلاف فيما وراءها الى عُشار و مَعشر

خلاف في الصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية
العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبار ما فيها وضعا لها واخر
جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى
غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه
معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر
معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التعريف او البناء او اضافة
اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا
عن احد الآخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء مؤنث
افعل ان كانت صفة ان تجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى وفعلاوات
على صحارى وصحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحد منها
تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية فانها صارت بالغلبة
في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا
لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس
كيف فلو اعتبر جمعهما او ما على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم
ليخرج الاسم من مخالفتها الشذوذ فمن ابن الحكم فيهما بالشذوذ فمن هنا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول

او تقديرًا اي خروجًا كائنًا عن اصلٍ مقدرٍ مفروضٍ يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدّر فيهما ان اصلهما عامر وزافر فعدل عنهما الى عمر وزفر وكذا باب قطام المعدولة عن قاطمة وامثالها مما هو على فعال علمًا للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملًا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وطمار فانهما مبنيتان وليس فيهما الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبروا فيما عداهما مما جعلوه معربًا غير منصرف ايضًا حملًا له على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم جعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب ايضًا واما الوصف وهو كون الاسم دالًا على ذاتٍ مبهمةٍ ماخوذةٍ مع بعض صفاتها سواء كانت الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذاتٍ ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال

مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع
بل قد تعرض له الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدود ذوات
لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال
لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا لاصالته
فلذلك قال المصنف رح شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف
ان يكون في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرض له الوصفية بعد الوضع
في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره
الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة تخصيصها ببعض افراده بحيث لا يحتاج في
الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج
في الفهم عنه الى القرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة
الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود
وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم
حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية
لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف فلم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة
الاصلية ووزن الفعل وقد يستعمل في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها الوزن الفعل والوصف

فى الاصل والحال وضعف منع في اسماء الحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى

الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة

واخيل للطائر اى لطائر ذى خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف

فى هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعانى الوصفية مطلقا لا فى الاصل

ولا فى الحال مع ان الاصل فى الاسم الصرف التانيث اللفظى الحاصل بالتاء لا بالالف فانه

اى التانيث اللفظى بالتاء شرطه اى شرط التانيث فى سببيته منع الصرف العلمية اى علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان

الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه

لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوى كذلك اى كالتانيث اللفظى بالتاء فى اشتراط العلمية

فيه لان بينهما فرقا فانها فى التانيث اللفظى بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفى المعنوى شرط

لجوازه ولا بد فى وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اى شرط وجوب تاثير التانيث

المعنوى فى منع الصرف احد امور ثلثة الزيادة على الثلثة اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل

زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما شرط

فى وجوب تاثير التانيث المعنوى احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التى من شانها

ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر واما العجمة فلان لسان العجم ثقيل على

العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوى اعنى احد الامور

فلا يجمع الاضمار والابهام مع غير المنصرف فضلا عن ان يؤثر فيه ١٢ علوي

الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما الطبقة من طبقات النار

ومآه وجود علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو

الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه

وجور فللعلية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي

مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع

في حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم هو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي

به رجل منصرف فلان التانيث لا صلاح له العلية للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه والعلية وحدها

لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع

صرفه لانه وان زال التانيث بعلية المذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم لم يظهر التاء

المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب

من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلية والتانيث الحكمي

المعرفة اي التعريف ان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط

تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي كون هذا النوع من جنس التعريف على ان

يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما

جعلت مشروطة بالعلية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف

من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه
سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا
كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له والعجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب
وتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة
العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية
من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس لكل جيد سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل
ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم
فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لانصرف لعدم علميته في العجمة وشرطها
الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة
احد السببين فنوح منصرف هذا التفريع بالنظر الى الشرط الثاني فان انصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني
وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث المعنوي
فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات كالتصغير فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط
وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا
قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية السببين الآخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما فلا يلزم من اعتبارها
لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما

اللفظ مفرد ۱۲ ابو البقاء رحمه الله تعالى ۲۲ قوله مدائن لان معناه بالفارسية شهرها ۱۲ بقا

لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التعريف
بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من الصرف نحو نوح ولهذا قدم الصرف مع انه
متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء
عليهم السلام ممتنعة من الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ولوط ونوح لخفتهما وقيل ان هودا
كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود
قبل اسمعيل فيما ذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين بشرطه اي شرط قيامه مقام
السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعدها حرفان
او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها
في بعض الصور منتهى تكسيرها فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان تجمع
جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترط
لتكون صيغة محفوظة عن قبول التغير فتؤثر بتغيرها غير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف اي بلا هاء
تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارهة وانما اشترط ذلك لكونه
لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى
الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيته فتور واحتاجة الى اخرج نحو يمني فانه مفرد جمعا
الا في حال اللقب المال وانما الجمع هو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزان او فرزين

بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء
فاما ما كان بغير هاء فممتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح
مثال لما بعد الفه ثلثة احرف وسطها ساكن واما فرازنة واشباهها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع
الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب
سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم الجنس للاسد
فالجمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون
منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية
بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع
مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة
في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة
لو امكان بعد التنكير منصرف والتانيث غير مسلم لانه علم الجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في
التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الو
لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك
اذ لا تتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان قيل قد نقضتم عن
الاشكال الوارد على قاعدة النحو بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سرو

٣ يندفع مادة حضاجر بالتعميم الثاني والثالث يندفع مادة السراويل على قولين فتامل ١٢ عت ٥ ضع نفع

فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف

في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على

قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل

حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها

من حيث الوزن وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان

تكون حقيقة وحكما فبنا هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على

الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة

تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف من قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا

لهذه القاعدة انه جمع سروالة وكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على

سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف

فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص

على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض

اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتني جوار ومررت بجوار

كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال

في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر

فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال
المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في
قولك جاءتني جوارٍ جواريٌ بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال
على هذا الاصل ثم سقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على وزن سلام وكلام فلم يبق على
صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضاً منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك
وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف
بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف
عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة
بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رأيت
جواريَ وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة
الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيها اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوارٍ جواريُ بالضمة بلا تنوين حذفت
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة
واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر
واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري علمين بشرط العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر في
منع الصرف وان لا يكون بالاضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه

ما يضاده اعني منع الصرف فكالاسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات
نحو تابط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي
لدلالتها على قصة عجيبة فلو تطرق اليها التغير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل
المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف رح
ان يقول ان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل
خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام
المشتملة على الاسناد فلم يذكرها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم
البلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد
بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودتان من اسباب منع الصرف
تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الالفي التانيث
في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما لكونهما مزيدتين
وفرعيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانتا
في اسم يعني بما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل
على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول
يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة

فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع دخول التاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران او كانتا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ومن ثمه اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية به اي بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من

ثم تفرع على مجموع الشرطين فلا بد ان يعتبر الاشارة المفهومة من كلمة ثم الى المجموع فالاولى النظر الى وجوه ما ذكرنا

الفعل كشمّر على صيغة الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذّر للماء وعثّر للموضع وخضّم لرجل فعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقّم اسما لصبغ معروف وهو العندم وشلّم علما للموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضُرب على البناء للمفعول اذا جعل علما للشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول لانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوّله اي في اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزنه غير قابل للتاء لانه تخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به فان يلحق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثمّ اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء يجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير ما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف تكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف

بالسببية فقط مع اشتراط سبب آخر واحترز بذلك عما تجامع الفي التانيث وصيغة منتهى الجموع فان
كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم بواحد من
الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن وصف
المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي
ظهر حين تبين من اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة
الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او
معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية
الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غير ما هي
شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا
فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء
على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معها اي
الا مع شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط
فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو
سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية
بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببية فلا يبقى فيه سبب من

حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل و وزن الفعل
هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اِصمِت بكسرتين على المغايرة من اوزان
الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صَمَتَ يَصمُتُ وقياسه ان يجي بالضمتين فلما
جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر تخيير تحقق لجواز ورود اِصمِت
بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم
تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي
في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج
الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء العدل
وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى انتشار مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة
على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ
سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله
اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك
في انصراف مثل احمر علما اذا نكر والمراد بمثل احمر ما كان معنى الوصفية
فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع
فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك

افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من
التفضيلية اعتبار الصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية
الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية
فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل او الالف والنون المزيدتين
فان قلت لما انتفى المانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها
وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود
وارقم مع زوال الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي
فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التي فيها سواد و
بياض ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت
بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل
لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر
ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا
فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه
من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل

وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية

لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية

فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت

الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة

والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف

مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد

وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن في جميع الباب اي

باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او بالاضافة اي اضافته الى غيره

ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي يصير مكسورا لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون

بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم

في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان

لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت

جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة

ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما

هو بتبعية التنوين فحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر

فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا
باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف فان انتفتا معا او زالت احديهما كان منصرفا
وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم وان
لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا هو
التحقيق في البحث غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع
بالالف والتاء مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات المذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات والايام الخاليات
هو اي المرفوع المدلول عليه بالمرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم
اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم
عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في
محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فلا يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو بحث مثلا عن احوال
الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما يجيء فمنه اي من المرفوع وما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه
لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل
اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم
جامدا او مشتقا فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما
اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل

ولان كلا نوعي الجملة من الانشاء والخبر يتمشى في الجملة الفعلية من غير احتياج الى القرينة بخلاف الجملة الاسمية فانها في الانشاء

بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي شبه الفعل في العمل وانما قال ذلك
ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه
عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى
ضميره شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه موخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه
خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل
قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على
جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على
صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في
ضرب زيد على صيغة المجهول وانما الاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف
واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل
زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال
لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان
يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء
من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ولهذا قيل يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه

لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل
على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا
يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا
لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا
للاخفش وابن جني وتمسكهما في ذلك بقول الشاعر شعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا ضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام او بان
الضمير راجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى
الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل
المتقدم ذكره صريحا في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي
الدال عليهما لا بالوضع اذ لا نعهد ان تطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد عليه ان ذكر الانتفاء
مستغنى عنه بانتفاء القرينة الشاملة له وهي اما اللفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى
او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول
متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها
بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا
وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما

والقرينة فلتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال
واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلانه ينقلب
المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو
مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد
ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان
معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو واذ الحصر انما هو في ما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب
فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان
معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل
واحد منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع
المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به
اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة
بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او
وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله اي بان يكون
المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل نحو ضربك زيد وجب تاخيره

٥٢

أي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور أما في صورة اتصال ضمير المفعول بالفاعل فلئلا يلزم الإضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة وأما في صورة وقوعه بعد إلا أو معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب
وأما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال الانفصال
بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما إذا كان الفاعل أيضا ضميرا متصلا فإنه
حينئذ يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة
على تعيين المحذوف جوازا أي حذفا جائزا في مثل زيد أي فيما كان جوابا لسؤال محقق
لمن قال من قام سائلا عمن تحقق منه القيام فيجوز أن تقول زيد بحذف قام أي قام زيد ويجوز أن تقول قام
زيد بذكره وإنما قدر الفعل دون الخبر لأن تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف جزئها وما تقليل في
الحذف أولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن
نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع أي
عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف أي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه فما عني وأما
ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع أي يبكيه
من ذل وعجز عن مقاومة الخصماء لأنه كان ظهير العجزة والأذلاء وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح
والمختبط السائل من غير وسيلة والإطاحة الإهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس
كاللواقح جمع ملقحة وما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه السائل بغير وسيلة

ص المحقق التفتازاني في بحث لو الشرطية ولطيح على التقديرين بمعنى مما عدل عنه إليه استحضار الصورة ذلك الأمر الهائل و

من اجل ادراك الملكات بآلة وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير سؤلهم وقد يحذف

الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعينه فيجوز اى حذفا واجبا في مثل قوله تعالى

وان احد من المشركين استجارك اى في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام

الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه

ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اى زيد فتقدير الآية و

ان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك

الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان

يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد

يحذفان اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد

اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال

لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدرت

الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه

جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل

ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه وقصر على الفعل لاصالته في العمل

وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على

اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا او ما بعدهما اي بعد الفعلين اذ
المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو مستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال
التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه
في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان
المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان
يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه
تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين
وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره لا بدونه
لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع
ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع
الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا
واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو
ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان
يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد
وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان

متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله **مختلفين** تخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا او ضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا الى غير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا **فيختار** النحاة **البصريون اعمال الثاني** لقربه مع تجويز اعمال الاول **ويختار** النحاة **الكوفيون الاول** اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر **فان اعملت** الفعل **الثاني** كما هو مذهب البصريين وهو المختار لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا **اضمرت الفاعل في** الفعل **الاول** اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار

قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم

الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير

يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل

الا اذا استد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر

ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي

وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني

عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف

الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى

المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور وقيل روي عنه

التشريك في العاملين واضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني

واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر

وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمرت ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت

اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز

اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين

اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيدا اذا جعلت

فكان ذلك الفصل بخلاف جملة المعطوفة في المحل ١٢

٥٧

زيد فاعل ضربني وضمير في اكرمني ضمير راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه حينئذ لا حذف

الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني

لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني

مغاير للمذكور ويكون الضمير حينئذ راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد

الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار

فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما

منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول

الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول

الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة

الا اذا لاحظت المفعول الثاني ايجادا الا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة

تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني

لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد

فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس

شعر ولو انما اسعى لادنى معيشة ✤ كفاني ولم اطلب قليل من المال ✤

حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد

وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي
هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل
بتساوي الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس كفاني

ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه
كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية
قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو تجعل مدخولها المثبت شرطا كان
او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول اطلب
محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله شعر ولكنما اسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وحينئذ يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني
قليل من المال ولكني اطلب المجد الاثيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي
مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ
حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا

كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة
كونه فاعلا للفعل المتعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد
الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله

وإقامته مقام الفاعل إذا كان عامله فعلاً أن تغير صيغة الفعل إلى فُعِلَ أي إلى الماضي المجهول أو يُفعَلُ أي إلى المضارع المجهول فيتناول مثل أُخرِجَ واستُفعِلَ ويُفتعَلُ ويُستفعَلُ وغيرهما من الأفعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لأنه مسند إلى المفعول الأول إسناداً تاماً فلو أسند الفعل إليه لا يكون إسناده إلا تاماً لزم كونه مسنداً ومسنداً إليه معاً مع كون كل من الإسنادين تاماً بخلاف أعجبني ضرب زيد عمراً لأن أحد الإسنادين وهو إسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب أعلمت لأن حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسنداً والمفعول له بلا لام لأن النصب فيه مشعر بالعلية فلو أسند إليه فات النصب والإشعار بخلاف ما إذا كان مع اللام نحو ضُرِبَ للتأديب والمفعول معه كذلك أي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك أي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت وأعلمت في أنهما لا يقعان موقع الفاعل أما المفعول له فلما عرفت وأما المفعول معه فلأنه لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع الواو التي أصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فإنه لم يعرف حينئذ كونه مفعولاً معه وإذا وُجِدَ المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين أي المفعول به له أي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فإن الضرب مثلاً كما أنه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب

بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام
الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق
للنوع بهذه الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد
تخصيص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل
مثلها فتعين زيد وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع
ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت
اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول
الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو أُعطي زيد درهما
مع جواز أُعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول
نحو أُعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات
او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما
ولاشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول
نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد
فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي
كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج

الا على لغة يتعاقبون فيكم الملائكة لكن اذا استعمل الصيغة اريد به معنى الصفة مثل عدل الزيدون يجوز فيه الامران فلا يلزم المطابقة

عنه مثل تحسبات هم مسند اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما

لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي

الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز

الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير

نحن عند الناس منكم، فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل

معموله الذي هو من بالاجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء

رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت

عن الهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان

ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ

وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان

مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام

اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو

اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا جاز الامران

كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة

خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها اقائمان الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون

الزيدان مبتدأ او اقائمان خبر مقدما عليه ثانيتها اقائم الزيدان وتعين حينئذ ان يكون الزيدان
فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثتها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت في الخبر هو المجرد
اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام فى مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب فى
يضرب زيد لانه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اى ما يوقع به الاسناد
واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة
فى تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثانى من المبتدأ ولك ان تقول المراد المسند به الى
المبتدأ او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى
من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل فى المبتدأ والخبر
هو الابتداء اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ او يسند اليه شئ فمعنى الابتداء
عامل فى المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء
عامل فى المبتدأ والمبتدأ فى الخبر وقال الآخرون ان كل واحد
من المبتدأ والخبر عامل فى الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل
المبتدأ اى ما ينبغى ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر
لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها ومن
اجل ان الاصل فى المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم فى داره زيد

مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها
في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر
لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون للمبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون
معرفة لان المعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور
المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت النكرة بوجه ما من وجوه
التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن
خير من مشرك فان العبد متناول للمومن والكافر وحيث وصف بالمومن تخصص بالصفة
فحصل مبتدأ وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم
ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما
في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فحصل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك
ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد
وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل
تمرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم
شر اهر ذا ناب تخصيصه بما تخصص به الفاعل لتشبيهه به اذ يستعمل في موضع
ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة

كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قائم علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم
عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصفة يحكم عليه بالقيام وعلم ان المهر
للكلب بالنباح المعتاد وقد يكون خيرا كما اذا كان مجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان
مجيء عدو وللمهر لنباح غير معتاد متشاءم به فيكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة
الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون
المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة مثل قولهم
في الدار رجل التخصيص بتقديم الخبر لانه لو قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصفة
استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك تخصيصا بالنسبة
الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار
فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم
مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها
الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز بان يقال كوكب انقض الساعة لحصول
الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان
الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة
فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون

قوله يحتاج اي يحتاج في توجيهها اكثر التخصيصات الى التكلفات ١٢ جم قوله الى هذه التكلفات اشارة الى التكلفات

المخاطب بحصول انقضاض الساعة لكوكب جم قوله وهذا القول اقرب الى الصواب لظهور وجهه والاستعمال عليه

٦٥

جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة

الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة

الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او

غيره كاللام في نعم الرجل زيد او وضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسيرا للمبتدأ

نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا لقيام قرينة نحو البر الكر بستين والسمن

منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا

اي الخبر الذي وقع ظرفا زمانيا او مكانيا او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على

انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي متعلق بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل

يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه

يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في

العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في

الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما

اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى يجب

له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب حينئذ تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك

فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك

ام ذاك ابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة

ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ

والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ

والآخر خبراً نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام

رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل مني افضل منك رفعا للاشتباه او كان

الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترازاً عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب

فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه

اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة

الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفرداً مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس

المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل

الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان

والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على

قول من يجوّز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في

ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان

بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام

قوله لامكان وجواز الحمل على سبق اللسان لان صدر الكلام موضع ان المكسورة

كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جانبه او كان الخبر بتقديمه مصححا له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق المجرور بالجار او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ اذ في تأخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها وفي الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا

وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل

وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في
الحقيقة خبر واحد اي مزّ وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد
فجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف
لا اختصاص له لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا التعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه
ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد
يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة
السببية للمبتدأ معنى الشرط في سببية للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح
عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في
اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ
المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية
او ظرفية مؤولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان تكون صلته فعلا او ظرفا
مؤولا بالفعل ليتأكد مشابهة الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا او في حكم الاسم الموصول
المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم
المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي
في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف

مطابقة العائد الى المعطوف والمعطوف عليه مفوضة الى ما يقصده المتكلم من افراد وتثنية وكان المقصود ههنا الافراد كما يدل عليه قوله

٢٤ قوله او الذي ليست لفظة او للترديد بل للتخيير بين العبارتين ١٢ غف

بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قُلْ اِنَّ الْمَوْتَ الَّذِیْ تَفِرُّوْنَ مِنْهُ فَاِنَّهٗ مُلٰقِیْكُمْ ومثل كل رجل
ياتيني فله درهم هذا مثال للاسم الموصوف بالفعل او كل رجل في الدار فله درهم هذا مثال للاسم الموصوف بالظرف
واما مثال للاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل
ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ
الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة
المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة لانهما تخرجان الكلام من الخبرية
الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال
ليت ولعل الذي ياتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق
فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل
ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه
ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها
لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى اِنَّ الَّذِیْنَ كَفَرُوْا
وَمَاتُوْا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ یُّقْبَلَ فان قيل قد الحق بعضهم انّ المفتوحة ولكنّ بليت ولعل فما
وجه تخصيص انّ المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق انّ بهما هو سيبويه فاعتد
بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما

القرآن وكلام الفصحاء فمما يدل على عدم منع انّ المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع انّ المفتوحة ولكنّ عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انّما غنمتم من شيء فانّ لله خمسه وقول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنّ ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازاً اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف فى قول المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلالُ والله اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شئ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازاً اى حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شئ مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا فى قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده اى ففى

وقت خروج السبع واحف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم

اي في تركيب التزم في موضعه اي موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على

ما ذكره المص اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود

لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا

فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا

يجب حذفه كما في قوله شعر ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد

هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم الواقع بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد

زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صورة

او تاويلا منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا

الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضربت زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل

ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا

واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل

اذا كان قائما فحذف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان

قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية

فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي

هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا ملابسه قائما

اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا ملابسا لي قائما اذا كانت عن الفاعل ثم نقول

حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا ملابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع

قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف ملابس الذي هو خبر

المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا

فعلى هذا يكون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي

زيدا قائما حاصل فحذف حاصل وقائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده

وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت

الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم

الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها

كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك

مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه

لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها

كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا

اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف

وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي انّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو اي خبر انّ واخواتها المسند الى شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لاحداث اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم مثلا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم في انّ زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اي حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا

ومتعددًا ومثبتًا ومحذوفًا في شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يجد

الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبرًا لوجود شرائطه وانتفاء موانعه

ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد

انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدًا وان من اباك

الا في تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز

تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف

فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي

للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على

المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول

كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا اذا كان الخبر

ظرفا اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان

حكمه اذًا حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان

الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان

لسحرًا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها

خبر لا التي لنفي الجنس اى لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا

۱۵ قوله اى لنفي صفتها في نفي الجنس والذات بدون ملاحظة الصفة غير معقول فلا في نحو قولك لا رجل موجود

قوله على التقديرين الخ فالصفة في هذه المادة مرفوعة باعتبار محل الرجل لان الرجل مبني

لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اى بعد دخول لا يخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف وانما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اى في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل ويكون مثالا للنوعين خبر الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اى لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا العملان

٧٦

عملهما هو المسند اليه شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه كدخولهما خرج به غير اسم ما ولا

وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل

افضل منك وهو انما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانها تعمل في

النكرة والمعرفة وهذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد

دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو

اي عمل ليس في لا دون ما شاذ لتقليل نقصان مشابهته لا بليس لان ليس لنفي

الحال ولا ليست كذلك فانها للنفي مطلقا بخلاف ما فانها ايضا لنفي الحال فيقتصر عملها

على مورد السماع نحو قوله شعر من صد عن نيرانها + فانا ابن قيس لا براح اي لا

براح لي ولا يجوز ان تكون لنفي الجنس لانها اذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع

مالم تتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات

ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض

بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات

لكثرتها ولخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية

قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم

مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا

مما اشتمل عليه الخ أي ليس مما يقصد به اشتمال معنى الفعل عليه ويعتبر وليس المراد أنه لا يشتمل عليه معنى الفعل أصلا بل على

وسلمات وأباك وسلمين فمنه أي من المنصوب أو مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة إطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء أو في أو مع أو اللام بخلاف المفاعيل الأربعة الباقية فإنه لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها إلا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به أو فيه أو معه أو له وهو أي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل إياه قيامه به بحيث يصح إسناده إليه لا أن يكون مؤثرا فيه موجدا إياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وإنما زيد لفظ الاسم لأن ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من أقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو أعم من أن يكون مذكورا حقيقة كما إذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا أو حكما كما إذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب أو اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به أن الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فإنه معنى الاسم موجود بعينه بل المراد أن معنى الفعل يشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء يخرج به مثل تأديبا في قولك ضربته تأديبا فإنه وإن كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل

وكذلك خرج به مشل كراهتے في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما

كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك

ان معنے الفعل مشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة

فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق

واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول

مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل

علے المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد علے المحدود جامعا ومانعا

اى باعتبار كونه مفعولا به

وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من

الفعل وللنوع ان دل علے بعض انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل

جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اى الذي

للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال علے الماهية المعراة عن الدلالة علے التعدد والتثنية

والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات اذا قصد به

النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات

بكسر الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اى مغايرا للفظ

فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو

قوله اى من هذه المواضع النحو والاداشارة من الموصول المفعول ثم قدر المضاف وهو الموضع اما تقدير المضاف

انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا احمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له ضابطة كلى يحذف معه الفعل لزوما فى مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع موضع ما وقع اى مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد

قوله اى حصل المثبت على ما اريد اثباته ثم كلامه وذلك ان المفعول المطلق وقع فى ذلك الموضع مثبتا يعنى اريد اثباته لا نفيه مع كونه فى الكلام المنفى ١٢ رحمن

نفيه نحو ما زيد يسير سيرًا الا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرًا عنه

او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرًا عنه اى عن ذلك

الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرًا وانما سرت سيرًا لا يكون

منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرًا عنه لانه لو كان خبرًا

عنه نحو ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعًا على الخبرية او وقع المفعول المطلق

مكررًا اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرًا عنه فلا يرد نحو وكت الارض

دكًا دكًا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرًا عنه

نحو ما انت الا سيرًا اى تسير سيرًا وما انت الا سير البريد اى تسير

سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتًا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيهًا على

ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدا او الى

ما يشبه فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرًا اى تسير سيرًا

مثال لما وقع بعد معنى نفي وزيد سيرًا سيرًا اى يسير سيرًا مثال لما وقع

مكررًا ومنها اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع

اى مفعول مطلق وقع تفصيلًا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة

مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وتفصيل الاثر بيان

٨١

مطلق شبيهًا بالبرية الفاسيتر بيك ١٢ رحمن **شه قوله** ومنها الخ ضابطة هذا انفصل ان يذكر جملة طلبية او خبرية متضمنة

نحو اما تمنون منًا او تفدون فداء رشد ١٢ عبد الغفور **ش قوله** باثره غرضه اى غايته وانما سمى غاية الشئ اثره لان غاية الشئ يحصل بعد ذلك الشئ كما ان الاثر بعد المؤثر

الواقعة المختلفة مثل قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق
واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من
شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله تعالى اما منا
بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من تلك
المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به
امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال
كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان
الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار
مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو
مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار و على صاحبه اي صاحب ذلك الاسم اي
الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت
به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت
تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة
على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت و مشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير
المجرور في قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى

وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول
مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول
المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر
وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه انما
يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا له ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي
لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا
من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم
ولها محتمل غيره فانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من
المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من
حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد
اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل
غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر
ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن
للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تميم هذه الالف عدة من قيد الاضافة

انه وقع عليه فعل الفاعل حق تقرير الجواب ان المراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الحقيقي او الحكمي فلا يرد حينئذ ان يكون

اي شيئ مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا
كثيرا او في جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله
البّ لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية
فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف
الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لبّ بالمكان بمعنى البّ فلا يكون
محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك
الا ان سعد يتعدى بنفسه بخلاف البّ فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي
اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد
بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا ان
الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس فخرج
به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه وخرج
المفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل
الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج مثل زيد في ضرب زيد على صيغة
المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما
انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل

وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت
زيداً فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير
المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما و
متاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى استفهام او
شرط نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز
ان نحو من الرأي ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام
قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف
الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة
الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب
الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب
الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة
محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ
ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد
واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب
ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة

المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا
اليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء و يا جبال و يا ارض فانها نزلت
منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء و قصد نداؤها فهي في حكم من
يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه يدخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله
منزلة المنادى و قصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى و لهذا افرد المصنف احكامه
بالذكر فيما بعد و فيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه
التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه و تقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله
تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل و قيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل
في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا و ايا و هيا
و اى و الهمزة و احترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اى طلبا
لفظيا بان تكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيدا و تقديريا بان تكون آلته مقدرة
نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب
ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او
للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد و المقدر مثل الا يا اسجدوا اى
الا يا قوم اسجدوا و انتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به و ناصبه

الفعل المقدر واصله يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة
حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال
ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين
لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى
المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى بنفسه جزءا من الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة
اي الفعل والفاعل مقدر وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة
اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه
ويبنى اي المنادى قد تقدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لعلها بالنسبة
الى النصب وطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به
اي على الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل مسند
الى الجار والمجرور لغني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق
الكلام ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل
اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد
المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب
الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه

هو الاجزاء لها فان اسم الاشارة موضوع وادخال اللام للفرق بينه وبين ذلك وكذلك الكاف حرف لتعين المتصل مثل اياك وانما اعتبر هذا الكاف

٨٧

الكاف ككاف ذلك لفظاً ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبنى على الضمة اذ انهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبنى على الالف ويا زيدون مثال المبنى على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام تدخل وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث لانه مخصوص من بين امثاله بالدعاء مثل يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا لقوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث لم نعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم ينعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو

٨٨

يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب ايضا بانه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء والدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء تعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لاستغنائه ما يقتضي فتحها حينئذ كما هو الظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه حينئذ لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي وينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا وتقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف الندا لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما سوى المفرد المعرفة اما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف

واما ما يكون مفردًا ولكن لا يكون معرفةً واما ما لا يكون مفردًا ولا معرفةً فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردًا لكونه مضافًا مثل يا عبدَ الله وَالقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردًا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعًا جبلًا وَالقسم الثالث وهو ما يكون مفردًا ولكن لا يكون معرفةً مثل يا رجلًا بقول الاعمى غير معيّن اي رجلًا غير معين في هذا التوقيت نصب رجلًا لا تقييد له لانه منصوب الا المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردًا ولا معرفةً مثل يا حسنًا وجهه طريفًا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالًا لوضوحه حيث اتضح انتفاء كل من القيدين مثالًا سهل تصور انتفائهما معًا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعًا جبلًا هذه العبارة من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث ايضًا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكمًا انما قيد المنادى بكونه مبنيًا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيد المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمرًا لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكمًا كانت مضافة بالاضافة المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا تكون مضافة معنوية ولا لفظية ولا شبه مضاف وحكمًا بان تكون مضافة لفظية او شبيهة بالمضاف فانها لما انتفت فيها الاضافة المعنوية كانتا في حكم المفردة

لتدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية للشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع و

النصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه فلما لم يجر الحكم الآتي في التوابع

كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا

الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي

حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار

عند المص ذلك ولذلك لم تقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان

كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف

البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه

الظاهر والمقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه و

تنصب حملا على محله لان حق تابع المنادى المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب

المحل بالمفعولية مثل يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل

في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد و

الحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد هو استاذ سيبويه

في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف

في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة

١٢ المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو اعلى كعبا من سيبويه ١٢ عص قوله بحرف الممتنع يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق

٩١

حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي فابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها لو وقعت منادى تنصب نصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام تمنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغير المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود

بالذكر والاول كالتوطئة لذكر المعطوف المخصوص منادیٰ مستقل في الحقيقة ولا مانع
من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون
كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين
او مضافين او مضافين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو و
يا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا
عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني
على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار
فتحه المبني عن جواز الضمة فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف
بابن مجرد عن التاء او موصوف بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو
المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك
الابن مضافا الى علم آخر اي كل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت
من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى
الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي
حركته الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه
قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع ها التنبيه بين حرف النداء

والمنادى المعرف باللام تحرزاً عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايها الرجل بتوسط الامرين معاً والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلاً وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلاً هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه لتكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فتدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي التزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضاً عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضاً عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضاً عن الهمزة لان اصله

الأناسُ لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناسٌ في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا الجم مردم

ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قوله شعر من اجلك يا التي

تيمت قلبي ✽ وانت بخيلة بالوصل عني ✽ لان لامها ليست عوضا عن محذوف

وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قوله ع فيا الغلامان

اللذان فرّا ✽ لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا وقالك اي وجاز لك خطاب لمن يصلح له الخطاب

في مثل يا تيمُ تيمَ عديٍّ اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة ووليه

الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضمُّ والنصبُ وفي الثاني النصب فحسب

اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف

الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك

مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب

المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل تيمُ

بالضم تيمَ عديٍّ ففتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيدَ بن عمرٍو وتعين النصب

في الثاني لانه اما تابع لمضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيمَ تيمَ

عديٍّ لا ابا لكم ✽ لا يلقينكم في سوءة عمر ✽ البيت لجرير حين اراد عمر التيمي

الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني

٩٥

لكنها توقف عليها بالهاء لانها عوض عن زائدة بخلاف بنت لان تاءها عوض عن اصلي ان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث

فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قطع يعني مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى ياء

المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامِيَ وسكونها مثل يا غلامِيْ واسقاطها اي

الاكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترز عن نحو يا فتايَ مثل يا غلامِ وقلبها الفا نحو

يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود

غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين

حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من

الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف

الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم

واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف والقلب فلا يقال يا عدوِّ و

يا عدوّا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلامَ بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون

المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف

تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا

اي العرب في محاوراتهم يا أبي ويا أمي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم

مع وجوه اخر زائدة وعليها الكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله فيا ابتِ ويا امتِ

اي قالوا يا ابتِ ويا امتِ ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة

على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابتُ ويا امّتُ

لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين

دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير

جائز وقالوا يا ابن امّ ويا ابن عمّ خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الامّ والعمّ

اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر

الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت امّ ويا بنت عمّ على الوجوه الاربعة

مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن امّي ويا ابن عمّي بفتح الياء وسكونها و

يا ابن امِّ ويا ابن عمِّ بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن امّا ويا ابن عمّا بابدال

الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن امَّ ويا

ابن عمَّ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول

اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه

فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير

ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى و

هو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية داعية

اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي آخر المنادى

لانه ليس آخر المنادى بدليل اعتبار الاعراب في ما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة في بعلبك بدليل اجراء الاعراب عليها

قبله مدة اى الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة

لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف

الاخير وهو اى والحال ان ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف

كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب

وانما لم ياخذ هذا القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو ثمودين وقلون يرخم

بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اى الحرفان

الاخيران فى كلا القسمين اما فى الاول فلما كانتا فى حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا

معا واما فى الثانى فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة

لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وبكت عن النقد وان كان مركبا ويعلم

من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين

حذف الاسم الاخير فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لنزوله

منزلة تاء التانيث فى كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان

كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اى فيحذف حرف واحد

لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال فى يا حارث

ويا مالك وهو اى المنادى المرخم فى حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه

فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال
الاكثر فيقال في يا حارث يا حارِ بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو
متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي و
المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له في
بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حارُ بالضم كأنه اسم مفرد معرفة برأسه
فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر
ما قبلها كادلٍ في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع
الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا اي العرب
صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سوا يا لكونها اشهر
صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة
ميت يبكى عليه احدٌ ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه
في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما
تاما المتفجع على عدمه كالميت الذي يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما تفجع على وجوده عند
فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد
شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه ويا ويلاه

101

واختص المندوب بوا متبادة عن المنادى عدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك
بينهما وحكمه اى حكم المندوب فى الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكمه يعنى
اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم
ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او شبهه ينصب
ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لغيره فانه لا يقع نكرة لانه
لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف فى اخره اى آخر المندوب لمد الصوت
المطلوب فى الندبة فان خفت اللبس اى التباس ذلك الملفظ عند زيادة
الالف بغيره جئت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت
ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه اذ واغلامكاه لالتبس بندبة غلام مخاطب و
اذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصله الضم لا
واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اى الحاقها بعد
المدة فى حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدا الا
الاسم المعروف والذى اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته فى ندبة المتفجع عليه فلا
يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص لينتقل الذهن اليه وليعرف به ليعذر
النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق

بالموصوف مثل دار زيد الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه يجئ به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جئ بها بعد تمام الموصوف لتخصيصه او التوضيح فلهذا اجاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل يا زيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى وكالاشارة اي ولا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب اذ المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقي من هذه الستة معارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل من حرف النداء كلفظ الله فانه يحذف منه النداء مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف عن لفظ اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل

١٠٣

لكن المراد بهو المفعول به الا ان بابه فى ضمن هذا العام كالمستثنى فان جميع المستثنى ليس من المنصوبات بل بعضها منها ولكن باب

فلا يجوز الحذف من ايهما من غيران يتصف هذا بذى اللام والمضاف الى اى معرفة
كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الى واما المضمرات
فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس فى
اصبح ليل اى صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا
قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفى افتد مخنوق اى يا مخنوق قاله شخص
وقع فى الليل على نائم تشلق مخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع
انه اسم جنس شذوذا وفى اطرق كرا اى يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من
اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هى رقية يصيدون بها الكروان ويقولون اطرق كرا اطرق
كرا ان النعامة فى القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذى هو اكبر منك قد
اصطيد وحمل الى القرى فلا تخف انت فتصاد وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا
نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اى يا قوم اسجدوا والقرينة
امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب
فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها فى لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب
والثالث من تلك المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول فيها ما اى
اضمر اى قدر عامله اى الناصب له على شريطة التفسير الشرطية والشرطية اضافتها

الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده والثانى

وجب حذفه حينئذ احترازا عن الجمع بين المفسَّر والمفسِّر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير

كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا تريد به ان يكون الفعل او شبهه

متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه

مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل فى ذلك الاسم بضميره اى بالعمل

فى ضميره او فى متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل

او شبهه مشتغلا بالعمل فى ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال

لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو

اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف واللزوم لنصبه

اى النصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او

متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته

فان المانع عن عمل ضربته فى زيد ليس مجرد اشتغاله بالضمير فان عمل معنى الابتداء

فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو زيدا كنت اياه

وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية

اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة

١٠٥

اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل
بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصـ
اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في
ترتيبها ح تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت
وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط الفعل المناسب
باللزوم وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه
باللزوم فان حبس الشيء على الشيء تلزمه ملابسته للمحبوس عليه ينصب زيد في هذه
الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في
زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره
اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت
واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة
سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في
مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي

فيه الامران وسائر هذه الصور خمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع
بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح
عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة
فيهما متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فحينئذ لم يرجح النصب
قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة
من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من تلك القرينة
المرجحة للنصب كاما داخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون
الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف
على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها
غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها
تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت
مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع يقتضي
وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة على الاسم
المذكور للمفاجاة في كونها من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه
الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من

ان اذا المفاجاة تلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبته ووقوعها بعدها فلا تناقض ق

يختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة

للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما

فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما

ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتعدد معمولها لضعفها في العمل نحو

ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام

نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لان المختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته

ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة اقتضاء

هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة

على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة

في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم

المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد

حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي

هذه المواضع مواقع الفعل اي موضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا

والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في

حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع

بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود وصفته

به مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب

ووصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى

إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء و

جعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون

قوله تم خلقناه صفة للشيء وقوله بقدر خبرا له وهو خلاف المقصود فان المقصود حكم على كل شيء بانه مخلوق

لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة

لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي

الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته

اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران

فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة

فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي

الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى

وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه

110

فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها
قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب
الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف
الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب
نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بهما لوجوب دخولهما
على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط
والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب
الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله
على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن
يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره
لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب لازم لا يعمل النصب وكذا مناسبه
اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او
اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره أزيدا يلابس الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب او اذهبه احد قلنا
المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا
كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية

فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فيكون مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل

ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فليس من باب الاضمار

على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فعلوه في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا

فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها افعالهم بل الكرام الكاتبون اوقعوا

فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء فانه خلاف ظاهر الآية وخلاف المعنى المقصود اذ المقصود

ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان

كل شيء كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية

صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر للمبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت

في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة وحكم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل

عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب ولما كان ظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا

كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية

شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تخرجه عن القاعدة مذكورة ... اتفاق القراء على

غير المختار فاشار المص الى ما تخرج الاخراج عما نقلنا فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد

منهما مائة جلدة الفاء فيه بمعنى الشرط عند المبرد ... الزانية والزاني

مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط ... الذي هو صلته كالشرط وخبر المبتدأ كالجزاء ...

قوله عند سيبويه ... او الخبر ... قوله الزانية والزاني اي مبتدأ

اذ الجملة عليه مرتبطة بالشرط لدلالته على السببية للجزاء وشأن هذه الفاء ان لا يعمل ما في حيزها في
ما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها فتعين فيه الرفع وكالآية جملتان
مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه
والخبر محذوف اى حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان
الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او
للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا تدخل في الضابطة فتعين
الرفع والا اى وان لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين ايضا فهى تكون داخلة
تحت الضابطة فالمختار حينئذ فيها النصب فهو اختيار النصب باطل لاتفاق القراء على
الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين ليتعين الرفع الرابع من تلك
المواضع التى وجب حذف الناصب للمفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف
الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شئ عن شئ وتبعيده منه وفى
اصطلاح النحاة معمول اى اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اى حذر
ذلك المعمول تحذيرا فيكون معمولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له لما بعده اى لما
ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطف على حذر او ذكر المقدر فى ان
قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع فى المعطوف المظهر

ع‍ه قوله عمل وهو فعل مجهول وقوله فيه مفعول ما لم يسم فاعله وايراد قوله النصب بالمفعولية لبيان حاصل المعنى ١٢ عبد الرحمن

من توضيح النوعين وحاصل الجواب انه لا باس فى خروجه فانه تابع والتوابع كلها خارجة من المعرفات فتامل ١٢ حق

موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا لانه وضع المحذر منه موضع

الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك

وان تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد

والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب

اى بعد الاسد من نفسك ١٢

عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او

الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه

اى اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت

زيدا من الاسد فينبغى ان يقدر فيه مثل ابعد ونح وتقدير بعد فى مثال النوع الثاني

بل اتقيت زيدا اتقيه بمعنى ١٢

غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد

او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول وفى بعض افراد النوع الثاني

مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك عما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق

فى بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد فى اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغى ان لا يكون

تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد

وتقول فى قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان

تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول فى المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من

اى اياك من ان تحذف الا مع حذف حرف الجر من ان وان قياس ولا تقول فى المثال

الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت

فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع

ان وان وشائع كثير فى غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو

ما فعل فيه فعل اى حدث مذكور تضمنا فى ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه او صريحا

اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لابد لكل

زمان او مكان من ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذى فعل فيهما اولا وقوله مذكور يخرج

به ما لا يذكر فعل يفعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس

بمذكور لكن بقى مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل

فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا فى يوم الجمعة فلو اعتبر فى التعريف

قيد الحيثية اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج

مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث

انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله

مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة

اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اى المفعول فيه ضربان

كون لفظ المكان غير معين فان المكان اذا اضيف الى شخص وكانت الاضافة للعهد الخارجي يكون معينا واذا اضيف الى شخص

ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح
القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول
بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه لذلك
قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر
وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان
المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي
على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان
كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في
الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في
اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من
المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام
زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض
الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست
عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه شبه عليه
لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما وهو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا

قوله لفظ مكان لما في معناه مثل جلست مجلسك وقمت مقامك وقعدت موضع فلان ثم المراد انه حمل عليه لفظ مكان

١١٥

نحو جلست بمکانک لکثرته فی الاستعمال شمل الجهات الست لا لابهامه وکذا حمل علیه

ما بعد دخلت وان کان معیناً نحو دخلت الدار لکثرته فی الاستعمال لا لابهامه علی الاصح

وسکنت ونزلت ۱۲ منه

ای علی المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الی انه مفعول به لکن الاصح انه مفعول فیه والاصل استعماله بحرف الجر لکنه حذف لکثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا یطلب المفعول فیه الا بعد تمام معناه ولا شک ان معنی الدخول لا یتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها یطلب المفعول فیه کما اذا قلت دخلت الدار فی البلد الفلانی فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فیه ومما یؤیده ذلک ان کل فعل نسب الی مکان خاص بوقوعه فیه یصح ان ینسب الی مکان شامل له ولغیره فانه اذا قلت ضربت زیداً فی الدار التی هی جزء من البلد فکما یصح ان تقول ضربت زیداً فی الدار کذلک یصح ان تقول ضربته فی البلد وفعل الدخول بالنسبة الی الدار لیس کذلک فانه اذا قال الداخل فی البلد دخلت الدار لا یصح ان یقول دخلت البلد فنسبة الدخول الی الدار لیست کنسبة الافعال الی امکنتها التی فعلت فیها فلا یکون الدار مفعولاً فیه بل مفعولاً به وقیل معناه علی الاستعمال الاصح فیکون اشارة الی ان استعمال دخلت مع فی نحو دخلت فی الدار صحیح لکن الاصح استعماله بدون فی ونقل عن سیبویه ان استعماله بفی شاذ وینصب ای المفعول فیه بعامل مضمر بلا شریطة

التفسیر نحو یوم الجمعة فی جواب من قال متی سرت ای سرت یوم الجمعة وبعامل مضمر علی شریطة التفسیر

نحو یوم الجمعة صمت فیه والتفصیل فیه وتعیینه کما مر فی المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله ای لتحصیله

۱۱۶

او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل لمطلقا او به او فيه او معه فعل اي
اي فعلا مطلقا ١٢
حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت
تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل المجيء للتاديب فان قلت
كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا
المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه كما في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب
الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه للفعل فيه
مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب
ويترتب عليه قعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود
فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف
خلافا للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير
لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب
جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع
بنوع لا تدخله في حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد
راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له
لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده

منتظم بالنصب تعدد قصد في الدنيا ولا يخفى انه يدل على انه لا يشترط اتحاد الفاعل ١٢ قوله ان قيل الاجابة

المفعول له على ما يدل عليه حده وهو لما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في

ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وتخصيص اللام بالذكر لانها

الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من والباء وفي مع انها من دواخل المفعول له

كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله

عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة

عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقائها في اللفظ والنية فلا حاجة

في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال

وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز

ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل

المعلل به اي المتحد فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك

اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته

تأديبا اذ زمان الضرب والتأديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان

وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل

اعني القعود عن الحرب بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا

للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني

مو يعد الجبن حين اذ له الى آخره جبنا واحدا الا اجبانا التعدد ١٢ قوله زمان الفعل جزء من زمان الجبن مقدم على زمان القعود

سهو الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم وعمرا

بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة

تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل لمصاحبته بان يكون

الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول به في وقوع الفعل عليه فقوله معه

مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله

والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه باجوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم

النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على

قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل

وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل

الحيلولة فالمعنى بين العير والنزوان وهو ظرفية لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على

ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو مذكور بعد الواو احترازا عن

المذكور بعد غيرها كالفاء لمصاحبته معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته

معمول فعل في افادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا

درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا

اي ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان

واحد نحو ضربت يعنى ناقة وفصيلها لضعفها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد
وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة فى اصل الفعل دون المصاحبة واعلم ان مذهب
جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل ومعناه بتوسط الواو التى هى بمعنى مع وانما
وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التى فيها معنى الجمع فناسب معنى
المعية فان كان اى وجد الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل وشبه الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض
بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب على
المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية
والا اى وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه
ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اى امرا
معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على
عمل العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اى
وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما
شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز
ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ السؤال عن شانها لا عن شان احدهما ونفس الآخر

١٢١

وانما حملنا بمعونة الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما بالك بمعنى ما شانك

وزيدا او يعني مالك وزيدا تصنع وزيدا ومعنى مالزيد وعمرو وما يصنع زيد وعمرو والحال لما

فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيأة الفاعل او المفعول به اي من

حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيأة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى

الفاعل والمفعول يخرج ما يبين هيأة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك

وبقيد الحيثية تخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيأة الفاعل او المفعول مطلقا لا من

حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد

عمرا راكبين لفظا اي سواء كان الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا

بان تكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار

معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا

بان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا

باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال

عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه

بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا

يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل والمفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل

ايضا لان كل واحد منهما جزء بالمجرور قوله عاملها الخ والغرض من تفصيل العامل ههنا بيان ما لا يتقدم الحال

لحم اخيه ميتا فانه يصح ان تقول بل تتبع ابراهيم مقام بل تتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام

ان يأكل لحم اخيه وكان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه الحال

عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين

حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزء فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار

الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبيتن على صيغة الماضي المعلوم من

باب التفعل او تبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه

الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا دخولهما وقعها الا عن المضاف اليه

مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار

لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال

الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى

خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ

هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما قصد

المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام أُشير او أُنبه وليصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما

هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا في مفعوليته

لا لفظيته وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما

حتى يكون المعنى ان كون صاحبها معرفة في الغالب ليس بشرط في مطلق الحال فيفيد في الاشتراط لان الاشتراط

وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو
من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا
باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما او الصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا
او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو
هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما و
لعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة
اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض و
ان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس
اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع
الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او
عامّا المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا
من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد النفي نحو ما جاءني
رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه
الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط
بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة

وما يقال في توجيه هذا الاشكال ان قوله بعد ...

يعني يقال ان حالية كون صاحبها معرفة التنبيه عن تخلف في نقض المؤ دنا في التسير

يحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ او خبرا معطوفا

قوله وشرطها ان تكون نكرة واما نحو ارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد

بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة مزاحمة ولم يذدها اي

ولم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي ولم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها

للماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين

بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نغص مداخلة بعضها

في بعض او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحو فعلته

جهدك مأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على

وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده

وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها

معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي

في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب

الحال نكرة محضة لم تكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينه وبين

معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصص
النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا تلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت
رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم تلتبس طردا للباب ولا تتقدم اي الحال فيما
مثل زيد قائما كعمرو وقاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي ان
يقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في
الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف
الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا
الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار
فاما مع تاخير المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما
في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كانت مشابهة للظرف لما فيها من معنى
الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه
اذا لم يكن الظرف ظرفا للعامل المعنوي واما اذا جعلته ظرفا للعامل المعنوي كما هو ظاهر
كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا تتقدم على
ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم تتقدم الحال
عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردة عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم

قوله والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف لان حقه التاخير فكذا حكم تابعه بخلاف الفاعل فان حقه التقديم على الفعل لان

على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف سيبويه واكثر البصرية

يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصر ولهذا قال على الاصح ونقل

عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ونقل الفرق بين

حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل و

بعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت الكبة هندا فالمجرور بحسب

الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة

وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي رسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية وكل

ونعت وكل مادل على هيأة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا

من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيأة وهو حاصل بهذا رد على

النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الا

في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما يجئ فيه حموضة اطيب منه

رطبا وهو ما فيه حلاوة وتاصرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية

فلا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب

اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم

بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشئ واحد حالان باعتبارين

مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وقد تكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيأة كالمفردات فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجرائها عليه في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال

۱۲۷

فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاءني
زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفى بها مثل قوله
عليه السلام كنت نبياً وآدم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير
انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا تجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك
لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف
لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في
فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا
متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظاً ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد
يسرع وما سواهما اي ماسوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل
المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير معاً او باحدهما وحده من غير
ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد و
يكفي فيه ادنى ربط ١٢ ح
ما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني
زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي
المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج
عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي

قوله مطلقا اى سواء كان عاملها جائز الحذف او واجب الحذف لان الحال المؤكدة التى هى

الى الحال لقربه على الماضى المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل
من ذى الحال ووقوعه عليه تجوزا لان المتبادر من الماضى المثبت اذا وقع حالا ان مضمونه ماض
بالنسبة الى زمان العامل فلابد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم
لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة فى اللفظ نحو جاءنى زيد قد ركب غلامه
او مقدرة منوية نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت صدورهم وهذا بخلاف
مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يؤول قوله تعالى حصرت صدورهم
بقوما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف هو حال والمبرد يجعله
جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك فى المنفى لاستمرار النفى بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف
العامل فى الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اى الشارع فى السفر والمتهيئ له
راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا صفة راشدا
او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اى جئت راكبا بقرينة
السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين
اى بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل فى بعض الاحوال المؤكدة وهى اى الحال
المؤكدة مطلقا هى التى لا تنتقل من صاحبها مادام هو موجود غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة
قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب فى غالب الامر

آيا گمان مى برند آدميان كه هيچ وقتى جمع نخواهيم كرد استخوانهاى ايشان را آرى جمع مى كنيم در حاليكه قادريم بر اينكه برابر كنيم انگشتهاى

129

أي حقة بفتح الهمزة أو ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على اليقين ومن أحققت
الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها لك عطوفا
وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر عطوفا وشرطها اي شرط جواز
حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز بها عما يؤكد لبعض اجزائها
كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يوجب حذفه اسمية احترز بها عما اذا كانت
فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من
فاعل شهد ولا بد هٰهنا من قيد آخر وهو ان يكون جزءا تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها
والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز ما اي
الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس برفع
الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له
فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضعي
سواء كان بحسب الوضع او الاستعمال ١٢
واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير
مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع بلا احتراز
عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط
استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد

من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا

الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز

عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع

لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر ازال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم

الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال

فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الوضع

لما وضع الرطل مثلا لنصف المن فلا شك ان الموضوع له معنى معين يتميز عما هو اقل من

النصف كالربع وعما هو اكثر منه كالثلثين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه

بحسب الوضع انه من جنس العسل والخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب

الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب اصل الوضع

اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا

يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف

مذكورة او مقدرة صفتان للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا

والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام

عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام

عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقيد بك
صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها
رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام
فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسياتي ذكر تمييز العدد وبيانه
في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا
فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع
ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات
لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وقفيزان برا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد
بها المعدود والموزون والمكيل والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلاثة لانه
كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في
منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها
تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها او لا يستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع
ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل و
صار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حق ان يقع
بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما هي

مقام الفاعل لكونها فی آخر الاسم کما کان الفاعل عقیب الفعل الا تری ان لام التعریف

الداخلة علی اول الاسم وان کان یتم بها الاسم فلا یضاف معها ولا ینتصب التمییز عنه فلا یقال عندی

الراقود خلا فیفرد ای التمییز وان کان الاسم التام مثنی او مجموعا ان کان ای التمییز جنسا یقع علی

ما یتشابه اجزاؤه ویقع بمجرده من التاء علی القلیل والکثیر فلا حاجة الی تثنیته وجمعه کالماء والتمر

والزیت والضرب بخلاف نحو رجل وتمرة الا ان یقصد الانواع ای ما فوق النوع الواحد فیثنی

المثنی ویجمع لانه لا یدل لفظ الجنس مفردا علیها فلا بد من ان یثنی او یجمع قیل وفی تخصیص قصد

الانواع بالاستثناء نظر لانه کما جاز ان یقال طاب زید جلستین للنوع جاز ان یقال طاب زید

جلستین للعدد ویمکن ان یجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء کانت بانضمام الفصول

الکلیة او التشخصیة ویجمع ای یورد التمییز علی ما فوق الواحد جمعا حیث لم یقصد الواحد

فی غیره ای فی غیر الجنس نحو عندی عدل ثوبین او اثوابا ثم ان کان ای المفرد المقدار تاما

بتنوین او بنون التثنیة والمعنی ان وجد التمییز متلبسا بتنوین المفرد او بالنون التی للتثنیة

فانه لما تم الاسم بها اقتضی التمییز جازت الاضافة ای اضافة المفرد المقدار الی التمییز فیقال

بیانیة باسقاط التنوین ونون التثنیة جوازا شائعا کثیرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلک

مع التخفیف نحو رطل زیت ومنوا سمن والا ای وان لم یکن تنوینا ونون التثنیة بان یکون نون الجمع

او الاضافة فلا تجوز الاضافة الا قلیلة فی نون الجمع نحو عشرو درهم اما فی الاضافة فلئلا یلزم اضافة

المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشري رمضان
بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم
عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين من رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان
فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب قريبا الى الاطراد وعن
غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن
مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا
فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة
غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز
لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز
هو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات
مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه
عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد
المذكور في القسم الاول انما هي بمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما
ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول
نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل

اباً او المقصد نحو اعجبنی طیبه اباً وکذا کل ما فیه معنی الفعل نحو حسبک زید رجلا نحو طاب زید

نفساً مثال للجملة والتمیز فیه خاص بالمنتصب وزید طیب اباً مثال لما شبه الجملة والتمیز

یصلح ان یکون لما انتصب ولمتعلقه وحیث لا فرق فی التمیز بین الجملة وما ضاهاها فهذان

المثالان فی قوة اربعة امثلة فکانه قال طاب زید وزید طیب نفساً واباً فقوله وابوة ودارا

وعلماً عطف علی نفسا واباً بحسب المعنی فهو ناظر الی کل من المثالین المذکورین غیر مختص بالاخیر

فهو بحسب الحقیقة اورد لکل من التمیز الواقع فی الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عین غیر

اضافی خاص بالمنتصب والدار عین غیر اضافی هو متعلق بالمنتصب والاب عین اضافی

محتمل لهما والابوة عرض اضافی والعلم عرض غیر اضافی وکل واحد منهما متعلق بالمنتصب

او فی اضافة عطف علی قوله فی جملة او ما ضاهاها مثل یعجبنی طیبه نفسا وترکها لانه

اظهر التمیزات والاختاریة واباً وابوة ودارا وعلماً اورد هذه الامثلة علی وفق ما سبق فزاد

علیه قوله ولله دره فارسا اشارة الی ان التمیز قد یکون صفة مشتقة وایضا لما اورده

صاحب المفصل مثالا للتمیز المفرد علی ان یکون الضمیر فیه مبهما کضمیر ربه رجلا ویکون فارسا تمیزا عنه رد ان

ینبه علی انه یصلح ان یکون تمیزا عن نسبة علی ان یکون الضمیر فیه معینا معلوما والابهام یکون فی

نسبة الدر الیه واکد رفی الاصل اللبن وفیه خیر کثیر للعرب فاریدبه الخیر ای لله خیره فارسا

والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم ای حذق بامر الخیل واما الفراسة

بالكسر من طع التعرض ثم ان كان اى التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما لا صفة

يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له الطلاقة عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون
ذلك التمييز تارة له اى لما انتصب عنه بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه
بان يكون تمييزا برفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا فى طاب
زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد
الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند
الى متعلقه وهو ابوه والا اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه
اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان
هذه الاسماء ليست نصا فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهى لمتعلق زيد وهو
الذات المقدرة اعنى الشىء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اى فيما جاز ان يكون لما
انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة
التمييز وتثنية وجمعية سواء كان لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين و
الزيدون آباء او للمعنى فى نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت الافراد وطاب زيد ابوين اذا اردت
ابا وجدا وطاب زيد آباء اذا اردت آباء واجدادا وانه على كل من التقديرين ان قصدت
وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصدت تثنية اورد مثنى واذا قصدت جمعية اورد جمعا

١٤٧

فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التميز جنسا يقع
على القليل والكثير فانه اذا قصدت تثنية او جمعية لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل
يكفى ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمعه نحو طاب زيد علما
والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتميز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازها
انواعه فانه لابد حينئذ من تثنية او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق
الطيب من كل من الزيدين والزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى
وان كان اى التميز صفة مشتقة مثل شدوته فارسا او مؤولة بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه
كملا فى الرجولية كانت الصفة صفة له اى لما انتصب عنه لا المتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا
والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا واحتمل ان يكون الوالد بخلاف
الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع وطبق بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها
اياه او مطابقة اياه ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى كانت صفة له و
مطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضمير
واحتملت الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس
او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التميز لان من تزاد
فى التميز لا فى الحال والغرض المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية

بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسماً تاماً بالاتفاق فلا يقال عندي
درهما عشرون ولا زيتاً رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة
كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب انه لا يتقدم التمييز على
ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او شبه الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلاً للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا او
طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا
نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل ههنا بحث
وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا
لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقيده رفع الابهام
فيه لا جرم ميّزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك
طاب زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل
في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناده اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع
ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من
ان التمييز في هذا المثال واشباهه لا فاعل ولا مفعول فلا تنتقض تلك القاعدة خلافا للمازني
والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة
العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل

ومُشكلهما في هذا التجويز قول الشاعر شعر أتهجر سلمى بالفراق حبيبها، وما كاد نفسا بالفراق تطيب

على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى

سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد

نفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك و مما يحتمل ان يحمل البيت على

تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس او المعنى وما كاد

الحبيب تطيب نفسا تكلف وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة

على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف

كل واحد منهما لان لكل احد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل و منقطع

فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن

متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا واجزاؤه نحو اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك التعدد

لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني

احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني

القوم لكن زيد جاءني والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج

عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء

منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد

اولم يكن نحو جاءني القوم الا حماراً وهو اي المستثنى مطلقاً حيث علم اولاً بوجه يصح تقسيمه كما
عرفت وثانياً بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجاً او
غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روماً للاختصار منصوب وجوباً اذا كان واقعاً بعد الا
لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به لانه لم يكن الوقوع بعد الا التي للصفة وخلا في المستثنى لانه لا
يذهل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيداً واحترز
به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو
ان يكون الكلام الموجب تاماً بان يكون المستثنى منه مذكوراً فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوباً مطلقاً لا في كونه منصوباً على
الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقع الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل
قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوباً لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوباً على
الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل ومعناه تعلقاً
معنوياً اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدماً عطف على
قوله بعد الا اي المستثنى منصوب اذا كان المستثنى مقدماً على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غير
موجب نحو جاءني الا زيداً القوم وما جاءني الا زيداً احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه
او منقطعاً اي المستثنى منصوب ايضاً وجوباً اذا كان منقطعاً بعد الا نحو ما في الدار احد الا حماراً

في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب

النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم ولا يتصور فيه

الابدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية

والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني

القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون

الحجازيين في ايجاب النصب كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فهو المرحوم

المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب

ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا

من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من

الانيس وقد يضمن معنى جاوز ويحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والضمير في هذا التضمين او الحذف

والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير

راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني

القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما

قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات

لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في

١٤٣

جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ماخلا وماعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان

بعد ماخلا وماعدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ماخلا زيدا وماعدا عمرا

تقديره خلو زيد وعدو عمرو والنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت

مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خاليا بعضهم

او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة

ولعل هذا لم يثبت عند المص ولم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس

نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو يجيئني الملك لا يكون بشرا وانما يكون النصب

بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسميهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع

الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب

على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا تتصرف فيهما لانهما

قائمة مقام الا وهي لا تصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء

ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا

في محل يكون متأخرا عن الا احترز بهما عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما

في كلام غير موجب احترز بها عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر

الحال انه قد ذكر المستثنى منه احترز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب العوامل

وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية و الا
قوله تعالى ۱۲

قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب
ايراد النصب على سبيل المشاكلة ۱۲ح

على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة
في كونه بعد مسند ومسند اليه ۱۲عل

ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر

اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل واحد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي اوقعت القراءة

كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر ومثل ذلك
ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور لا يستقيم
المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب
ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا
فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان
هناك قرينة دالة عليه فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة
بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي
عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر و
واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور وبان
وهو ما ضربني الا زيد ١٢
الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا لظهور قرينة دالة على بعض معين من
المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا
قرينة ظاهرة الدالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت
فالقرينة هو السؤال ١٢
ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة
كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى وصح ذلك اي من اجل ان المفرغ لا يكون في
الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال الا زيد عالما اي معنى ما زال ثبت لان

١٤٥

نقض النفي بالاثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان تحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها الا نقيضا للمستثنى من جهتها العلم او تحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما في مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود منه المبالغة في قلة المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عند المختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها الا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبا به الذي يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظه وقوله لا يعبا به ليس في اكثر من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بالا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان اوفق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصور الاول لان من الاستغراقية لا تزاد الا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي

بالا انهما لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرًا بالنصب لان فتحته مشبهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد ح من تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد ح من تقدير ما كذلك لتعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه الى البدل فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعد الا اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل حده وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على المحل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت

للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العلة فهي اي ليس

لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية وهي نحو ما اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا

للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها لا

لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد

انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى بكسر السين

او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا

في الاكثر لكونها حرف جر في الاكثر استعمالا ثم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله

مضمر ومعناها تبرئة المستثنى مما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي برأه

الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو يجيء باعراب

موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما تعذر المستثنى للاضافة

انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار

قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها

على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء

على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها

كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة

147

حال بانہ الا اذا کانت ای الا تابعۃ لجمع ای واقعۃ بعد متعدد فوجب ان یکون موصوفہا مذکورا
لا مقدرا لما قد یکون مقدرا فی غیر مثل جاءنی غیر زید و بعد ما کان مذکورا یکون متعددا فیوافق
حالہا صفۃ حالہا اداۃ استثناء اذ لا بد لہا فی الاستثناء من مستثنی منہ متعدد فلا تقول فی الصفۃ
جاءنی رجل الا زید و المتعدد اعم من ان یکون جمعا لفظا کرجال و تقدیرا کالقوم و رہط و ان یکون
مستثنی قد دخل فیہ نحو ما جاءنی رجال الا زید منکور ای منکر لا یعرف باللام حیث یراد بہ العہد
او الاستغراق فیعلم التناول قطعا علی تقدیر الاستغراق و علی تقدیر ان یشار بہ الی جماعۃ یکون
زید منہم فلا یتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا علی تقدیر ان یشار بہ الی جماعۃ لم یکن زید
منہم فلا یتعذر المنقطع غیر محصور و المحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءنی رجل او رجال
و اما البعض منہ معلوم العدد نحو لہ علی عشرۃ دراہم او عشرون و انما اشترط ان یکون غیر محصور
لانہ ان کان محصورا علی احد الوجہین وجب دخول ما بعد الا فیہ فلا یتعذر الاستثناء نحو کل رجل
الا زید جاءنی و لہ علی عشرۃ الا درہما و انما یصار عند وجود ہذہ الشرائط الی حمل الا علی غیر
لتعذر الاستثناء عند وجودہا فیضطر الی حملہا علی غیر و انما قلنا فی صدر ہذا الکلام ان
الا لا تحمل علی الصفۃ غالبا فقیدناہ بقولنا غالبا لانہ قد یتعذر الاستثناء فی المحصور نحو جاءنی
مائۃ رجل الا زید و قد لا یتعذر فی غیر المحصور نحو جاءنی رجال الا واحدا و الا رجلا
و الا حمارا و لکن لما کان ذلک نادرا لم یلتفت المصنف الیہ فی بیان ہذہ القاعدۃ نحو لو کان فیہما

فی المحصور ۱۲ عبد الرحمن

اى في السماء والارض آلهة جمع إله ولا دلالة فيها على حد محصور الا الله
سوى غير الله لفسدتا اى لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع
منكور غير محصور وهي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة
الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة ليس
مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته
لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت صفة بمعنى غير فانه يدل على انه
ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا تتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف
حمل الا على غير في غيره اى في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة
مع صحة الاستثناء فانه يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين متمسكا
بقوله شعر وكل اخ مفارقه اخوه ۔ لعمر ابيك الا الفرقدان ۔ فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء
منه والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ قال في البيت شذوذان
آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة
الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء
النصب على الظرف اى بناء على الظرفية لانك اذا قلت جاءني القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت
مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فانهما عنده لازما الظرفية وعند الكوفيين

يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر شعر

ذكرهم بهم سوى العدوان دناهم كما دانوا * وزعم الاخفش ان سوا اذا اخرجوه عن الظرفية

ايضا نصبوه استنكار الرفعه فيقولون جاءني سوائك وفي الدار سوائك ومثل هذا في استنكار

الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها

وسنعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان واحدى

اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على

اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء

الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد

يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين

المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد

بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل

كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه و

شرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة

او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر و

ذلك اذا كان الاعراب لفظيا فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا او كان هذا زيد

بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لانتفائه فيه بل لا بد من قرينة رافعة
للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان
الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من
هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء
بعد ان اسم ثم فاء بعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اي
ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا
ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان
في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب
الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت
منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا
فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها
وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت
وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت
فعل به ما فعل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص

المترادفة هي التي يكون فيه الحال فيها واحدا ثم ان الضمير المجرور في دخولها منفتا اليه فالحال عنه جائز او صح حذف المضاف ثم

على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وسنعرفها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى

هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم
وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه
في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم
يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا
حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بخلاف
ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى
للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف
وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه
هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت
وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها
اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به
اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور
في اليه الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في
يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل

152

١٥٣

ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها وكا عشرين درهماً لك مثال لما
يليها نكرة مشبهاً بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما

فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفرداً
(كان ارجاع الضمير الى المسند اليه اظهر من ارجاعه الى المنفي بلا اعني الى اسم لا ١٢ ح)
بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافاً او مشبهاً به اي يليها نكرة غير مضاف ولا
مشبهاً به لترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفرداً معرفة او
مفصولاً فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل
دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم
بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر
السالم نحو لا مسلمَين ولا مسلمِين لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل
فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل
فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديراً فحذف من تخفيفاً وانما بني
على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء
ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى
ما يستحقه في الاصل يعني الاعراب فان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة
بانتفاء شرط النكارة او مفصولاً بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا

باعتبار شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشابها

او لا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل

ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع

هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها و

اما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكريرها لكن مطلقا

لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض عما فات من معنى نفي الآحاد وفي النكرة

ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل افي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل

جار في المعرفة ايضا ونحو قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا

جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة

لان ابا حسن كنية علي رض ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متأول

بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف

بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره بهذه

الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان

العلم ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت

فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منها نكرة بلا فصل يجوز خمسة وجوه

بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اي
لا حول ولا قوة الا بالله على ان تكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة معطفا على لا حول
عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف
جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء
عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله
اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية
مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه
لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما
خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفعه اي رفع الثاني نحو لا حول ولا قوة
الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة
والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر
لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما
بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حول وقوة فجاء بالرفع
فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على
ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة

الا بالله على ان تكون لا لنفي الجنس ويضعف وجه ضعيف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد ومن قبيل عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة نحو الا رجل في الدار استفهاما واما العرض مثل الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمتأخرون ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل الا ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماؤه واما قولهم الا رجلا جزاه الله خيرا فعند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض بمنزلة هلا فكانه قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا ولذلك نصب رجلا وعند يونس هي لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى

التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا النعت
اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي الثاني
وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل
فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفصول
نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان
الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى
على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه للمذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت
لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا
في هذا المثال نعت التابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس ما يليه لتوسط التابع
بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا حملا
على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح
وظريف بالرفع وظريفا بالنصب في لا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه
الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت الامثلة
في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا
في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا

قوله حملا على المحل لان لا مع اسمه في محل الرفع بالابتداء ۱۲ قوله على المحل البعيد بناء على ان اسم لا كان في الاصل

١٥٧

كان لا مكررا فى المعطوف فحكمه ما علم فى قوله لا حول ولا قوة فيما سبق ان يحمل على اللفظ

اى لفظ اسم لا المبنى فيجعل منصوبا او بان يحمل على المحل فيجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه

البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل فى حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على

المنفى يزاد فيه لا لكثير انحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن فى قول الشاعر ولا اب و

ابنا مثل مروان وابنه + اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا + وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغى

ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسى ومثل لا اباله ولا غلامى له

اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم

احكام الاضافة من اثبات الالف فى نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعنى

ان الاصل فى مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا

على ما ينصب به والجار مع مجروره خبر الما وقد جاء على خلافه مثل لا اباله ولا غلامى له بزيادة

الالف فى مثل اب واسقاط النون فى مثل غلامين كما فى حال الاضافة لتشبيهه اى الاسم لا فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء الاحكام المضاف

عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته

اى مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اى المضاف

فى اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو الاختصاص

او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا
اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي مشاركة مثل هذين
التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما فهم
من غيره ومن ثمه اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف
في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص
فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت
للاب بالنسبة الى الدار فلا تصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف
فيه الاب الى الدار لمشاركته له في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف
حقيقة لفساد المعنى المراد المقصود بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب
او الغلامين لمرجع الضمير المجرور باللام بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى
يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذين التركيبين على تقدير الاضافة
لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا
فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب والغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم وغلاميه
المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف

لانه العمدة فيما بينهم اولان المقصود بيان نحلاف لا العين لكنا نعين فمذهب سيبويه والخليل و

جمهور النحاة ان مثل هذين التركيبين مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه

تاكيد اللام المقدرة وحكم المص بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل

لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الاسم وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف

اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلنا

حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبرها وما ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية

بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي خبرية خبر ما ولا المهما وكذا اسمية اسمهما

لهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما ظهر

باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما

لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما

ولغة اهل الحجاز هي التي عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا او ما هن امهاتهم واذا

زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في

استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا

نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عملهما اذا كان

مع واحد من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبهه بليس فلما

قوله فلان يوالكراهة يعبر ان ان النافية في معرض العامل ١٢ عصم

١٦٠

فصل بينهما وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل

العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على

خبرها بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما

بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونها بمنزلة الاتي

نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل اي اسم اشتمل لتخرج الحروف الاواخر التي هي محال

الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام

الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه

يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو

مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه فالمضاف اليه

وان كان مختصا بما عرفته لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو شبه به فيدخل

في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية

وان لم يكن داخلا في تعريف المضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم

وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه

بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم

ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد

وكسب اللام في اللفظ لا في التقدير ١٢ اح

او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل على تمام ما هي فيه فلما اريد ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص في المتن والصريح في شرحه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها

مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اى ضارب لزيد وفى اضافتها الى فاعلها
الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه فى قولنا جاءنى زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز
فى اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لايعلم انه اى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه
فان قلت هذا فى الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لاتفيد الا تخفيفا فى اللفظ قلنا
كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف
فى اللفظ وهى اى الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى
فى المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه
فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة
الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن غير مضافة الى
معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهى
اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى فى مضاف اليه غير جنس المضاف
وظرفه اى لايكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيد ليس جنسا للغلام صادقا
عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية
فى جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير
المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى فى فى ظرفه اى فى المضاف اليه الذى هو ظرف المضاف

الذی ہی الاختصاص والمراد بان ہذہ الاضافة ادنی ملابسة ویکفی فی الاضافة بمعنی اللام ادنی ملابسة اختصاص فالاولی ان یکون الاضافة

ان المضاف الیه اما مباین للمضاف ونحو ان کان ظرفا له فالاضافة بمعنی فی والا فهی بمعنی اللام

او مساو له کلیث اسد واما اعم مطلقا کاحد الیوم فالاضافة علی التقدیرین ممتنعة واما اخص مطلقا

کیوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراک فالاضافة ایضا بمعنی اللام واما اعم من وجه فان کان المضاف الیه

اصلا للمضاف فالاضافة بمعنی من والا فهی بمعنی اللام فاضافة خاتم الی فضة بیانیة واضافة فضة

الی خاتم بمعنی اللام کما یقول فضة خاتمک خیر من فضة خاتمی واعلم انه لا یلزم فیما هو بمعنی اللام ان یصح

التصریح بها بل یکفی افادة الاختصاص الذی هو مدلول اللام فقولک یوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراک

بمعنی اللام ولا یصح اظهار اللام فیه ولهذا قال المصرح بمعنی اللام ولم یقل بتقدیر اللام وبهذا الاصل

یرتفع الاشکال عن کثیر من مواد الاضافة اللامیة ولا یحتاج فیه الی التکلفات البعیدة مثل کل رجل و

کل واحد وهو ای کون الاضافة بمعنی فی قلیل فی استعمالاتهم ورد ہا اکثر النحاة الی الاضافة بمعنی

اللام فان معنی ضرب الیوم ضرب له اختصاص بالیوم بملابسة الوقوع فیه فان قلت فعلی هذا یمکن

رد الاضافة بمعنی من ایضا الی الاضافة بمعنی اللام للاختصاص الواقع بین المبین والمبین قلنا نعم

لکن لما کانت الاضافة بمعنی فی قلیلا ردوها الی الاضافة بمعنی اللام تقلیلا للاقسام واما الاضافة

بمعنی من فهی کثیرة فی کلامهم فالاولی بها ان تجعل قسما علی حدة نحو غلام زید مثال للاضافة

بمعنی اللام ای غلام لزید وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنی من ای خاتم من فضة

وضرب الیوم مثال للاضافة بمعنی فی ای ضرب واقع فی الیوم وتفید ای الاضافة المعنویة

الیوم ظرفا للضرب لان معنی کون الشیء ظرفا لشیء ان یکون المظروف واقعا فی الظرف لا بیان انه متعلق لو اقع ۱۲ عل

۱۶۴

تعريفها اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيأة التركيبية في الاضافة المعنوية
موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب معهود كما ان
ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون
هيأة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع
لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ع ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف
وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه
المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة
غير السكون كذلك اذا كان المضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم و
الشجاعة فقيل لرجل مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة
المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان
التخصيص تقليل الاشتراك ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام
رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركة فيه
وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان
كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم ان لم يكن
معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة

سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان
المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف
ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان
قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم
تعريف المعرف فلم جوزتم هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال
تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين
صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف
بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف
الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكرنا من لزوم تحصيل
الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع
واما ما جاء في الحديث من قوله الالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها
ان يكون المضاف صفة احترز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترز عما اذا كانت
مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية
فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى ان سقط

١٦٦

بعض المعانی عن ملاحظة العقل بازاء ماسقط من اللفظ بل المعنی علی ما کان علیه قبل الاضافة
والتخفیف اللفظی اما فی لفظ المضاف فقط بحذف التنوین حقیقة مثل ضارب زیدا او حکما مثل
حواج بیت الله او بحذف نونی التثنیة والجمع مثل ضاربا زید وضاربو زید واما فی لفظ المضاف الیه
فقط بحذف الضمیر واستتاره فی الصفة کالقائم الغلام کان اصله القائم غلامه بحذف الضمیر
غلامه واستتر فی القائم واضیف القائم الیه للتخفیف فی المضاف الیه فقط واما فی المضاف
والمضاف الیه معا نحو زید قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفیف فی المضاف بحذف التنوین
وفی المضاف الیه بحذف الضمیر واستتاره فی الصفة ومن ثم ای من جهة وجوب افادة الاضافة
اللفظیة التخفیف وانتفاء کل واحد من التعریف والتخصیص جاز ترکیب مررت برجل حسن
الوجه باضافة الصفة الی معمولها وجعلها صفة للنکرة فمن جهة انها لم تفد تعریفا جاز هذا الترکیب
وامتنع ترکیب مررت بزید حسن الوجه فلو افادت تعریفا لم یجز الاول للزوم کون المعرفة صفة
للنکرة ولجاز الثانی لکون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد ان المشار الیه بثم وهو مجموع امور
ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظیة التخفیف وانتفاء التعریف والتخصیص یستلزم جواز الترکیب الاول
وامتناع الثانی ولا یلزم من ذلک ان یکون لکل واحد من تلک الامور دخل فی ذلک الاستلزام
بل یجوز ان یکون باعتبار بعضها فلا یرد انه لا دخل فی ذلک الاستلزام لانتفاء التخصیص ومن
جهة انها تفید تخفیفا جاز ترکیب الضاربا زید والضاربو زید لحصول التخفیف بحذف

١٦٧

النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا

ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب

التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا

للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد تمسكا بانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة

فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير

مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما

ما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف

على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكيف لا يمتنع

ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف الواهب المائة

الهجان وعبدها يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به على

امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب

اللهم الا ان يقال المراد بانه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا

على المحل وعلى انه مفعول معه او لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في رب شاة

وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه

الواهب المائة الهجان وعبدها + عوذا تزجى خلفها اطفالها + اي ممدوحه الواهب المائة الهجان

١٦٩

اي الكثير من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة

الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها

حقيقة باضافة لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من

المائة تزجي بالزاي المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المؤنث اي تسوق وفاعله ضمير العبد

واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول

ما لم يسم فاعله وتحقيقه الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف ذي من القصيدة واما الآية فقاسه على

الضارب الرجل الضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس

عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن

الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول

للمحل المشترك لهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وبهذا الاشتراك يعقد بين الضارب

زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان

القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في مذهب

من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضمير في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف

والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه

الى حمل حملا اي لحموليته على ضاربك وفاتحه فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز دينا

انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات

التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة

بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبر والتخفيف في ضاربك وجوزه بدونه حملوا الضاربك عليه

لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل

الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في

ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت بالاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك

اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيد ثم يضاف

ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل

ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربا ياك للفصل بالتنوين ثم لما ضعف حذف

التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليها لانها

من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما

قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والاعلم انا حملنا قوله

وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على

الاجوبة عن سند الالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المصر على موافقة بعض الشارحين

وذلك ان تجعل كل واحدة منها اشارة الى مسألة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد

171

قوله وضعف لواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به مشابها

صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم

عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وحينئذ

يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين

الاخيرتين الى مسألة تظاهر وتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف

الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيأتي التركيب الوصفي والاضافي

معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا تضاف صفة الى موصوفها فلا

مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى

المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله

لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة

الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد و

الغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها

واجيب بان مثل هذا التركيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك

يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع

صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما

ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه مستويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة كحسنة

المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة

الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين

لكن هذا التأويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية

لا توصيف مكان هو جانبه اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف

اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم

المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة

واخلاق ثياب فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه

واجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما

قصدوا التخصيص لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة

وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث

انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب وكذا

يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف

اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد او متساويين في الاعيان كحبس ومنع في المعاني والاحداث

او غيرهما غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف

فانك اذا قلت رأيت ليثا اسدا لا يفيد الا ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر الاسد واضافته الى الليث
فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى
الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيما يختص به اي
خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص
واعمية العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم
لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص نحو سعيد كرز فان سعيد وكرز اسمان
لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على
المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ وانما لم يعكسوا
كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم
الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او
ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة لمعاونة
خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون تشبهها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة
اللسان ولا تثقل عليه الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء فكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر
آخره للتناسب مثل غلامي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة
وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء

اي في وقوع حرف العلة بعد استراحة آه فان اللسان اذا تبع الحرف الساكن يتوقف ضرورة ليتيح نفسه بعده وكان بعد السكوت

١٧٣

بالساكن حقيقة او حكما والاصل في ما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف

فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة

لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي

الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب

الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى

ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا

اضيف الى ياء المتكلم واسقطت النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلمي و

ان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون

اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت

ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كانت

قبل الياء والواو فتحة يبقى ما قبلهما مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي بتحفة

مفتوحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين

ان لم تحرك واختير الفتح تخفيفا واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم

فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي

ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما

وہی الواو وجعلہا یاءً وادغام الیاء فی الیاء وتمسک فی ذلک بقول الشاعر ع وأبی مالک
ذو المجاز بدار + وحمل الاخ علی الاب لتقاربہما لفظاً ومعنی واجاب عنہ المص فی شرحہ بان
ذلک خلاف القیاس واستعمال الفصحاء مع انہ یحتمل ان یکون المقسم بہ ای ابی جمع اب فاصلہ
ابین سقطت النون فی الاضافۃ فاجتمعت یاءان فادغمت الاولی فی الثانیۃ فصار ابی
وقد جاء جمعہ ہکذا فی قول الشاعر شعر فلما تبین اصواتنا × بکین وفدیننا بالابینا
ای لما سمعن وعلمن اصواتنا بکین وقلن لنا آباؤنا فداؤکم وتقول ای امرأۃ قائلۃ لا تمنع
اضافۃ الحم الی المذکر حمی وہنی بلا رد المحذوف عند الاضافۃ الی یاء المتکلم وانما
فصلہما عن اخی وابی لانہ لم ینقل عن المبرد فیہما فی المشہور ما یخالف مذہب الجمہور وان
نقل عنہ بعضہم ذلک الخلاف فی الاسماء الاربعۃ ویقال فی فم حال اضافتہ الی یاء المتکلم
فی بالرد والقلب والادغام فی الاکثر ای فی اکثر موارد استعمالاتہ وفمی فی
بعضہا ابقاء للمیم المعوض عن الواو عند قطعہ عن الاضافۃ واذا قطعت ہذہ الاسماء
عن الاضافۃ قیل اخ واب وحم وہن وفم بالحرکات الثلث ولکن فتح الفاء افصح منہما
ای من الضم والکسر وجاء حم مثل ید فیقال ہذا حم او حمک ورایت حما او حمک ومررت
بحم او حمک ومثل خبء بالہمزۃ فیقال ہذا حمء او حموک ورایت حمأ او حماک ومررت
بحمء او حمئک ومثل دلو بالواو فیقال ہذا حمو او حموک ورایت حموا او حموک ومررت

بجموا وحموک وشل عصًا بالالف فیقال ہذا حمًا وحماک ورایت حمًا وحماک ومررت بحمًا و
حماک مطلقا ای جواز حم مثل ہذہ الاسماء الاربعۃ مطلقا غیر مقید بحال الافراد والاضافۃ
بل تجیٔ ہذہ الوجوہ فیہ فی کل من حالتی الافراد والاضافۃ وجاء ھن مثل ید مطلقا
ای فی الافراد والاضافۃ یقال ہذا ہنٌ ورایت ہنًا ومررت بہنٍ وہذا ہنک ورایت ہنک
ومررت بہنک وذو لا یضاف الی مضمر لانہ وضع وصلۃ الی الوصف باسماء الاجناس
والضمیر لیس باسم جنس وقد اضیف الیہ علی سبیل الشذوذ کقول الشاعر شعر انما یعرف
ذا الفضل من الناس ذووہ ولو قیل لا یضاف الی غیر اسم الجنس لکان اشمل وکانہ خص
المضمر بالذکر لانہ کان لبعض تلک الاسماء حکم خاص عند اضافتہ الی یاء المتکلم بنفی اضافتہ الی
المضمر مطلقا نفیا لاختصاصہ بحکم خاص باعتبار اضافتہ الیہ ولا یقطع ای ذو عن الاضافۃ
لان جعلہ وصلۃ الی اسماء الاجناس لیس الا باضافتہ الیہا التوابع وہو جمع تابع منقول عن
الوصفیۃ الی الاسمیۃ والفاعل الاسمی یجمع علی فواعل کالکاہل علی الکواہل والمراد بہا
توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التی ہی من اقسام الاسم فلا ینتقض حدہا بخروج نحو
ان ان وضرب ضرب لعدم کونہا من افراد المحدود کل ثان ای متاخر حتی لوحظ مع سابقہ
فی الرتبۃ الثانیۃ منہ فدخل فیہ التابع الثانی والثالث فصاعدا باعراب سابقہ
ای بجنس اعراب سابقہ بحیث یکون اعرابہ من جنس اعراب سابقہ نائب کلاہما من جہۃ واحدۃ

شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه

من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية فظ عليته زيد العالم

لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل

التوابع وخبر المبتدأ وخبري كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله

باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة

يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل

اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ

من حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا

ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة

واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما

من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق

اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال و

يا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون

للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان

باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون

قوله لا الافراد اي لا يكون المعرف بالفتح هو الافراد وكذا المعرف بالكسر ليس الافراد بل الحقيقة والماهية

١٧٧

ماتشعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فحصل حد جامع مانع يكون
جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على
معنى في متبوعه اي يدل بهيأة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا
اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه
البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد
في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في
هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد
كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة
على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيأة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على
حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا
تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد
الثناء من غير قصد تخصيص او توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او الذم نحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم او للتاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في
نفخة فائدته بالواحدة ولما كان غالب موارد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان
الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمص رده بقوله

ولا فصل ای لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره ای فی صحة وقوعه نعتا
اذا كان وضعه ای وضع غير المشتق لغرض المعنى ای لغرض الدلالة على المعنى
الواقع فی المتبوع عموما ای فی جميع الاستعمالات مثل تميمی وذی مال فان
التميمی يدل دائما على ان الذات منسوبة الى قبيلة تميم وذی مال يدل على ان ذاتا ما صاحب
مال او خصوصا ای فی بعض الاستعمالات بان يدل فی بعض المواضع على حصول معنى
لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفی بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله نعتا
مثل مررت برجل ای رجل ای كامل فی الرجولية فان رجل باعتبار دلالته فی مثل هذا التركيب على
كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفی مثل ای رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان
يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات
معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فی الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع
الرجل صفة لهذا وفی المواضع الاخر التی لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب
بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان و مثل مررت
بزيد هذا ای بزيد المشار اليه فهذا فی هذا الموضع يدل على معنى حاصل فی ذات زيد
فوقع صفة له وفی المواضع الاخر التی لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف
النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التی هی فی حكم النكرة لان الدلالة على معنى فی متبوعه كما توجد

في المفرد لكن توصف في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل
بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه
ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن
فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني
رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن
حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل
بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه
وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة
امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي
فيها المذكر والمونث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح
وامرأة جريح او كان صفة مونثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق
الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد
منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي الخمسة الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا

١٨١

او مثنى او مجموعا فرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا
كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا
مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين
قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة
قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جارية مثل تقوم جارية وبرجل معمورة او
معمور داره مثل يعمر او تعمر داره وبرجل قائم او قائمة في الدار جارية مثل يقوم او تقوم في
الدار جارية فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة
البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير
يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد
المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة
ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب يضربان ويضربون
وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان
نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة
كانت لا تخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية
بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فا

الاخص والمساوي ههنا ما هو المراد عند المنطقيين بل المراد بالاخص هو الاعرف في التعريف ومن المساوي هو المساوي فيه كما ذكره قدس سره ١٢

غير منضبط بل بَيِّنٌ ضابطته عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية **ومن ثمه** اي من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حَسُنَ قام رجلٌ قاعدٌ غلمانُه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضَعُفَ قام رجل قاعدون غلمانُه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتَيِ المثنى والمجموعِ في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز حسن غير حسن ولا ضعيفٍ قعودٌ غلمانُه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود بناء يشكل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به لهذا اعتذر الشارح الرضي وقال ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساوٍ اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة.

١٨٣

يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة ومن ثم اى من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى بذى اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذى اللام لما عرفت بينهما من المساواة فى التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل او الرجل الذى كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذى اللام فلو وقع الاخص نعتا لغير الاخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع فى هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد رفعه فوصفه بما يشمله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من مستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم ومن ثم اى من اجل التزام وصف باب هذا بذى اللام

الى ابهامه المقتضى لبيان جنسه ... قوله اى الكريم اى مررت بهذا الكريم فيكون الذى كرم ...

الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا تبيين به جنس المبهم لان الابيض
عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه تبيين به ان المشار اليه
انسان بل رجل **العطف** ويعني المعطوف بالحرف **تابع مقصود** اي قصد نسبته الى
شئ او نسبة شئ اليه **بالنسبة** الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من
المقصود **مع متبوعه** اي ما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا
بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة
في الكلام وكما ان نسبة المجئ اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة
فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها
وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه
المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من
التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان
لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على
المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة
مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله
يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه **احد الحروف العشرة** وسياتي

185

تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني
زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان
احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة
المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط
بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف الثاني
على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف
وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف
والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث
الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون صفة
لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان
العاقل في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
ليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع
من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس
بمعطوف وقال البعض فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينها عاطفة اذ لا شك انها فيها على ما تدل عليه في

هو لا اى ليس لنا الكفر بالشرك ولا لآبائنا ١٢ ح

غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففى جعلها غير عاطفة فى الصفات وعاطفة فى غيرها ارتكاب لامر
بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل
بارزا كان او مستترا الا المتصل اكد بمنفصل او لا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما
اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من
الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه
بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما
اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف
فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان
الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك
وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب
غلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اى ترك
التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل
قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا
فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفى وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد
بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا

١٨٧

واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد و
لا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور أعيد الخافض
حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل
لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف
عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات
حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة
ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن
التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو
مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد فالمعطوف سوى المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني
كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني
الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين
بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جاريتك
من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو
اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني

الامع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف مغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال و يناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل وتقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف واما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه واما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام و حرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لتقدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل

المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف
النداء ولى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه
في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف
ومن ثمه اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في
تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اي لو نصب وخفض
لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف
عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف
الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب
زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير
فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في نحو هذا التركيب
فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا
على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط
في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او نقول منها سببية الاولى للثانية فالمعنى
الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه
الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف

اسمان على معموليهما بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا
محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين حملوه على
ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز
اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا او على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين
اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب
ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول
والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي
قول الشاعر شعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر
جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقووا ان يقوم مقام عاملين
مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول
الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف
مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في
الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم
واقتصر جوازه على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه
فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف

والقاء المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة وبجر الآخرة
كما جاء في بعض القراءة اي عرض الآخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي يجعله
شانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا
اليه فثبت عنده وتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما
لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو
ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد
قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب حينئذ ايضا تكرير اللفظ حتى
لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى شيء والمراد نسبته
الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب حينئذ تكرير المنسوب اليه لفظا
نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا غيره ليقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او
في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده
دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد
المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم و
اربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف
والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر لخروجهما واما الصفة فلان

١٩١

١٩٢

وضعا له لا انه دال على معنى في متبوعها او انها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع
واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو تقرير لمتبوعه وتحقيقه لكن لا في النسبة والشمول وهذا
حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ
ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي مستكرر اللفظ الاول
اي مكرر اللفظ الاول بمعناه وحقيقته نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت فان
ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز
تكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ
كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد
اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ مخصوصة
كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي يختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة وهي
نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة
قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام
البصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي واتبع من تبع دهر طويل
العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعنا التاكيد لكن
بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد

۱۹۲

والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد ونفسها في المؤنث الواحدة

وانفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما وانفسهم في جمع المذكر العاقل وانفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين يسمى الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث

والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او معجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا البواقي اكتعون كتع وبتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع

ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل قد تطلق على افراد مجتمعة ولم تعتبر اجزاؤه ليصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان تكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة

مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى فى الاشتراء فيصح تاكيده
بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما فى حكم المجئ واذا
اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اى اذا اريد تاكيده بهما
اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك تاكيد
لتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا
للمستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن فى اكرمنى بقوله هو وقيل زيد اكرمنى
نفسه لالتبس نفسه الذى هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس فى هذه الصورة اجرى
بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين
بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز
تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم
اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم
جاؤنى كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل
قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعنى ابتع وابصع
اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعنى تستعمل هذه الكلمات الثلث تبعيته
لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعنى اكتع ولنوا

عليه اى على اجمع لو جمعت نعوذ ذكرها اى ذكر اكتع مع اخويه دونه اى دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اى تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اى دون المتبوع اى لا تكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبته فى النسبة بل تكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءنى زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذى بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليست نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة فى الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفى

بالنسبة الى احد حيث قال سابقا اى تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع فيكون المعنى على القلب كما فى عرضت الناقة على الحوض

ويمكن ان يقصد بنسبته الى شيء نفيا نسبته الى شيء آخر اثباتا او يكون الاول توطئة للثاني وهو

مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يقصد ١٢ح — دفع دخل لا يخفى ١٢ح

اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا

يعني به السيد السند قدس سره ١٢ حم

انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد

فالثاني بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل منه مقصودا ايضا وتتحقق المقصود لتحقق الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق
ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث
اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى
المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته
لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف
ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غيره
فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي بكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه
فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون بدلا منه بناء على وجود الملابسة نحو نظرت الى
القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد
المثال مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع
الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم بدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل لعدم
وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي
ان يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت
بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو
زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل

199

وهو يمشي خلف بعيره شعراً اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسّها من نقبٍ ولا دبرٍ اغفر له اللهم ان كان فجر ؛ وعمر مستقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر ؛ قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبا عجفا فحمله على بعيره وزوّده وكساه وفصله اي فرقه عن البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية وافرق في مثل انا ابن التارك البكري بشرٍ فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشرٍ وهو غير جائز كما مرّ فيما سبق في الضارب زيدٍ وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا ؛ وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لان يزهق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه وأما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشرٍ كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيدٍ ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلامُ زيدٌ وزيدًا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلامُ زيدُ بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى لان الاول اظهر والثاني كالمبني

اى الاسم المبنى وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى او لو لم يعرفها لكان تعريف المبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى فافهم ما ناسب اى اسم ناسب مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى مبنى الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او تشبيهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب لما كان المبنى مقابلا للمعرب اعتبر فى المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبنى الاصل كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تعديا وانما هو ايثار التقدم لما مفهومه وجودى لشرفه والقابه اى القاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون قرأ بالكوفيون فيعكرون القاب المبنى فى المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب

لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال الضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن ابنك ومن زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فقط ثم انه بوب ابواب المبنيات لانها مبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون اخواتها المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به وبالمخاطب من يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم

هو ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب فانهما مع ان لفظ المتكلم ...

٢٠١

والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اما التقدم اللفظي اي يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد و اما التقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ و ذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جار في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا واضمارا كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا و ... اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي

٢٠٣

قبله المتصل ويكون كالجزء منه وهو اى المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاول والثانى اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اى المضمر المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعنى المرفوع المتصل ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضى وضربت على صيغة المتكلم الوحد المجهول الماضى المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثانى اى المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن والضمير فى انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف اللاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل

بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكنّ ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهنّ و القسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو اني اننا انك انكما انكم انكِ انكما انكن انه الى انهن و النوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكنّ اياه الى اياهن و في اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم و لي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن و لي لنا لك الى لهن وكان القياس ان تكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معانٍ كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة و واحد مشترك بين المثنى المذكر والمؤنث واعطوا للغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف التانيث وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع

الخمسة اثنا عشرة كلمة لثمانية عشر معنى تكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا تلك الأمور
علاوة ومناسبات لا تطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور
المتصلان يستتر لأنهما فضلتان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوز ولأن في
باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في
آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما أبقى دليل على ما ألقى على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار
ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر إذا لم يكن مسندا
إلى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغائبة إذا لم تكن مسندة إلى الظاهر
نحو هند ضربت فإن التاء علامة التأنيث لا الضمير المرفوع وإلا لم تجتمع مع الفاعل الظاهر
نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم وحده ... كان واحدا أو فوق الواحد
مذكرا أو مؤنثا نحو أضرب ونضرب وللواحد المخاطب مطلقا نحو تضرب وللواحد
الغائب والواحدة الغائبة إذا لم يكونا مسندين إلى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا
سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو أفعل التفضيل وسواء كان مفردا أو مثنى
أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا إذا لم تكن مسندة إلى الظاهر نحو زيد ضارب
وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان والهندات
ضاربات وليست الألف في ضاربان والواو في ضاربون الضمير لأنهما

متقلبان بانی فی النصب والجر والضمائر لا تتغیر عن حالها الا ان یتغیر عاملها والعامل ههنا لیس عاملا

فی الضمیر وانما هو عامل فی اسم الفاعل والضمیر فاعل له والضمیر باق علی ما کان علیه فی الرفع

فلهذا کانت ضمائر لا تتغیر الا تری ان الیاء فی تضربین والنون فی تضربن والواو فی

یضربون والالف فی یضربان لا تتغیر فما ای الالف والواو فی الصفة حرفا التثنیة والجمع

ولیسا بالضمیرین ولا یسوغ ای لا یجوز الضمیر المنفصل مرفوعا کان او منصوبا لاجل

شیء الا لتعذر المتصل ای لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل

اخصر فمتی یمکن لا یسوغ الانفصال وذلک ای تعذر المتصل بالتقدیم

ای تقدیم الضمیر علی عامله لانه اذا تقدم علی عامله لا یمکن ان یتصل به اذ الاتصال انما

یکون بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض ای لغرض یقتضی الفصل ینافی الاتصال

وترکیبه بفوت الغرض او بالحذف ای بحذف عامله لانه اذا حذف عامله لا یوجد ما یتصل به

او بکون العامل معنویا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنی او بکون العامل حرفا والضمیر

المعمول له مرفوع او الضمیر المرفوع لا یتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب

نحو ما انت وانک او بکونه ای کون الضمیر مسندا الیه ای الی ذلک الضمیر صفة جرت علی

غیر من هی ای ذلک الصفة کائنة له ای لم ینفصل الضمیر عن هذه الصفة لزم الالتباس

فی بعض الصور کما اذا قلت زید عمرو ضاربه هو فانه لو قیل زید عمرو ضاربه التبس علی

۲۰۶

السامع ان الضارب زيدا وعمرو بل المتبادر انه عمرو ولانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه هو خلاف الظاهر وهو زيد والا اي وان لم يكن حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب انما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال تقديم الضمير على عامله وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص هنا واياك والشر مثال حذف العامل اي اتق نفسك الشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة [illegible] جرت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد لكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحو الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة الالتباس ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى

واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله

...عن الزمخشري الزمخشر بلدة من بلاد خوارزم ... قوله واختار بالتمثيل صورة اللبس فيما الان من الاموالمنية

فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف

من الآخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاه اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن

تقدم [illegible] غير مرجح [illegible] اي احد الضميرين الذي هو اعرف على

الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم في تأخير

الاعرف [illegible] في [illegible] بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز

الاتصال [illegible] نحو اعطيتك [illegible] اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت

[illegible] بعدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل

[illegible] اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما فصله

[illegible] فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا الجر الاول بالاضافة

ونصب [illegible] الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم

[illegible] وتك الفصل نحو ضربي اياك [illegible] او بالفصل

[illegible] احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني

[illegible] منفصل اي على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح في تقديم

[illegible] فيما هو كالكلمة الواحدة [illegible] واما على التقدير الثاني

فلان [illegible] تقديم [illegible] فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال [illegible]

احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيتهاك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو
ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان
ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ
ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي اويجوز ان يكون ضميرا
متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته وجب
الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال
لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية مشابهته بالمفعول والاكثر
في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول
لولا انت الى آخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن
لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان
يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر
في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها
وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا
ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في
هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير

مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف في ما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب

الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعاني

فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اى ياء المتكلم

لازمة في الماضي اذ بها تصان تلك الياء اى يتقى آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت

الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا

بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اى عن نون هي الاعراب نحو يضربني ليتقى

آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة

لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اى في

المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية

محافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع

النونات فعلا او حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار

لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف

الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في

البناء مع قلة الحروف وعكسها اى عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون

لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم

٢١١

وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان
الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما
وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه
اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل في ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف
الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع
ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة
لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال الفصل من بعد دخول العوامل ومن
المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائها عن المثال لكثرتها ولا موضع له اي للفصل
من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي فيه للاعراب
ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اي بحيث
يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا تعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما
مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ
برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن ويجعل ما
بعده خبره بدون لفظ او وحينئذ الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم
لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق

رجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي
قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة
لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا والحسن تانيثه اذا كانت العمدة فيها مؤنثا
لتحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بهذه
الحصة من الجنس المذكور واعلم ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترض بيان للواقع ليس داخلا
في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقعت هذه التسمية او لا ولو دخل
يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة
بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه
يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج
عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة
متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان
عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا
والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه
زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا انسيا حال كونه منصوبا ضعيف
اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه

فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا تأويل عليه الا ان يجعل كلام
مستقل مثاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوما ۔ يلق فيها جآذرا وظباء ۔ لا مع ان
المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه غير الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى
وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان ثقلهما بالتشديد
الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال الله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة فى الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها
بالفعل من المكسورة فهى اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشان لئلا
تزيد المكسورة عليها مع انها اجدر به والتجوز والاظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب
ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت

اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة فى المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع
اى اسم وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء
لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة فى الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة
الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليست الاشارة فيه حسية محمول
على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهى اى اسماء الاشارة ذا حال
كونها للمذكر الواحد والعامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ

ولمثناه ذانِ رفعا وذينِ نصبا وجرا اي ذان وذين حال كونهما المثنى المذكر وقدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منها بحال خبره يجئ في بعض اللغات ان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى اِنّ هذانِ لَساحرانِ على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي ودِي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا المذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتها قدمتا على سائرها لفرعيتها وتِي بقلب الالف ياء وتِهِ وذِهِ بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وتِهِي وذِهِي بوصل الياء بها ولمثناه اي مثنى المؤنث تانِ في الرفع وتينِ في النصب والجر ولا يبنى من لغاته الا ما كثر دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين للتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعها اي جمع المذكر والمؤنث أولاءِ مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة

منها وانما هو حرف جئ به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جئ به للتنبيه على النسبة الاسنادية
لقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف
الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك
مثل ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي ستة
واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء
الاشارة يعني المفرد المذكر والمونث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك
جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد والمونث ترتقي الى ستة
فيكون اي الحاصل من ضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون
ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس
ذانك وذانك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذانكن اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت مونثات وكذا البواقي يعني تاك الى تاكن وتيكما الى تيكن
وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن
واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ

٢١٥

سه اے في حال الرفع والثاني في حال النصب والجر ١٢ رحمن

ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان المتوسط لا يتحقق

الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام

الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وتانك

وذانك حال كون النونين الاخيرين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات

الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك

المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط

بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا

بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة

لا تستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد

يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة

ما لا يتم جزءا اي لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا تميزا

او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج

في كونه جزءا اوليا للمركب ولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدا او الخبر والفاعل

والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول

والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا

الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة
عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة
الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي
لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول
مستدركا لانه لا اخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول
يمكن ان تعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة
متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة
معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم
ضمنا مبالغة في الاخراج مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بعينيه اعم بحسب المفهوم من ان
تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره
واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول فسرهما
بقوله وصلته اي صلة الاسم الذي لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او في معناها كاسمي الفاعل والمفعول
والعائد ضمير لا غير ضميره اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسما فاعل او مفعول
لان اللام الموصولة بشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه
وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى

المونث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والأُولٰى على زنة العُلىٰ
لجمع المذكر والمونث لانه في جمع المذكر اشهر والذين كالالى لجمع المذكر واللائي بالهمزة
والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف
لجمع المذكر والمونث لانها في جمع المونث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المونث وجاء في
اللاتي اللاتِ بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما
بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعنا
فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع المذكر والمونث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم
في الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار
وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي
قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت ✤ اي التي حفرتها والتي طويتها وذا
بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي الذي صنعت والالف واللام اي
مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع والعائد المفعول اي العائد الذي لا يتم الموصول
الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة
نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر له اي لمن يشاءه وعلم ان النحاة وضعوا بابا
يسمونه باب الاخبار بالذي وما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن

من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا الاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي
بعد بيانهم طريقة الاخبار به لابد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان
ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال
واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي
او التي والالف واللام فان الباء ليست بصلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها
اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي
في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها
اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال وضمن اخرته معنى جعلته اي
جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي
اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد
بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذي واخرت المخبر عنه
يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي ثم قلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي
الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها
فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل والمفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من
المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية

قوله في الجملة الفعلية خاصة ان قلت اسم الفاعل ... اذا اخبرت عن زيد القائم زيد اي الذي قام هو زيد

متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر
باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد
من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام
عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى
السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول
مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه
اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون
ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة
وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضرب زيد
العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا
بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل
بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن دق القصار
بدون الثوب لانه يؤدي ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب
بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان
تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها

اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام ذلك عود ضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير

وكذلك امتنع فى الاسم المشتغل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه

فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى

الموصول بقى المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقى الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع

وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا

وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية

نحو ما تصنع اصنع وموصوفة بالمفرد نحو مررت بما معجب لك اى شىء معجب وبالجملة نحو شعر

ربما تكره النفوس من الامر ۞ له فرجة كحل العقال ۞ اى رب شىء تكرهه النفوس وتامة بمعنى

شىء منكر عند ابى على والشىء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم شيئا هى ونعم الشىء وصفة

نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان ومن كذلك اى تكون موصولة نحو اكرمت من

جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة بالمفرد

نحو قوله شعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا ۞ حب النبى محمد ايانا ۞ اى شخص غيرنا وبالجملة نحو

من جاءك قد اكرمته الا فى التامة والصفة فان كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة واى

للمذكر واية للمؤنث كمن فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاى الموصولة

نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو

وتسميتها بالغايات لافادة معنى الغاية فيها ١٢ رحمن ١١ قوله لتاكيد شبه الحرف ان قلت قد مر ان نحو الغاية

ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي لا تقع صفة اتفاقا فلم لا

اصد مكن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية

لان معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم يسئل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن

الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها

في الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي الطائية وانما

اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث

واذ واذا لا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل

شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند

حذف صدر صلتها لتاكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم

تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها

وهو المضاف اليه لم يستثن الموصوفة البنائية مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف

صدر صلتها لانه ذكر في المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة

لذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه

ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي

صنعت اي صنعته مما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس فتح

ازقياس وبناء في مضافا عند حذف صدر صلتها سماعي ١٢ غف ١٣ قوله منها اي من كل اي واية بعض ما يكون

جوابه نعم اي نوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت لا اكرام اي الذي صنعت الاكرام ليكون

الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اي شيء

وهٰهنا عبارتان احدٰهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثانية ان معناه اي شيء ذا زائدة

والظاهر ان مودّاهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما

معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء فيجيء جوابه نصبا

اي منصوبا على انه مفعول الفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسوال

في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثانية

رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المص لفوات المطابقة بين السوال والجواب

اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي اللذين هما من اقسام المبني الاصل

فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل فما قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت

وتوجعت تعبير عنه بالمضارع الحالي لان المعنى على الانشاء وهو يناسب ان يعبر عنه بالمضارع الحاضر مثل

رويد زيدا اي امهله مثال ما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم

في لغة بعضهم اي بعد مثال ما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على

ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع افادتها معاني الافعال امر لفظي هو ان صيغها

مخالفة لصيغ الافعال فانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد

كافية فيه واللازم منه سلام وكلام ١٢ الرحمن قوله الصيغة اي صيغة فعال بمعنى المطاوعة في الامر فيكون كنحو انزل

مثلا موضوعا لكلمة اسكت فقال الشارح الرضي وليس كما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي

هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر

بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان

معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا

على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس

اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام

وقعاد بمعنى قم واقعد فلهذا يؤول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته

واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يأت الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى

الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو علم قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لي الى الآن دليل

قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة مؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة

مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة

اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر للمبالغة وهذه

الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى

ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في

كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية

قوله ان لا يخرج اي لا يخرج ذلك المعدول عن النوع الذي ذلك الشيء المعدول عنه ماخوذ منه اي من ذلك النوع بان يكون فرد امنه فلا معدولا عن انزل ١٢ الرحمن

الی الاسمیة واما المبالغة فهی ثابتة فی جمیع اسماء الافعال وبیّن وجهها فی کلام طویل فمن اراد
الاطلاع علیه فلیرجع الیه فعال حال کونه علما للاعیان ای لعین من الاعیان وانما قال علما
لیخرج باب فساق وانما قال للاعیان لیخرج باب فجار لانه وان کان علما کما قالوا لکنه
للمعانی لا للاعیان قوله مونثا صفة علما وذکره للتنبیه علی انه لم یقع الا کذلک کقطام علما
للمونث وغلاب کذلک مبنی فی استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنی الامر عدلا وزنة
ومعرب فی استعمال بنی تمیم الا ما کان فی آخره ای الا فی فعال علما للاعیان یکون فی آخره
راء فان بنی تمیم اختلفوا فیه فاکثرهم یوافقون الحجازیین فی بنائه واقلهم لا یفرقون بین ذوات
الراء وغیرها بل یحکمون باعراب الکل نحو حضار علما للکوکب وجه الاکثرین ان الراء حرف مستثقل لکونه
فی مخرجه کالمکرر فاختیر فیه البناء لانه اخف وسلوک طریقة واحدة اسهل من سلوک طرائق مختلفة
الاصوات اعلم ان الاصوات الجاریة علی لفظ الانسان اما منقولة الی باب المصادر ولزمت
المصدریة او لم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدریة فصارت اسم فعل فالاول مثل واهاً للتعجب وحکمه حکم المصادر
والثانی مثل صه وحکمه حکم اسماء الافعال او غیر منقولة بل باقیة علی ما کانت علیه حین کونها اصواتا
ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهی علی انواع فمنها ما یعرض للانسان عند عروض معنی له کقول
المتندم والمتعجب وی وح لا یقدر ان یحکم علیه بشیء او به علی شیء ومنها ما یجری علی لفظ الانسان علی
سبیل الحکایة بان یصدر من نفسه ما یشابه صوت شیء کما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما یشابه

لسائر غيره هو الغراب ١٢ قوله التمثيل فلا يتوجه ان يكون المراد او صوت به الحيوان كالبهائم وغيرها من الصبيان

صوت الغراب حين تمسك حينئذ لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان

اما لزجر او لدعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا يقدر ان يحكم

عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية

كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب

فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها

والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي

بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها

حكمها ليست تجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل

اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي صدر على لسان الانسان تشبيها بصوت كما عرفت

في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها

او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور

بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول

التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة

او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق

بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك

القسم الثالث لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات
كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة
ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان
الجزو الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء
المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل
العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الجمع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل
التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه تخرج منه هذه النسبة صعب فمن خرجه اعتقادا والاحسن ان يراد بالنسبة
نسبة مفهومة من ظاهر هيأة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيأة التركيبية التي في
عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيأة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل و
المفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيأة تركيب احد جزئيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان
هيأة تركيب احد شطري جعفر مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فينطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان
تضمن الجزو الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة
الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركب
عشر مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر و
اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب كان احد

ميز به العدد الزائد على العشرة اذ صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف

لانه لا يراد به حادي عشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل ما اشتق من اسماء العدد بمعنى الواحد من

المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث

مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا ابنية الصيغة من المفردات

للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين

لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من

كل جزء مظنة الالتباس فاختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا واشتقوا من احد عشر المتضمن

حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر يتضمن حرف العطف باعتبار

انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حاد وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي

والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفها الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن

بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي ان لم يتضمن الثاني

حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط الاعراب

من الاعراب على الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول

في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع

صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني

٢٢٨

الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة
عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا او المراد
بها ههنا ما كني به لا المعنى المصدري ولا كل ما كني به بل بعضه لا كل بعض بل بعض معين فكأنهم اصطلحوا
في باب المبنيات ان يريدوا بها هذه الكنايات المعينة لذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف
ويتعذر حصرها الا بالتعداد بعد تفصيلها فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لتلك البعض المعين فقال
الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة معنى الحرف وحمل الخبرية
عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا الذي من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه صار المجموع بمنزلة
كلمة واحدة بمعنى كم وبقي على ما كان عليه من البناء وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وقد جاء كذا كناية
عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت وغيره وكيت وذيت للحديث
اي للكناية عن الحديث اي الجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث
الجملة لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في
الكلمات قبل التركيب وقيل من الكنايات كأين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي التي كان
في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزأين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار
كأنه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع
ان التنوين لا صورة لها في الخط فمرتبته في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره

لان كلاهما جمع اسم كم سواء كانت استفهامية وخبرية ولفظ كم مذكر وتانيثه باعتبار تاويله بالكلمة كما في الباب

سهما فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس
المسؤول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد وسط العدد وهو من احد عشر الى
تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما و
كم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال
كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا
لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل
جمعية مميزها كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية
والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو
كم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقة جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم ار
عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري
ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية و
اي الكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي
صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على
انشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال
كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كل واحد من النوعين منهما لكم الاستفهامية

والخبرية اى كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين مواقع كل منهما بقوله فكل ما
اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل
عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اى على حسب
عمل ذلك الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية
مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات
انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق
وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت كم ضربة ضربت كم يوم سرت وانما
جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك
كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم
رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله
من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله
اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت وبكم رجل مررت او مضاف
نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او
المضاف عليهما مع ان صدر الكلام لان تأخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فيجوز تقديم الجار عليهما لان الجار مع
المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل

ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف بل كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع
اى فهو مرفوع صفته ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبنى على مذهب سيبويه فانه خبر عنده معرفة
عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة
وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب
باعتبار اعمال الكائن فيه داخل فى قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ
وكذلك اى مثل كم فى تاتى الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط
يعنى انه تتاتى تلك الوجوه فى جميع هذه الاسماء لا فى كل واحد منها وهى من وما واى واين وانى
ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام
فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن
مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا
كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع
وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن ياتنى فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه
عند الله ولا يتاتى فيهما بل فى جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل
ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا
ان لم تجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا

فتخرج عن الظرفية وتقع اسما صريحا نحو اذا القوم زيد واذا القعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود

عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو

لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى

عهدك بفلان اي متى كائن عهدك به واما اي فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع

في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي

وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل

ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل

الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تميز كم عمة اي

ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء

والآخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى

كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصدق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر في مميزها اعني

عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والآخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر

على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق

بالخبرية ايضا فوجه له قد يحذف في مثل كم مالك وعلى النسخة الاخرى فلا تحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق

يهجو جريرا وتمامه * فدعاء قد حلبت علي عشاري * الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل تكون

منقلبة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك وهذا الخلقة لها انسبها الى شكوه الخلقة

وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي ثنت كارها لخدمتها بستنكفا منها فخدمتني

على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة

الاناسي والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب

ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه

وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته

فسأل عنها وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك

حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة

على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية

كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها

تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما و

اذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل

كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك

او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك ودنانيرك او اخبار عن كثرتها فمعناه

كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن كمية

ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرته فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى
مرات ضربك اى كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال
اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان
للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية
اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل
ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظرف اى الظروف المعدودة
من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر بعض منها ههنا اى
من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية
فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو ربت ... كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صارت غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن
معنى حرف الاضافة او شبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان
كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف
ووراء ولا قياس عليها بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه
فتعرب قال الشاعر شعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا * اكاد اغص بالماء الفرات * فلا فرق
بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم

قوله في الاحتياج الخ فان قلت هذا الاحتياج ثابت عند ذكر المضاف اليه ...

اللفظ عند وجود التنوين فيعرب الظروف بها اى بسبب التنوين كما في قول الشاعر فساغ لي الشراب كنت قبلا فان التنوين في قوله قبلا عوض عن المضاف اليه اى قبل ذلك

تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضى الاول هو الحق و اجرى

مجراه اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير و ليس غير فى حذف المضاف اليه والبناء

على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف

منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما

وكذلك اجرى مجرى الظرف حسب لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال مع عدم تعرفها بالاضافة

ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان ولا تضاف

الا الى جملة اسمية كانت او فعلية فى الاكثر اى اكثر الاستعمالات وقد جاء ع اما ترى حيث

سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل فمعول ترى اى اما ترى مكان سهيل طالعا آخر

ع نجما يضئ كالشهاب لامعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة و

المضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنته الجملة فهى ان كانت فى الظاهر مضافة الى

الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم

مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر

بقاؤها على بنائها لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية اذا زمانية كانت

او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا فى حيث وهى اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل

وان كانت داخلة على الماضى وذلك لان الاصل فى استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها

بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في
هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع
علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعملت في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى
اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب
مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى
الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه
الغير المختار لعدم عملها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال
فاجاءه الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها
فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبته وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق
من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع
حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا
عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج
قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وقت ... وحاصل المعنى
خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية ...
ووقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه

حوا للسببية فان الخروج سبب لملاقاة السبع فانه لو لم تحقق الخروج منه لم يلقه ۱۲ رحمن ... قوله ...

۲۲۷

قوله الاك ١٩ ومنها كيف انما عد كيف في الظروف لانه بمعنى على اي حال والحال والظرف متقاربان اذ الحال

للمفاجأة لا مفعول له الا المرتجل اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول محذوف اي فاجأت

في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد تكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر

وقت احمرار البسر وقد تستعمل بمجردها عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت

اليه اشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها ما مر في حيث

او لكون وضعها وضع الحروف وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال

في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي

اختصاصها بالفعلية مثال ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجأة نحو خرجت

فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكر المص ومنها اين واني فهما للمكان استفهاما او شرطا اي حال

كونهما للاستفهام او الشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن

اكن واني زيد واني تجلس اجلس وقد جاء اني زيد بمعنى كيف واني الفعل بمعنى متى ومنها متى

للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان

استفهاما فقط نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام نحو بالمستقبل

فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون

وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال شيء صفته فالمراد بالحال

هيئة الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعضهم انه ظرف عند اصحاب المفصل وكيف جار مجرى الظرف ومعناه

السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو وتستعمل للشرط معنى على ضعف
عند البصريين نحو كيف تجلس اجلس اي على اي هيأة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف
تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف
جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اي
من الظروف المبنية مذ ومنذ مبنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول
المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول
مدة زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما مفرد ومنذ المفرد اي الاسم
المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا
فيهما اي اول مدة [illegible] ان اليومان فما دام لا يلاحظ بذان اليومان امرا واحدا
[illegible] عليهما [illegible] المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئان او اشياء فالمثنى
والمجموع [illegible] يكونان في حكم المفرد المعرف حقيقة كالمثال المتقدم او حكما
نحو ما رأيته مذ يوم [illegible] فيه حصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة
في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان لكل فعل وقتا ما [illegible] الفعل معلوم [illegible] وتارة يكونان
بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي
قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اي بعده المستغرق بجميع اجزائه بحيث لا يشذ منه نحو ما رأيته مذ يومان

اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او أنّ اى ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدّر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير فى ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وهما معرفان لكونهما فى تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا فى تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولُدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولَدُ بفتح اللام وسكون الدال ولُد بضم اللام وسكون الدال ولَد بفتح اللام وضم الدال

وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال
المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال
لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر بها على الاضافة نحو المال لدى
زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة نصبها تشبيها لنونها
بنون التنوين في نحو رطل زيتا ولذلك تحذف عنها وتثبت ولكون غدوة اكثر
استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قط بفتح القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغا
ت وتخفف الطاء المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة
وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل ففيه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي
لاجل الفعل الماضي المنفي او زمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه يستغرق النفي جميع
الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة
منها لمشابهتها المخففة وقيل حملت على اختها عوض ومنها عوض مثلث الضاد
وضم اخيه وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل
المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة
لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه
مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين بمعنى الداهر والعائض الذي

من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه
نكرة ولم يذكره لتقدمه من رجوعه الى ذى اللام اذ اصله يا رجل يا ايها الرجل و السادس
المضاف الى احدها اى احد الامور الخمس المذكورة و لا تستلزم صحة الاضافة الى احدها
صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول فان المنادى
لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول و المضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف
الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك الجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون
بالذات او بالواسطة و لا يخفى عليك بالنظر الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير والمثل و
الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اى اضافة معنى يعنى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق
بحذف مضاف و احترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا
ولما سبق تعريف المضمرات و المبهمات و معنى المضاف الى احدها معنى ظاهر و المعرف باللام و ان احتيج
عن التعريف خص الكلام بالتعريف و قال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب و الام او الابن
او البنت فهو كنية و الا فان قصد بمدح او ذم فهو اللقب و الا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا
او جنسا و احترز به عن النكرات و الاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في
التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين
فكان هؤلاء المستعملين وضعوه له ذلك غير متناول غيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء

بعينه غير متناول غيره كذلك الشيء باستعماله فيه احترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد

اي متناول له بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف

في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها

اي اعرف المعارف يعني اقلها التباسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم

لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه الالتباس في الجملة الا ترى انك اذا

قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية

الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب لم يذكره لانه يعلم من عرفية المتكلم والمخاطب

انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف

لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احد منها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت

المضاف اليه ونحن انما اثبت التفاوت بين اصنافه بناء على تفاوت المضاف اليه

واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه وفي تفاصيله اختلافات كثيرة

النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته التعينية [illegible] من حيث هو

فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما

افردناها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع من الالفاظ وضعت لكمية

آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد

واحدٍ منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحدٍ واحدٍ عن اكثر من واحدٍ من تلك
المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحدٍ منها موضوعا لكمية
واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل
عن معدود ومعدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة
متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما
لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما
من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عددا عند بعض الحساب من ان العدد كما كان الشياء من
هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل
رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط
اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان
او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمآت والوف وعشرين
او بالتركيب اضافيا كثلث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين
اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة
ومعطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنية واحد اثنتان وثنتان في المفرد المؤنث
وتثنيتها على اصل القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا بتانيث

التاء فيهن فيه وجب تأنيث الجزء الثاني في المؤنث لانتفاء المانع وهو اجتماع التأنيثين من جنس واحد واذا ثبت هذا

الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر يردونها بجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤ
نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر سابق وتقول اذا جاوزت عشرا احد

جواب دخل مقدر ١٢ رحمه

عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث
احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث وتغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى
للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة الى تسع
عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة بابقاء الجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني
في المذكر لئلا يلزم اجتماع التأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة وثنتا عشرة
فان التانيث فيهما من جنسين وتذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر محمول على التذكير في
ثلثة عشر واخواتها وثنتان ايضا من جنس الكلمة فهو تمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس اخر من التانيث
في ثنتان وان كانت للتانيث لانها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه

عديل لقوله واما نه يبا ... في المذكر

لما وجب تذكيره في المذكر لما عرفت وجب تانيثه في المؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر
والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث ... عشرة ... نحو
مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة ... في ثلث عشرة ...
ليسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من ...
منصوب بالعطف على ... المنصوب محلا بمفعولية القول ... عشرون واربعون وتسعون ...

اى فى المذكر والمؤنث من غير فرق بين عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود
الى عقد آخر احد وعشرون فى المذكر احدى وعشرون فى المؤنث لما غير الواحد والواحدة
ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه فى قوة التركيب لم يكن ان يستعملها بالعطف
على صيغة ولفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجها فى قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصها بما عداها
ثم اثنان ثم ما بعدهما بالعطف اى عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم
من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون فى المذكر واثنتان وعشرون
فى المؤنث وثلثة وعشرون فى المذكر وثلث وعشرون فى المؤنث وهكذا الى تسعة وتسعين بل
الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف فى الواحد مائتان والفان فى
التثنية فيهما اى فى المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف
ما يتفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا على
صيغة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحد ومائة
واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة
ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان
وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا
او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال فى تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان تعكس العطف فى الكل

فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدر
الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اى اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب
كما في معدي كرب وشذ حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه
بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاضي اذا حذفت الياء الآن الا انه لما ... مركبا
مركبا ووقعت زيادة باستثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشيخ الرضي ويجوز كسرها لتدل
على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة
ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها ولم يذكر مميز الثلثة
لانه لا مميز للواحد والاثنين كما مر صريحه فقال وتمييز الثلثة الى العشرة ... الى العشرة
مخفوض اى مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال ... نحو ثلثة رهط ... نحو ثلاث ...
لما كثر استعماله ... فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين ... التنوين بالاضافة
بدل الهمزة في آخره
ليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله ... لانه ...
مائة حين ... ابهامها واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال ... مئات او مئين لا
لان الجمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات
ولا تجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين بل ثلثة من المسلمين كراهة
ما هو بصورة مئون ومئين
ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون

في صورة المجموع بالواو والنون ...

اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه جمعا و مميز احد عشر الى تسعة و تسعين مثل الى

تسع و تسعين منصوب مفرد كما انتصب في اعقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم القاء النون معها

اذ هي في صورة نون الجمع و لا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع و اما فيما عداها فلانهم كرهوا

ان يجعلوا ثلثة اسماء كالاسم الواحد و لا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد

لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا و انما جوزوا ثلث مائة امراة مع ان فيها

صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا لم يطرد بمائة امراة و آحاد افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاختير افراد

لتكون الفضلة قليلا و مميز مائة و الف و مميز تثنيتهما و مميز جمعه اي جمع الالف و انما لم يقل جمعهما

كما قال و تثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل

كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد

لانه لما كانت مائة و الف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها

لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد و المائة و الالف في جانب الكثرة منها اختير

في مميزها الجمع الموضوع للكثرة و في مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل و اذا كان

المعدود مؤنثا و اللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المونث

او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا و اللفظ مونثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن

المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير و التانيث فان شئت

قلت ثلاثة أشخص وأنت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الأكثر في كلامهم وإن شئت

قلت ثلث أشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان

وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال

اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح أن يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون

الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز أي الصالح لأن يكون تمييزا على تقدير

ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما أي

عن الواحد إذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين إذا كان مثنى مثل رجل ورجلان

فإن من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فيذكر بها استغناء

عن المميز [illegible] مميز الواحد يستغنى عنه لكن لا نسلم أن مميز الاثنين كذلك لأنه إذا كان

مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز أن يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما كان [illegible] الجمعية في

مميز سائر الآحاد [illegible] يعتبر فيما لم تتبين الجمعية فيه ما هو أقرب إليها وهو الاثنينية

ولا يبعد أن يقال معنى الكلام أنه لا يميز واحد واثنان استغناء بلفظ التمييز بجوهر

حروفه المصوغة بهيأة خاصة القابلة للحوق علامة الإفراد به أعني التنوين وعلامة

الاثنينية أعني حرفي التثنية فإذا اعتبر مع علامة الإفراد استغني به عن ذكر

الواحد على حدة وإذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين على حدة

فاختار ولحوق العلامة التي هي حث على ذكرها ولا شك ان جعلان حث من اثنى رجلين وذلك
الاستغفار انما يكون لافادته اي لافادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد
والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك
التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي
في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا انقص منه
عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره
الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ
من الثاني اذ لا يتصور قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث
على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك
فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم
الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير
الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية
في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان
على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليهما وهكذا الى العاشر والعاشرة
والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر

والثامنة عشرة والتاسع عشر والتاسعة عشرة اعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى البعض

او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المونث الثانية والثالثة والرابعة

الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة وتؤنث الاسمين في

المركب [illegible] كما تذكرهما في المذكر نحو الثالث عشر وانما اوردنا الاسمين لانه اسم لواحد فلا [illegible]

[illegible] بخلاف ثلثة عشر [illegible] وتقول في المعطوف الثالث والعشرون

والثالثة والعشرون ومن ثمّ اي من اجل [illegible] الاعتبار [illegible]

حالة [illegible] فان اختلف [illegible] فيهما [illegible]

[illegible] ثالث اثنين بالاضافة الى [illegible] نقص بدرجة [illegible]

ثلثة [illegible] ثالث الاثنين [illegible]

باعتبار [illegible] ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد [illegible]

اي [illegible] باعتبار [illegible] في [illegible] الثالثة او الرابعة والخامسة

جواز ارادة [illegible] الاول من عاشر العشرة [illegible] مستبعد جدا [illegible] اضافة

[illegible] حادي عشر احد عشر بالاضافة [illegible]

متأخر بعشر درجات [illegible] على الاعتبار الثاني [illegible]

لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت [illegible]

حادي عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني

وكذا القول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء

وبني الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد

لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف

المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت

تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب فان الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء

التانيث ولهذا لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة

غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم

متلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث

التاء والالف حال كونها مقصورة كحبلى او ممدودة كحمراء وقد زاد البعض

الياء في قولهم ذي في ذه زعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث

مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته

ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي

متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة

التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بان تانيثه حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي

حقيقة كعين مثال للتانيث اللفظي لتقدير افان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمونث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته وقوله اذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المونث مطلقا حقيقيا ولفظيا مظهرا ومضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه حينئذ لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه الشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المونث الحقيقي وضمير المونث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل ايضا لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفصل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المونث حقيقيا منقولا علما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكمناه بانه يجوز لا ضمير فان يحاق بالتاء وهم

[illegible]

الا الملحقة الواو او الياء والنون المفتوحة او الالف والتاء من حيث هو كذلك ليس مفرد المثنى ظاهر و ... انه يصدق

الجمع فيه وجب نحو الرجال جاءت وجاؤا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر

السالم لم يجز تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون لا الزيدون جاءت مطلقا اى سواء كان احده مؤنثا

نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار

ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع الذكور

العقلاء تنبيه من جمع ... المذكر السالم فانهم اذا جمعوا ... فان ... الواو

فيقال الزيدون جاؤا ... الرجال جاءت فعلت اى ضمير ... المؤنث ... بالتاء

الساكنة التأنيث ... الرجال جاءت ... فعلوا يعني ... نحو

لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اى ضميرهما ... في كونه جمع المؤنث

ان لم يكن من العقلاء ... الايام ... في كونه جمع مذكر غير سالم فعلت

وفعلن اى ضمير فعلت ... التأنيث بتأويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما في جمع

المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له اما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له

في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجرى مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي

ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء المحجوب على

جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اى

آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله نون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق

جواب آخر عنه وحاصله ان المثنى هو الملحق مع اللاحق ١٢ رحمن

[illegible]

التعريف الأعلى مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى
عن هذه التكلفات ألف حالة الرفع أو ياء مفتوح ما قبلها أي مفتوح حرف كان
قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة
ونون عوضا عن الحركة أو التنوين مكسورة لئلا تتوالى الفتحات في صورة الرفع
وهي فتحة ما قبل الألف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل وذلك الملحوق بالآخر
وحده أو مع الملحوق ولا بأس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالته لحوقها على ذلك
لأنه على تقدير تسليمه إذا دل أمران من أمور ثلثة على شيء صح أن يقال هذه الأمور الثلثة
دالة عليه غاية ما في الباب أن تكون دلالتها بواسطة هذين الأمرين على أن معه
أي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه أي [illegible]
باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو أريد بقوله مثله ما يماثله في
الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل إشارة إلى فائدة لحوق هذه الأمور
بالاسم المفرد وإلى أنه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرءان ويراد بهما الطهر
والحيض بل يراد بهما طهران أو حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فإن قلت هذا يشكل بالأبوين
للأب والأم والقمرين للقمر والشمس فإنه ثني الأب باعتبار معنيين مختلفين هما الأب والأم وكذا ثني القمر
باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز أن يجعل الأم مسماة باسم الأب و[illegible]

التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة ويؤول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثير يؤول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر يؤول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقته علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي الحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير زائد فيه

آخر حرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة
او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن
كذلك بان كان الفه منقلبة عن يا حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل
او عدمه وقد اميل كمتيان في متى حيث جاز متى ممالا او كان على اربعة احرف
فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى قلبت ياء اي فالفه مقلوبة
بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله اليا حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف
والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية
او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة
او للمتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان و
ان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين
احدهما للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف
زائدة قلبت واوا فقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي
ان لا تقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من اليا لثقلها ولهذا
قلبت الواو همزة في مثل أقتت وأجوه وربما صحت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن
المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية

ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو

او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداى فالوجهان المذكوران بهما ان احدهما

ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل

وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فتثبت في الصورتين كما في قراء وثانيهما

قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فقلبت

مثلها واوا وفي الترجمة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان

يقال في رداء الا رداءان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور رداىان بالياء

فكان ينبغي ان يقول المص والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات

الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام

لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم

باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء

وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء وتحذف نونه اي نون التثنية

للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة

وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت

تاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان وتمرتان في خصيان

والّيان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفهما فيهما ان كل واحدة من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل والية مستعلان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي **المجموع ما دل** اي اسم دل **على جملة آحاد مقصودة** اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم **بحروف مفرده** اي بحروف هي مادة مفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة **بتغير ما** بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس

وبهذه لا ترد نحو ركب وجوامل ايضا لو كانت جموعا لرد في النسب الى واحدها ولم يقل ركبي وجملي ايضا لو كانت جموعا لم يجز عود الضمير

كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط
ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت
اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا
قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذا بقوله بحروف مفردة
خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو
ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم
جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس
يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة
والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون
الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء
الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس
كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع
بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة جمع لصدق الحد
عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة
فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع

نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اى الجمع الصحيح تارة يكون للمذكر وتارة يكون للمؤنث

فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اى آخر مفرده واو مضموم ما قبلها فى حالة الرفع

او ياء مكسور ما قبلها فى حالتى النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على

سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمير فى ليدل فى ذلك

اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اى مع مفرده الواحد من حيث

معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر فى التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب

ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه والكثرة فى الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون

محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره

اى آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضى او مقدرة كقاضٍ قبلها كسرة حذفت اى الياء

مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها

طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان

اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين

وان كان آخره اى آخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورة حذفت الالف

لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه

مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون فى حالة الرفع

مع المونث بان يكون المذكر بدون التاء والمونث بالتاء فالصفة التي اريد جمعه بالواو والنون يجب ان يكون قابلا للتاء في المونث

ومصطفَيْنَ في حالتي النصب والجر فاصلهما مُصطَفَيُونَ ومُصطَفَيِينَ قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين **وشرطه** اي شرط الاسم الذي اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته **ان كان** ذلك الاسم **اسما** اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه **فمذكر علم** اي فكونه مذكرا علما **يعقل** من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او احد نحو اعوج ملفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتنمحي صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها **وشرطه** اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح **ان كان صفة** من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول **فمذكر يعقل** هي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثاني **ان لا يكون** ذلك الاسم الكائن صفة **افعل فعلاء** اي مذكرا غير مستو

مع ان معناه في الصفة الجمع واتم من اسم الفاعل الذي نحو فيها اجل معنى الصفة ۱۲ اجمال

۲۶۵

في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم ايا ها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث
على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم
يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث
ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكر غير مستو في تلك الصيغة مع المؤنث
بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران
سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون
ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه
فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه
اي في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال
رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون والا بالالف
والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا
باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر
والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستعملا بتاء
التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث
التاء لزم اللبس وتحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة

صور بالواو والنون هو الاسم مع التاء او الاسم بدونها وسيأتي مثل ذلك في ۱۲

وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها
جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها علما
او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها من
الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن
اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما الحق اي جمع لحق اخره
اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده
صفة وله اي لذلك المفرد مذكر ان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع
بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي للمفرد مذكر
جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث
كحائض لانه يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات
لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اي ان لم يكن المؤنث صفة بل
كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار الشرط مثل طلحات وزينبات
في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة
بتاء مقدرة كنحو شمس ونحوها من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها
الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسماوات والكائنات وذلك

٢٦٦

لتقارب الثانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده اما من حيث نفسه وامورة الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به و ايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغيره او حذفه يلزم بعد حصول الجمعية و اما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله تغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر

جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين ومؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر نحو ثلثة

لغة فروع ويع وجود اقرانها المصدر اسم الحدث اي بالحدث معنى قائم بغيره سواء

صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر عنه كالطول والقصر الجاري على الفعل

والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا للنوع او عدده

مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة بخلاف نحو القادرية والعالمية ومثل ويلا له وويحا له مما لم

يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيرة ان مفعولا مطلقا

وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماع اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين

وثلثين كما بين في كتب التصريف ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد يعني

الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس اي قياسي كما تقول كل ما كان

ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على

استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم

وزيد في بعض نسخ المتن هذه العبارة كذا في حاشية التحقيقية

التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا

نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا

نحو اعجبني اكرام خالد غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا

... شبهه الاشتراط فيه لزمان كاسم الفاعل والمفعول اذا ذكر مفعولا مطلقا يعني

... مثل ... فعله ... شروط ... لا يكون مفعولا ... فانه اذا كان مفعولا مطلقا ...

ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ مما فى حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر فيه اى معموله فيه او يكون الظرف مفعول مالم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه الضمير فى المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة الى الفاعل وكذا فى اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له فى نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبنى ضرب زيدا لان النسبة الى فاعله غير ماخوذة فى مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و يجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ... لعن الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اى اعمال المصدر

وجه مدفع من الجواز ههنا بالنسبة الى اعماله منونا فانه اولى ١٢ تكملة قوله على قلة اى اضافته اليه على قلة بالنسبة

٢٦٩

متلبساً باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا تدخل
لام التعريف على ان مع الفعل ينبغى ان لا تدخل على المصدر المقدر به ولكن
يجوز ذلك على قلة فرقاً بين شئ وبين المقدر به قيل لم يأت فى القرآن شئ من
المصادر المعرفة باللام عاملاً فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملاً بحرف
الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اى المصدر مفعولاً مطلقاً
صرفاً من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون العمل
للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكوراً نحو ضربت
ضرباً زيداً او محذوفاً غير لازم نحو ضرباً زيداً وان كان اى المصدر مفعولاً مطلقاً
واقعاً بدلاً عنه اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازماً نحو سقياً له وشكراً له وحمداً له
فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل
عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففى قوله وجهان وجهان وانما فصل بين قسمى المصدر
اعنى ما لم يكن مفعولاً مطلقاً وما كان اياه بالجمل المعترضة تنبيهاً على احكام عمل المصدر
لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه
بالقسمين على السواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى
حدث موضوعاً ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات ملتبس بها الفعل

ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما مجهول امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب

يعني الحدوث يتعلق بالحدوث تجدد وجوده وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة

قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت وان ظن ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ايضا ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون لمن قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم اي اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير

٢٧١

يخرج من التعريف والابعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر و
جعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان
صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش وآكل وكل ما
اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة
مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة
اسم الفاعل من المجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه
او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم
مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما
اولا مع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل
ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر
فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة وتوافيم متفاعل مقام مستغفر كان
مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم
مثال يكون لكل من قسمي الكسر فيه مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل
فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان
متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان

متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشئ يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافة بيانية وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه بالمضارع فيلزم ان يجانسه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم اسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال لتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا غلامه فرسا او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى

فازد، وبهما شبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم

الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بلا استقلال

او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل

الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب

عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه

يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون

منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية لانها عنده

من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط

ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر

غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر

لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب

بأعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه

درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع

الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت

بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة ح عدل

عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه
اى من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل
للمبالغة فى الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب
وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل فى العمل
واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم
الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت
للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن
او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب
مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة
وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان
مفردا فى العمل وشرطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرد من حيث ذاتها
بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا
الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن
او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل فى
معموله بنصبه على المفعولية تخفيفا كما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب

ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى انهم لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة محالا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي حدث موضوع اي الدال عليه لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتبارا قامته من مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عداه كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر في اسم الفاعل

اى شكل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع ما يقوم
مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد المعطى
غلامه درهما الآن او غدا او امس
الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لكن
اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما
اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم
من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد
نقله الى رحم بضمها فلا يرد رحيم الآن رحم بضم الحاء الى صار الرحم طبيعة له ككرم
بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل
الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب
الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل او صيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا تجئ
صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث
لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة مصدر محذوف اى

جوعان وشبعان وعطشان وفرحان وحسان

مخالفة كائنة على قدر السمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها للمشابهة اياه وفيها ذكر **كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا** اي من غير اشتراط الزمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق **وتقسيم مسائلها** اي جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسألة لانه يسأل عن حكمه ويبحث عنه **ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما** اي عن اللام والاضافة **فهذه** الاقسام **ستة** حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة **والمعمول** اي معمول الصفة المشبهة **في كل واحد منها** اي من هذه الاقسام الستة **مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى** فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل **فالرفع** في المعمول **على الفاعلية** اي الفاعلية للصفة **والنصب على التشبيه** اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول

فی المعمول المعرفة وعلی التمییز ای جعل معمول الصفة تمییزاً فی المعمول النکرة

ہذا عند البصریین وقال الکوفیون بل ہو علی التمییز فی الجمیع لانہم یجوزون تعریف التمییز

وقال بعض النحاة علی التشبیہ بالمفعول فی الجمیع وقال الشارح الرضی والاولی

التفصیل والجر فی المعمول علی الاضافة ای اضافة الصفة الیہ تفصیلہا

ای تفصیل ہذہ الاقسام فی ضمن امثلة جزئیة قولنا حسن وجہہ بتنوین الصفة

ورفع وجہہ بالفاعلیة او نصبہ علی التشبیہ بالمفعول وبحذف التنوین وجر

وجہہ بالاضافة فہذا الترکیب ثلثة ای ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة

وذکرہا التوضیح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعاً ونصباً وجراً

وکذلک ای مثل ہذا الترکیب فی کونہ امثلة ثلثة حسن الوجہ بالوجوہ المذکورة

وحسن وجہ عطف علی حسن الوجہ ای ہو ایضاً بالوجوہ المذکورة امثلة ثلثة

لحسن وجہہ بادخال اللام علی الصفة ورفع وجہہ بالفاعلیة او نصبہ بالتشبیہ

بالمفعول او جرہ بالاضافة وانما غیر الاسلوب بترک العاطف اشارة الی انہ شروع

فی قسم آخر من الصفة المشبہة لان الامثلة السابقة کانت للصفة المجردة

عن اللام وہذہ للصفة ذات اللام الحسن الوجہ بالوجوہ الثلثة الحسن وجہ

ایضاً بہذہ الوجوہ وانما قدم الصفة الکائنة باللام فی اول تقسیم المسائل علی الصفة

المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفضيلها لان
اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام
صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان
منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى
معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه
والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما
بحذف التنوين او النون لحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل
الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه
الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى
معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه
وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان
اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة
تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة
عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه
فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح

في السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على ادون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت عنها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في معمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيهما قبيح لعدم الربط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة

بها فلا ضمير فيهما اي في الصفة لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير لزم

تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية

فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي

وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون

فاعلا لها فتؤنث اي الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها او حسنة

وجه وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف مثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان

وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه و

حسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي

الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي

الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير

متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام

الثمانية عشر فيه فان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما

تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين

لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فانا اذا

قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول

مفعول الضارب او فاعل انتصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه
مفعول ثان للمعطى اذ مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول
والمفعول الثاني محذوف وكذلك اي مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد
تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق
من فعل اي حدث لموصوف قائم به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول
قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره
في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة
بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق
من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان
والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة
على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم
التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب
الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر خففا بالحذف لكثرة
الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل
من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء

من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة
لا تسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه
مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة
تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد وكلها اصول
او تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين
ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد وليس بلون ولا
عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغير التفضيل اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق
اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور
وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو
كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر
في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان فضل اشتق
من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي
المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غيره
الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه
وبياضا مثال اللون وعمى مثال العيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو

احمق وابله ولكن يرد انه صح هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه
لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بالشذوذ في نحو احمق من ابن هبنقة
والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق
خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف
بها نفسي ولا اضل وتقلدها ذات ليلة اخوه فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا
نفسه شائعة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون
بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة
على سبيل الشذوذ ولا نقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل
البله حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة
يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابله من فلان واحمق وقياسه اي القياس
الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر
الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في نحو
قولهم اعذر واشهر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس
اشغل من ذات النحيين ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة
ومن او اللام على سبيل الانفصال يعني ان كلا من واحد منها الات وضعه لتفضيل الشيء

على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر

واما مع اللام فهو في حكم المذكور لانه يشار باللام الى معين هو المفضل عليه

مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص

الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا تكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد

فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من

عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو

زيد الافضل من عمرو فانه يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله شعر

ولست بالاكثر منهم حصى ۔ وانما العزة للكاثر ۔ فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض

اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو

زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان

المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا

اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة

اي اصل الزيادة موصوفه المقصود به على من اضيف اليه اي على ما اضيف

اسم التفضيل اليه فهذه حقيقة في صنع بعضهم ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا

الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط

٢٨٧

في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم وداخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ
وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على
مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل نبيك افضل الناس اي افضل من مشاركيه في
هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجهم
عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان تقصد به زيادة مطلقة
اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده
ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما
يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم فلا تفضيل فيه فلا يشترط كونه من
المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله
عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من
جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة
اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد
لانها منشأه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف و
هو الذي يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان
موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان الموصوف مؤنثا نحو زيد والزيدان والزيدون

كان صفة لشئ فتفسح ليعمل الرفع بالفاعلية ١٢ جم

او هندًا والهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورًا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادًا وتثنية وجمعا وتذكيرًا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا من والهندات فضليا تهن لمشابهته مافيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة في القسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادًا وتثنية وجمعا وتذكيرًا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما في اسم التفضيل الذي يستعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد والمذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال

بخلاف المظهر فانه يظهر اثره فيها وان كان محليا ١٢ رحمن

على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل
واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف
والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى
الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما
هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه
لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدت
مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة
اي وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه
او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل
ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي عبر او لا على
نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك
الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال
عن اسمها وصفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل سبب
مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار

عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لاختلاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات ومختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه لسبق اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى زيد اما ان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يا باها مقام المدح

٢٩٠

فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن
مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة
عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن الكحل
مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس كونه دونه لا يناسب
المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين
زيد فانتفت المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا
يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزائد على شيء ما
يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عن نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن
الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل كل عين رجل
دون حسن الكحل عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالنفي تقتضي جواز حمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عدو في
مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلت بالفرق بين
المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل
في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه متحدين بالذات فنفى ...
ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه

٢٩١

بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف فى معناه التفضيلى فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله فى المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن و بين معموله اى ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله فى عين زيد باجنبى وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبى من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معموله من هذه الحيثية ولا تخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل فى المبتدأ والخبر اذ العامل لتحقق معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل فى الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه فى عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل ولكن فى معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل فى عينه هو اى الكحل فى عين زيد لا يخرج عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة فى ادا مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسألة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به فى اثبات هذه المسألة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال وذلك ان تقول ما رايت رجلا احسن

في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقامه منه في عين زيد وهو اخصر منه

بعد اضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور

المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله من كحل

عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل

الشئ على نفسه ثم يعد والكحل ح فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التى

كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان

اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد ثم لما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى

عن ذكره ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من

عين زيد وتقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها

... الكحل في ...

هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لوقوع الفعل بالابتداء ... ولان

من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا ... منصوب على انه صفة

مصدر محذوف اى قلت ما رأيت كعين زيد ...

... في مثال ...

في ذكره وهو ... ذكر ...

٢٩٣

اولا وتمام البيت مع ما يليه شعر مررت على وادى السباع ولا ارى + كوادى السباع

حين يظلم واديا + اقل به ركب اتوه تأية + واخوف الا ما وقى الله ساريا

كان وهلا لا ارى واديا اقل به ركب منهم فى وادى السباع فقدم وادى السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص بالكبى الابل والتأية من اتى او اتى كالتية من حيى او حى وهو المكث والتانى وساريا من السرى وهو السير فى الليل فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادى السباع حال منه قدم عليه وعلى الثانى واديا مفعوله الاول وكوادى السباع مفعوله الثانى وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف ... اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار فى به متعلق باقل والجملة عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتأية تميز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اى اتيان تأية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادى السباع واخوف منه وما فى ما وقى الله مصدرية وساريا اى ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اى واديا اقل واخوف فى كل وقت الا فى وقت وقاية الله تعالى ساريا يقول مررت على وادى السباع لكثرتها فيه والحال انى لا ارى مثل وادى السباع حين اظلمه ظلامه واديا

الحدث او النسبة الى الزمان هو ايضا معنى حرفي غير مستقل اه عص قوله معان يدل عليها فتعين ان يكون المادة

فيكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف

من وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا سائرا بالليل فيه من

الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه

بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي

السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم منه دليل الانحصار وحد كل واحد منها

ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث

الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على

معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها

عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه

الى المعنى ويكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه

في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق بما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى

ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها

الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي لانه آلة لملاحظة طرفيها

فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة وما وصف ذلك المعنى بالاقتران

بالزمان تعين ان يكون ... فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي

بل هو اسم لكن لا يتحقق الا في ضمن المتضمن تخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية

مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة اي الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد

صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقوله وضعا اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة

عن المصادر او غيرها كما سبق وذلك النقل طار على الافعال المسلخة عن الزمان بحيث لا يكون معنى

وكذا لا اقتران معناه بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة

الثلثة لوجود الاحد في الاثنين وانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك

من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل

لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل و

دخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال

البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت لنفي الفعل لم ولما ونظائره كلام الامر والنهي

عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل

ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص لحوق تاء التانيث لانها تدل

على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بالحاقها من التاء المتحركة

الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة

لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اي نحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المرفوعة

فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما
يكون للفعل وفروعه دخلها فروعه حتى يمتنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع
والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف وخصصه هو بالتعميم اليق واجدر **الماضي ما**
دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك
الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على
بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما
دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بما الموصول الفعل
فلا ينتقض بمثل امس بالدلالة بحسب اصل الوضع فلا ينتقض بمثل لم يضرب وجمعه
بمثل ان ضربت ضربت **مبني على الفتح** خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح
لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى انما بني على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني
لمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موقع ضارب وشرطا وجزاء
تقول ان ضربتني ضربتك في موقع ان تضربني اضربك وانما اختير الفتح لكونه اخف
الحركات **مع غير الضمير المرفوع المتحرك** فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى
ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله
وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح

وقع غير الواقع فانه يشتمل على ما يحتملها لفظا كضربوا وتقديرا كرموا المضارع

ما اشبه اى فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اى حال كونه متلبسا باحد

حروف اتين فى اوله يعنى الحروف التى يجمعها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون

لوقوعه اى وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زمانى الحال والاستقبال

على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر

عطف على وقوعه اى تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد

من زمانى الحال والاستقبال يعنى الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب

وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن

وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه انما سمى مضارعا لاجل هذا المعنى اذ معنى المضارعة

فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان

رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفرد اى وحده مذكرا كان

او مؤنثا مثل اضرب والنون له اى للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا

كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب فانهما خوان من ... والتاء للمخاطب

واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثين غيبة

اى حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات او ذوى غيبة والياء للغائب

غيرِهما اى غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو فى قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى اى فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اى فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل تيدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث فى المضارع تقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث فى الماضى فلا يقبل الاعراب

واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير

باسم الرمفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان
والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب
المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في
موضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم
الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في
حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في
حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك
اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون في حالة الرفع و
حذفها اي بحذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع
للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون
وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى آخرها والمضارع المعتل الآخر بالواو و
الياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول
يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي
والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط
الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف

بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى و
الحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا
تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه التجرد كما هو
المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع
الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب ورايت رجلا
يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اقوى
اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع
في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي
نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان
واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك
تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه
وكذا قائم الزيدان ويكفيها وقوعه موقع الاسم والا لكان الاعراب
مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان
سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار
كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل

٣٠١

فيه الاعم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى

وينتصب اي المضارع بأن مفتوحة ولن قال الفراء اصلها لا ابدل الالف

نونا وقال الخليل اصلها لا ان فقصر كالكيف في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه و

إذن قيل اصلها اذ ان فخففت وقيل اصلها اذ الظرفية فنون عوضا عن المضاف

اليه وكي وبأن مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد

لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في

خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوارّ فيمتنع دخولها على الفعل لاجل

مصدر بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو

لا تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الواو

والفاء عاطفتان واقتضتا بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا

ليكون من قبيل عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى

في زرني فاكرمك لتكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تأكل السمك

وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فأن

التي ينتصب بها المضارع مثل أريد ان تحسن الي مثال النصب

بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف

النونِ وكلمة اَن التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي اَنِ المخففة
من انّ المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء
والطمع فلا تناسبه وليست اي اَن الواقعة بعد العلم هذه اي اَنِ الناصبة
نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم واَن التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان
لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم اَنِ المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار
عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان
ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا
والا يلزم ان يكون في قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض
لان لن تقتضي التابيد وحتى ياذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا
لم يعتمد مابعدها على ماقبلها اي لم يكن مابعدها معمولا لما قبلها فانه اذا
اعتمد مابعدها على ماقبلها لا ينتصب بها لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ماقبلها فصار
كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد مابعدها على
ماقبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاءً وجوابًا لا
يمكن ان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسنُ اليك وكقولك
لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك

ما يؤ المثال لكون الشرط الاول مفقودا الان قوله احسن بضم النون معمول لقوله انا لانه مبتدأ واحسن خبره ١٢ عبد الرحمن رحمه الله تعالى

كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة بحسن
بمثال لاكمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب
الملحوظ معنا كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ
فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما
كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ
والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان
النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع
باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت
كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام
لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر
الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي
للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال
لحتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا و
كنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع

بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير

حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى وللاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي

دخله حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه فحتى

مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع

حكاية الحال الماضية فكانك كنت في زمان الدخول هيأت هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم

على ما كنت هيأته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا تحقيقا على ما كان عليه وحكيته ففي زمان

الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى

عنده هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ

بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره لتكون حتى داخلة على اسم كما

توهمه بعضهم فيرفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم وتجب السببية اي

كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل

وليس رابطة آخر

مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء

قيد به ليصير مثالا نصا في الحال تحقيقا كما ان المثال السابق نص في الحكاية

في زمان التكلم ومن ثمه اي من اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال

حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول

الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها

قوله ليحصل الخ يعني ان الاصل حتى ان يكون ما بعدها متعلقا بما قبلها وجزءا منه وبسببيته يحصل الاتصال لفظا ومعنى

٣٠٥

في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول ان تجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها
لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فتبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت
تامة لانها لا تقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك أسرت حتى
تدخلها لانه يكون ما بعدها خبرا مستانفا منقطعا عما قبلها سببا لما بعدها او
هو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو
محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه
ثبت سيري فانا ادخل الآن ولا افساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير
في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول
فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحيته
تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها
في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا
قوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا افساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها
لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب المضارع بعدها وهي لام تاكيد النفي بعد
النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا

جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اى ماكان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اى ماكان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اى ماكان الله معذبهم و الفاء التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثانى ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة تقديم الانشاء او ما فى معناه من النفى المستدعى جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى او نهى نحو لا تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز ولا تواخذنى فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اى هل يكون منكم ماء فشرب منى او نفى نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفى ما بعده فيندرج فى النفى او تمن نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاق منى ويندرج فيه

ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير مني ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو شعر سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا فشاذ بدون تقدم احد الاشياء الستة محمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع والاتفاق ثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة ومثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو وكما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا تجمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها الا ان ان ايضا داخلة في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرارها نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى اي لالزمنك

۳۰۸

الى اعطاكه حتى و العاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف

العاطفة المذكورة او لا ثم وانما كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير

ان بعدها اى تنصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه

اسما صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير

ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مع ما

فهو معطوف على احد المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او بمعنى آخر

ونحوه او بشرط معنى الى ان دخل ومعطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر

ان هذا وان كان البعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان

جملة العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال

وان خصصت به يلزم تخصيص الحكم به ليس فى الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه فى

ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ذكره مرتين مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل

كسائر ما ذكر ويجوز اظهار ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى وقد مع ما يجى

بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم او مع الحروف العاطفة نحو اعجبنى

قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى

ضرب زيد وغضبه و اردت نصرك فجاز ان يظهر معها لينقلب الفعل الى اسم

صريح وهو أن المصدرية وأما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها أن وكذا حتى لأن الأغلب فيها أن تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى إلى لأن المعنى الأول أغلب في التي يليها المضارع وأما الواو والفاء وأو فلأنها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها **ويجب** أي إظهار أن **مع لا** الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول **اللام** بمعنى كي **عليها** أي على أن لاستكراه اللامين المتواليتين وبها لام كي ولام الجحود نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم أن أن الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة وكثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه أو مع عمل مع الشذوذ كقوله ع ألا أيهذا اللائمي أحضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها

ويجزم أي المضارع **بلم ولما ولام الأمر ولا** المستعملة **في معنى النهي** احتراز عما استعملت في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا **وكلم المجازاة** أي يجزم المضارع بكلم المجازاة أي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الأسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان **وهي** أي كلم المجازاة **إن ومهما وإذما وحيثما** فإذ وحيث تجزمان المضارع مع ما وأما

بدونها فلا وأين ومتى وبها تجزمان المضارع مطلقا سواء كانتا مع ما أو لا وكذا من وأي وأنّى وأمّا انجزام المضارع مع كيفما وإذا فشاذ ولم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد ولا يقال مع كيفما فلان معناه عموم الأحوال فإذا قلت كيفما تقرأ أقرأ كان معناه على أي حال وكيفية تقرأ أنت أنا أيضا أقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الأحوال والكيفيات ولا مع إذا فلان كلمات الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى إن التي هي موضوعة للإبهام وإذا موضوعة للأمر المقطوع به وبإن مقدرة عطف على قوله بلم أي ويجزم المضارع بإن مقدرة ويجئ بيانه إن شاء الله تعالى فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه أي نفي المضارع ولا بعد لو جعل الضمير إلى ما هو أقرب أعني ماضيا ولمّا مثلها أي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص أي لمّا بالاستغراق أي استغراق أزمنة الماضي من وقت الانتفاء إلى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم أي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم إلى وقت التكلم بها وإذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم أفاد استمرار ذلك إلى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل أي وتختص أيضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها إن دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما أي لما أدخلها وتختص أيضا بعدم دخول أدوات الشرط عليها فلا تقول إن لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول إن لم يضرب ومن لم يضرب كان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص أيضا باستعمالها غالبا في التوقع أي نفي الفعل المترقب المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الأمير لما يركب وقد تستعمل في

الشرط ويجوز حذف الفعل بعده ١٢ تكمله

غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم وكلام الامر هي اللام المطلوب
بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن
بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي
هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا النهي
هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضارع المبني
للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل
تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني
اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين
لجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا لشيء فالمراد بجعلها الشيء
سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا
يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم
بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك
ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا
خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني بانه منها بمكان
يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان

اى هذان الفعلان او لهما شرطا لانه لتحقق الثانى وثانيهما جزاء من حيث انه
يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين
ان تزرنى ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرنى فقد زرتك فالجزم واجب
فى المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثانى مضارعا
فالوجهان اى ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق
لحيلولة الماضى وتفصل بغير المعمول نحو ان اتانى زيد آته او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا
بغير قد لفظا تفصيل الماضى نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج
ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اى لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد
سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى
فقد صدقت لم تجز الفاء فى الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال
فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتنى اكرمتك ان اكرمتنى لم اكرمك وانما قال بغير
قد ليخرج عنه الماضى المحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتنى
اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اى الجزاء مضارعا
مثبتا او منفيا بلا احتراز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا
معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان

بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت
في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير مع جوازه وان لم يكن قد يا
نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم
يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد
لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم
فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير بحرف الشرط في الماضي فاحتاج
الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع بمعنى ربما او بلا او لن
او غير ذلك كالتمني والعرض ففي جميع هذه المواضع لا تاثير بحرف الشرط في الجزاء فاحتاج
الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع
الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن
الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بفعلية
فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
اي فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت
مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل
الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء

اشربه ان المعنى بان يكن عندكم ما اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون سببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فتقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم وتجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها وانما اختص تقدير ان بجواب هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة و قصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل وجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب لفائدة دخول الجنة فهو سبب وقصد اداة تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد

من قوله ان لا تكفر تدخل الجنة ١٢

واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه تجنب الكفر ف ان تكفر تدخل النار فالعرف

استقلالا وبقی مجزوما بتلک اللام المقدرة ١٢ علوی قوله لا استغناء الخ لعدم حرف المضارعة فیهما وضعا ولکن بحذف عنهما آخر

فی هذه المواضع قرینة الشرط المثبت والعرف قرینة قویة هذا اذا قصدت السببیة واما اذا لم تقصد لم یجز الجزم قطعا بل یجب ان یرفع اما بالصفة ان کان صالحا للوصفیة کقوله تعالی فَهَبْ لِی مِنْ لَّدُنْکَ وَلِیًّا یَّرِثُنِیْ فیمن قرأ مرفوعا ای ولیا وارثا او بالحال کقوله تعالی فَذَرْهُمْ فِیْ طُغْیَانِهِمْ یَعْمَهُوْنَ ای عمهین او بالاستیناف کقول الشاعر شعر

وقال رائدهم ارسوا نزاولها ✣ فکل حتف امرئ یجری بمقدار ✣ الامر هٰهنا

فی بعض النسخ وفی بعضها مثال الامر وکان المراد به صیغة الامر فانهم یطلقون امثلة الماضی وامثلة المضارع ویریدون صیغهما وفی بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر کما اشتهر فی هذا النوع من الافعال اشتهر فی المعنی المصدری ایضا فاراد النص علی المقصود وهو فی اصطلاح النحویین والاصولیین مخصوص بالامر بالصیغة کذا ذکره المصرح فی شرحه صیغة یطلب بها الفعل شامل لکل امر غائبا کان او مخاطبا او متکلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه یطلب بها الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتکلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالی فَبِذٰلِکَ فَلْتَفْرَحُوْا فیمن قرأ علی صیغة الخطاب وعن مثل صه ورویدا وحکم آخره ای آخر الامر فی الحقیقة عند البصریین الوقف والبناء علی السکون لاستغنائه عما یقتضی اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته

للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع

المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم

معنى اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا

لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم باللام مقدرة

فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي

امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده

حرف ساكن وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على

اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقي بعد

حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة

ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا لالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير

الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل اقتل بفتح الهمزة

التبس بالواحد المتكلم المعلوم واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة

ومكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة

او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من اضرب ولو فتح التبس بالامر منه ولو ضم في

اعلم لالتبس بالمضارع المجهول المتكلم ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي مثل افتح مثال لما

يكون بعد الساكن ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده
فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ووقت الفا
موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه
فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه ادنى
ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر
فاعله وتكون اضافة الفعل اليه بيانية هو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه لم يذكر
هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه
ماضيا غيرت صيغته وهو الماضي بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضُرِبَ ودُحرِجَ وأُكرِمَ
واختير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج من الضمة
الى الكسرة ووزن فُعِلَ بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج
من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود بالاخف منه ويضم الثالث
مع همزة الوصل نحو انطُلِقَ واستُخرِجَ لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب
ويضم الثاني مع التاء مثل تُعُلِّمَ وتُجُوهِلَ وتُدُحرِجَ لئلا يلتبس بصيغة مضارع علّمت
وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي
ما يكون عينه معتلا فقط لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي

الى اجتماع اعلالين فى يُروى ويُطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا

لئلا يرد عليه مثل مُجور وحُميد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة نوعين واختلاف في

المبنى للمفعول من ماضيه كما ذكره وتبعيته ذكره المعتل العين فى المبنى للمفعول من المضاع

وان لم يكن فيه ما ذكرنا الا افصح وفيه قيل وبيع اصلهما قُوِل وبُيِع

نقلت الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قِوْل وبِيْع فابدلت

واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو

فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء

الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد

النحاة والقراء بالاشمام فى هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة

الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند

الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير

مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف

وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قُول وبُوع بالاسكان بلا نقل وجعل

الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثاله اي مثل باب الماضي المجهول من

معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من باب

الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيه اذ مشتهر
وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك
مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم
بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا اسكن ما قبلهما ان تنقل حركتهما
اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا كقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان
اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله
وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويستخرج ويدحرج وفتح ما قبل
اخره لخفة الفتح وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول
تقلب العين فيه الفا اذا كانت واوا او ياء نحو يقال ويباع ويختار وينقاد و
يستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي
فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل تعلق
الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى
الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم
به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير
الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي

كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب بخلاف
الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون
هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا
يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان
والمكان والغاية وهيأة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير
المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او
بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت
بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا القسم
كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا
عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم
فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر
يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر فهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث
فليست اصلا في التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على
معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول
كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه

اي اللذين ثانيهما غير الاول ١٢

كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب
ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين
ايضا كانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى
لتساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن و
زعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه
الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي
تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه اي من الظن والعلم كما اذا قلت علمت
زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت
بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان
ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذا بواقي الافعال فتنصب اي هذه
الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها
ومن خصائصها هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن
خصائص هذه الافعال انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد
مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ او الخبر غير
قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة

فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع

القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما

آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي

لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في

قول الشاعر شعر لا تخلنا على غرائك انا + طالما قد وشى بنا الاعداء + اي تخلنا جازعين

فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار

على احدهما مطلقا نحو فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له او يعطي الفقراء من غير ذكر

للمعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة

بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول

علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن و

اما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا

ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا

توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت

وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا

مبتدأ او خبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع

معه عملها بالتوسط او التاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم

لكن على ضعف الاعجز ويجوز الالغاء في تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد

ثم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على

تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها

انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت

بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب

زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف

احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب وعمرو

ولا شك ان الغاءها في هذه المواضع واجب فهذا يقيد جوازه المنبي عن جواز الاعمال

ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص

هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه

ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب

ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام

بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف اليه ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت

غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة

على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق بالاستفهام و
ترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد
منطلق وانما التعليق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا
فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب
التوفيق باعتبارين احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من
قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه
ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام
زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزءاها
على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني
ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في
المعنى ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون
فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد

ومنه قول عائشة رضي الله عنها لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعام الا الاسودان

وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون
آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر
الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وذلك لان اصل الفاعل
ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى
كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم
قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر
الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي
فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف المضاف اليه
فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها
ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة
فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني
فاجري عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية
تجويز فيهما ما يجوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر
+ ولقد اراني للرماح دريئة * من عن يميني تارة وامامي + وكقوله تعالى
اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي ولبعض افعال القلوب باجدا

حسبت وخلت وزعمت بمعنى آخر قريب من معانيها الأول وهي اما العلم
او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا
بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان
خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت
بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا
فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي
اتخذته مكان الوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم
وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء
من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة
ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي
اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معاني اخر قريب من معنى العلم والظن
لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدا
وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن الافعال
الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع
اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي النعمة فيما وضعت له هذه الافعال

٣٢٧

هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال كان مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرجت الافعال التامة منها ولا يبعد ان تجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير بسبب ما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرناه ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا

وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى

واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ

٣٢٩

بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار
وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير
محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تمم التسعة بهذا عشرة
اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء جاء في قولهم
ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان تكون تامة فيه و
جارت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغزارة ونحوها اي لم تكن هذه على
قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير في ما جاءت يعود اليها وانما انث
باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا
قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها
حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي استعملها العرب
فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة
من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها
اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار
الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة
الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال لخبره الذي هو غني اثر

مبتدأ وصنفان خبره والجملة خبر كان التي هي مفسرة للضمير والمعنى اذا مت كان الناس نوعين نوع يفرح بموتي ونوع يحزن بموتي

ذلك لاشتغال وهو كون الغني منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا
وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد
قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا
ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع
لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف
على قوله لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين
على الآخر لا ماهو قسم منه كقول الشاعر شعر بتيهاء قفر والمطي كانها + قطا الحزن
قد كانت فراخا بيوضها + اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل
صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اي
كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا
للضمير كقوله شعر اذا مت كان الناس صنفان شامت + وآخر مثن بالذي
كنت اصنع + وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اي كان تكون
تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كان
الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهي التي وجودها
وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا

وقيل ناقصة وقيل بمعنى صار واذا زيدت اختلف ان فيها ضميرا ام لا ١٢

كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على
المضي وانما ذكر بذين التقسيمين مع كونهما غير ناقصة استيفاءً لجميع استعمالاتها وصار
للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار
الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات
ويعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال
وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ع ان العداوة تستحيل مودة
وقال ع فيالك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون
الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا
واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح
وعلى هذا القياس المثالان الاخيران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى
او اضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على
هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اي
دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت
ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت
له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء هذان

۳۳۲

الفعلان تامين ايضا نحو طللت بمكان كذا وبت بيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامين في

غاية القلة جعله في حكم العدم ولذا لب لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة

السابقة واضحى وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار

وتامة في مثل قولك اضحى او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة

وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال

الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك

انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها اضحى

وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات

وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اي زال

ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتي ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل لاستمرار

خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم

على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي قبل فاعلها

خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان

قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا

دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية

٣٣٢

والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اى لتعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا وصح بسبب تقديره وان يتعلق بما قبله ارحمه

اشار بقوله ومن ثم اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام بجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ورائها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اى في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك

يحمل على الحال كما يحمل الايجاب في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به كذا في الرضي هذا اذا كان الاختلاف

قوله ويخالف هذا الحكم خلافاً ثابتاً لابن كيسان كان ظاهر العبارة ان اللام في لابن كيسان متعلق بخلافاً وهو مفعول مطلق

تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائماً الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل ان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم ويصح ان يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي الصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافاً

تابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لامن جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه في غير مادام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى

وقسم مختلف فيه طرفه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه فهو بين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف رحمة الله عليه ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان

افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا لجزمه به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على

ان يدخلني الجنة هو عسى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يشفع لي وان قول المصنف لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه خبط لان

قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لانك جازم به او
وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولاً اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم
بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل كما في قولك كاد زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب
حصوله للفاعل اخذاً فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو
بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق في قولك
طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم
بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال
سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت
ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجئ منه
مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف
في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني
الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد
ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى
الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى

وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في
جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج
لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان شبه
بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك
لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع
فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول
الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على هذا تامة وقال
الكوفيون ان الفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم
تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح
الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب ونقول على الاستعمال
الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في
الاستعمال الاول فما استغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب
اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فعسى في هذا
الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع
والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون

او رأيت في بعض الكتب هكذا ويكون عسى بمعنى قرب فلا يكون لها المرفوع الا ان مرفوعها ان مع الفعل في تاويل المصدر فقط

علے خبر کاد تشبیہا لہ بعسے کان ہذا الشاعر یصف منزل الحبیبۃ فیقول ہذا الرسم الذی عہدتہ اندرس بعد الحبیبۃ

زید مرفوعا بانہ اسم عسے وفی یخرج ضمیر یعود الی زید وان یخرج فی محل النصب بانہ خبر عسے واٰخر وہو ان یجعل ذلک من باب التنازع بین عسی ویخرج فی زید فان اعمل الاول کان زید اسم عسی وان یخرج خبرا لہ مقدما علیہ وان اعمل الثانی کان اسم عسی ما استکن فیہ من ضمیر زید وخبرہ ان یخرج زید فہی علے ہذین الاحتمالین ناقصۃ ایضا وقد تحذف ان عن الفعل المضارع فی الاستعمال الاول تشبیہا لہا بکاد فکما ان کاد زید یخرج لم یذکر فیہ اَن کذلک عسی زید یخرج لا یذکر فیہ ان کقولہ شعر

عسی الہم الذی امسیت فیہ ۔ یکون وراءہ فرج قریب ۔ کان الاصل ان یکون وراءہ فحذفت ان دون الاستعمال الثانی لعدم مشابہتہ قولک عسی ان یخرج زید لقولک کاد زید یخرج والثانی ای ثانی افعال المقاربۃ کاد تقول کاد زید یجیٔ فتخبر من دنو الخبر لعلمک باشرافہ علے الحصول للفاعل فی الحال فاعلہ اسم محض کما ہو الاصل وخبرہ فعل مضارع لیدل علے قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنییہ من غیر اَن لدلالتہا علی الاستقبال المنافی للحال وقد تدخل اَن علی خبر کاد تشبیہا لہ بعسی کما انہ تحذف ان عن خبر عسی تشبیہا لہ بکاد کقولہ ع قد کاد من طول البلی اَن یمصحا کان کل واحد منہما شابہا الاٰخر اعطی لکل منہما حکم الاٰخر وجہ واذا دخل النفی علے کاد فہو ای کاد کالافعال ای کسائر الافعال فی

افادة ادوات النفى نفى مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا

وقيل نفيه اى نفى كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما فى

الماضى فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها و

اما فى المضارع فلتخطية الشعراء قول ذى الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه

يدل على زوال رسيس الهوى وتسليمه تخطيتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفى

كاد للاثبات لما خطؤه ولما غيره لتخطيتهم واجيب عن الاول بان قوله وما كادوا

يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل

على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشئ فى وقت

وثبوته فى وقت آخر وعن الثانى فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئى ذى الرمة وذا الرمة فى

تسليمه تخطيته روى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة

فغيره فقال عنبسة حدثت ابى بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة فى انكاره عليه واخطأ

ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون

اى النفى الداخل على كاد وما يشتق منه فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال

اى كسائر الافعال فى افادة النفى نفى مضمونه تمسكا فى الدعوى الاولى بقوله تعالى

وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفى الدعوى الثانية

يقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية

يبرح حين اراد به لنفي الداخل على يكاد و استغفار قرب رسيس الهوى عن البراح

اي الزوال فان نفي الداخل على يكاد كنفي الداخل على سائر الافعال و هذا مسلم لكن

لا يثبت مدعاه بهذا و ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى و قد عرفت وجه القدح فيه و في

تمسكه عليها و الثالث و هو ما وضع لدنو الخبر و قرب ثبوته للفاعل و للاخذ و شروع

في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا و طفوقا و قد جاء

طفق يطفق كضرب يضرب و كرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت

للغروب و جعل بمعنى طفق و اخذ بمعنى شرع و هي اي هذه الافعال

الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق

زيد او اخذ او كرب يفعل و جعل يقول و قال الله تعالى و طفقا يخصفان و اوشك

بمعنى اسرع عطف على طفق و هي اي اوشك مثل عسى و كاد في الاستعمال

فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك ان يجئ و اوشك ان يجئ زيد و تارة مثل

استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجئ فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب

و في بعض النسخ افعال التعجب و في اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر

الى ان التعريف للجنس و جمعه بالنظر الى كثرة افراده و تثنيته بالنظر الى نوعي صيغته

وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضاً

فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد

بمثل لله دره فارساً و واهاً له لكن ينتقض بمثل قاتله الله من شاعر

ولا شُلّ عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء

الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك

بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل

في غيره وما ذكر من سواد القنفذ فكثيراً ما يستعمل في الدعاء

وله اي لفعل التعجب اولما وُضع لانشاء التعجب صيغتان

احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخرهما

صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب أفعِل به بشرط ان تكونا في

هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران

الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ ونحوه اي افعال

التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيداً واحسن بزيد ولا يُبنيان

اي فعلا التعجب الا مما يُبنى منه افعل التفضيل لتشابههما له

من حيث ان كلاً منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل

لا فعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل

الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي

مجرد ما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد

باستخراجه اي يتوصل بمثلهما من فعل لا يتخرج بناؤهما منه وبمثل

الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم

اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور

على الفعل ولا تاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيد

التقديم والتاخير بما قيد ليكون عدم التصرف فيهما من خواص صيغتي

التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام المختصة بهما فلا يقال

ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى

الامثال فلا يغيران كما لا تغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم

يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم

تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى

واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد والتاسيس على ان كل واحد

منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد

فكانه اعتبر التعدد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل
والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى
الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم
ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان
احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل
بزمان التكلم بل كان وانقطع وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون
المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي
بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة
تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها
اي ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصولة عند
الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال
الفراء ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه
كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو و
ما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورة امر ومعناه الماضي
من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجرور فاعل لهذا

الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه أن مع صلتها نحو أحسن أن يقول اى بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه فى أفعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اى مجرور مفعول عند الاخفش لا أحسن بمعنى صِرْ ذا حُسْن على ان تكون همزة أفعل للصيرورة والباء للتعدية اى تجعل اللازم متعديا فالمعنى صيّره ذا حُسْن اى الباء من ائدة على ان يكون أحسن متعديا بنفسه فتكون همزة أحسن للتعدية كاخرج ففيه اى فى أفعل ضمير هو فاعله اى أحسن انت بزيد او زيدا اى اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشرى ان أحسن امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون فى شخص وافعال المدح والذم يعنى الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اى فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وبناء الاصل فعلان على وزن فعِل بكسر العين وقد اطرد فى لغة بنى تميم فى فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فَعِل بفتح الفاء وكسر العين

وهي الاصل والثانية فَعْل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين
مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند
بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه
وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس
ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء
ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون
اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد اي يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام
اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل
او نعم وجه فرس غلام الرجل وبئس جزاء او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا زيد وضارب رجل
او زيد او حسن الوجه انت اي مميزا بما اي بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل
فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي ما موصولة بمعنى الذي فاعل
نعم وتكون الصلة بجملتها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله
اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي
نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك

الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم
المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله
اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم تحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ
لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو مثل نعم الرجل زيد
فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف
على تقدير سوال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول
نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط
المخصوص يعني شرط صحته ووقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقته
الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم
الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة
هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال
نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف
فلم يجب الحاق علامة التانيث بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا
جواب سوال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل

وهو بئس القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير بئس
الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم
المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى
نعم العبد اى ايوب بقرينة ان ذلك فى قصته وقوله تعالى فنعم
الماهدون اى نحن وساء مثل بئس فى افادة الذم والشرائط والاحكام
ومنها اى من افعال المدح والذم حب فى حبذا وهو اى حبذا مركب من
حبب الشئ او حب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اى فاعل هذا الفعل
ذا ولا يتغير اى حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى
الامثال التى لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا
هند وبعده اى بعد حبذا المخصوص واعرابه اى اعراب مخصوص حبذا
كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص
اى مخصوص حبذا او بعده اى بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه
فى الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا
زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او

راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هندا امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا
من الفعلية وذو الحال هو ذا الا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء
الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن
المخصوص **الحرف** ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل
في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح
لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه **ومن**
ثمه اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا
كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كان نحو
قد ضرب **حروف الجر** ما وضع للافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء
الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى
الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان
اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا
لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال

قال قوله ويجي من للتبيين ايضا

الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهي اى حروف الجر من والى وحتى وفي

في ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها

والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف

باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اى الواو التي

يقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه

وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولى لا تكون

الا حرفا والخمسة التي تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقي تكون حرفا

وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا

لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية

ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل و

مقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت

من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها

نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى

اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اى وتجي من للتبيين ايضا

اى لاظهار المقصود من مبهم ... وضع الموصول في موضعه نحو

٣٤٩

١٢ المقصود من امر مبهم ... بان يكون قبل من او بعد مبهم يصلح ان يكون المجرور بها تفسيرا له ١٢ ع

قوله للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة معناه انه لو اكتفى به يفوت ما هو المقصود من حتى من كونه بمعنى

فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن لاستقام
المعنى والتبعيض اي وقد تجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو
اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم ومن انها عطف على قوله للابتداء فانه
مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني
من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون
زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن
استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب
متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او
هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان
من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن
سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام
الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق
والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم
وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها
بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما

٣٥٠

بالقلة والكثرة ومختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا تلحق

حتاه كما يلحق اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها

بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار

العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي

للظرفية اى لثبوت الشيء في مدخولها شيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في

الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اى على جذوع

النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر الى مجرور الباء نحو كما ترى في مررت

بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه والاستعانة

اى استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة

نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس

في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق

يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجرورها في مقابلة

شيء آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى

التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى

ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية

بمعنى ايصال معنى الفعل بمجروره والمصاحبة ان يكون المجرور مشتركا في ذلك المعنى الملصق كما يقتضيه صيغة المفاعلة ۱۲

ان الحروف محتاجة في دلالتها على معانيها الى ... مستقلة ... بالمفهومية ...

بمعنى ایصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواه لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بالملكية نحو المال لزيد وبدونها نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء نحو ضربته للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة

موصوفة للتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لأنه اذا وصف الشئ صار اخص واقل
مالم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب
ابی علی ومن يوافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المهرة الوجوب وهذا الذي
ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنی التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز
المحتاج الى القرينة وفعلها اى فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل ماض
لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته ورب
رجل كريم لم افارقه محذوف اى ذلك الفعل الماضي غالبا اى في غالب
الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اى لقيته وقد تدخل اى
رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير
مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مونثا نحو ربه
رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة
التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين
وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اى رب ما
الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين
كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل الاسم او تجره نحو ربما ضربة بسيف صقيل +

وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل شعر وبلدة
ليس بها انيس ٭ الا اليعافير والا العيس ٭ وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست
بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله
فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة
مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه
لان ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم
فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا
من اصلها اعني الباء ولغير السؤال يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال
والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر
يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او
غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك
الاختصاص ايضا لحط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد
القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في
اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله تعالى
من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها

ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى والباء اعم
منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل و
كونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما
تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون
لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على
المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على
المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصتان
ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص
فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي
ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف
النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية
نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا
في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد
يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ
واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله

نحو قام زيد وقد يحذف جوابه اى جواب القسم اذا اعترض اى توسط القسم بين اجزاء الجملة التى تدل على جواب القسم او تقدمه اى القسم ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب فى هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اى لمجاوزة شئ وتعديه عن شئ آخر وذلك اما بزواله عن الشئ الثانى ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى لاستعلاء شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين وقد تكونان اى عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه وقد تكون اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته وتختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر

عند الجمهور فلا يتركه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما
انا كنت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ

ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء اي في الزمان الماضي يعني
اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك
الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة
كذا وما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها
فان معناه ح ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد
الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير
اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر حاضرا وان
مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع

زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا
اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا
بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ الزمان
الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا
للابتداء ايضا بتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رأيته مذ دخول شهرنا

وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت بها تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل شبهها به لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي انّ وانّ وكانّ ولكنّ وليت ولعل اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى انّ المفتوحة فهي بعكسها اي بالعكس بابقائها على حذف المضاف بان تقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق

بشیء آخر حتی تم کلاما ولو وقعت فی الصدر لاشتبهت بان المکسورة فی صورة
الکتابة وانما جعلنا العکس علی اقتضاء عدم الصدارة لا علی عدم اقتضاء الصدارة
لان مجرد الاستثناء یکفی فی ذلک وتلحقها ای هذه الحروف ما الکافة
فتلغی ای تعزل هذه الحروف عن العمل لمکان ما الکافة علی الافصح ای علی
افصح اللغات مثل انما زید قائم وقد تعمل علی غیر الافصح کما وقع فی بعض اشعارهم
وتدخل هذه الحروف حینئذ ای حین اذ تلحقها ما علی الافعال لان ما الکافة
اخرجتها عن العمل فلا یلزم ان یکون مدخولها صالحا للعمل فان المکسورة لا تغیر معنی
الجملة ولا تخرجها عن کونها جملة فاذا قلت ان زیدا قائم افدت ما افدت
بقولک زید قائم مع زیادة التاکید وان المفتوحة مع جملتها ای مع اسمها
وخبرها اسما باجملة باعتبار ما کانت علیه قبل دخولها علیهما فی حکم المفرد ومن
ثم ای من اجل الفرق المذکور وجب الکسر فی موضع الجمل ای فی موضع
یقتضی الجملة ووجب الفتح فی موضع المفرد ای فی موضع یقتضی المفرد
فکسرت ان ابتداء ای فی ابتداء الکلام لکونه موضع الجملة نحو ان زیدا قائم
وکسرت ایضا بعد القول او ما یشتق منه لان مقول القول لا یکون الا جملة نحو
قال زید ان عمرا قائم وکسرت ایضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول

لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وقعت بعد ان حال كونها مع جملتها
فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا و حال كونها مع
جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا و حال كونها
مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا و حال كونها
مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه
مفردا و قالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية
مبتدأ و كون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت و كذلك بعد لولا
التحضيضية لانها مع اسمها و خبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية
عليه نحو لولا اني معاذك زعمت اي لولا زعمت اني معاذك و لولا انك ضربتني
صدر منك و كذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف
والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع
التقدير ان تقدير المفرد و تقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر في ان الفتح على
تقدير جعل ان مع اسمها و خبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معها جملة مثل من
يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب
الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني

اكرمه او اكرامى ثابت له وجب الفتح لانها وقعت فى موضع المفرد لانها اما مبتدأ
او خبر مبتدأ فا مثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم ما وقعت
بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة
بعد اذا المفاجأة والفتح على انها مع اسمها مبتدأ محذوف الخبر اى اذا عبوديته
للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت شعر وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا
مفعوله الثانى وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل جملة معترضة ومعنى كونه
عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اى همته ان ياكل ليعظم
قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان فى اللحيين تحت الاذنين جمعهما
بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر
عطف على اذا انه عبد القفا الخ اى مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد
ذلك فى كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى احمد الله
فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتى تعين
الكسر لان اول المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدرى فان المعنى المصدرى
اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان

حاصل المعنى اولى الاقوال اى تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري

الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول قوله لذلك

اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل

الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان

المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا

او حكما بالرفع بان تكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم

مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال

وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث تكون مع ما علمت فيه

بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون

ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى

الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة

بالرفع مضي الخبر اى ذكر خبر ما قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم

وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو

قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب

واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان

٣٦٣

خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافًا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيًا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافًا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انت وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه شيئًا فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى

٣٦٤

الاصلی فیها فلا یُعتبر محل اسمها او ایضاً لذلک ای لاجل ان ان المکسورة لا تغیر
معنے الجملة و المفتوحة تغیره دخلت اللام التی ہے للتاکید معنی الجملة مع المکسورة
التی ہی ایضا لذلک التاکید دونہا ای دون المفتوحة لکونہا بمعنے المفرد فلا
یجتمع معہما ما ہو للتاکید معنے الجملة علی الخبر متعلق بدخلت ای دخلت
اللام مع المکسورة علی الخبر ای علے خبرہا نحو ان زیدا لقائم او دخلت علے
الاسم ای علے اسمہا اذا فصل بینہ ای بین الاسم وبینہا ای بین ان نحو
ان فی الدار لزیدا او دخلت علی ما وقع بینہما ای بین اسمہا وخبرہا نحو ان
زیدا لطعامک آکل وانما خص دخول اللام بہذہ الصور لان فیما عداہا یلزم توالے
حرفی التاکید والابتداء اعنی ان المکسورة واللام وہم کرہوا ذلک واختاروا تقدیم
ان دون اللام ترجیحا للعامل علے ما لیس بعامل و دخول اللام فی لکنّ
علی اسمہا وخبرہا او علی ما بینہما ضعیف لانہا وان لم تغیر معنی الجملة لکن لا توافق
اللام مثل ان فی معناہا الذی ہو التاکید وقد جاء مع ضعفہ فی قول الشاعر ولکننی
من حبہا لعمید وتخفف ان المکسورة لثقل التشدید وکثرة الاستعمال فیلزمہا
بعد التخفیف اللام ویجوز الغاؤہا ای ابطال عملہا وہو الغالب لفوات
بعض وجوہ مشابہتہا مع الفعل کفتح الآخر وکونہا علے ثلثة احرف

كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين
لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد
لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي
لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم
قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل **ويجوز دخولها** اي دخول
المخففة **على فعل من افعال المبتدأ** اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ
والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط
ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى
وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين **خلافا للكوفيين في التعميم**
اي في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر في اصل الدخول على الفعل
فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين
بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما + وجبت عليك عقوبة المتعمد + وهو شاذ
عند البصريين **وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل** عند التخفيف على سبيل
الوجوب **في ضمير شأن مقدر** والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر
من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى

قوله عند التخفيف اي تخفيفها مثل تخفيف المكسورة من حذف النون المتحركة مع حركتها لكثرة الاستعمال وثقل التشديد ١٢ م

٣٦٥

وَاِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم تقع في سعة الكلام ويلزم منه
بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدّروا ضمير الشان
حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملا
في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها
قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر
لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم
ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان
تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية ودخلها فعلها على المبتدا
والخبر او غير داخل وشذّ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان
ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب
انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاز في المضمر فقط قال الشاعر
شعر فلو انكِ في يوم الرخاء سألتني + فراقكِ لم ابخل وانتِ صديقُ ويلزمها
اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير
المتصرف مثل اَنْ لَيْسَ لِلْاِنْسَانِ اِلَّا مَا سَعٰى وَاَنْ عَسٰى اَنْ يَكُوْنَ قَدِ اقْتَرَبَ اَجَلُهُمْ السين
نحو عَلِمَ اَنْ سَيَكُوْنُ مِنْكُمْ مَرْضٰى او سوف كقول الشاعر شعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان

٤ فانت تقول كان ثدييه لان نصب التثنية بالياء لا بالالف ولكن اعمالها على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت من قوله لخروجها عن المشابهة الخ

سَوْفَ يَاْتِيْ كُلَّ مَا قُدِّرَا اَوْ قَدْ نحو لِيَعْلَمَ اَنْ قَدْ اَبْلَغُوْا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ وَلُزُوم هذه الاُمُور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو اَفَلَا يَرَوْنَ اَنْ لَّا يَرْجِعُ اِلَيْهِمْ وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة **وكان للتشبيه** اي لانشائه وهي حرف برأسها على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب وقد ذهب الخليل انها مركبة من كاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر **وتخفف** اي كان **فتلغى** عن العمل على الاستعمال **الافصح** لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر شعر

وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ ۞ كَاَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ ۞ واما اعملها فقلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا الغيها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة وتجوز اعمالها بتقدير

٥ وهو مما حذفت التاء منه عند التشبيه للضرورة والمعنى رب نحر يضئ لونه وثديا صاحبه كحقتين في الاستدارة والنهود

٣٦٨

بعدها الضمير لتقدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو خالفه نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها **للاستدراك** ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ **وتوسطها** اي لكن **بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى** اي تغايرا معنويا والفرق بين التغاير المعنوي ولذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب **وتخفف** اي لكن **فتلغى** عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي لا اعرف له شاهدا **ويجوز معها الواو** مشددة او مخففة الواو وهي اما للعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وقال الشارح الرضي الاخير اظهر **وليت للتمني** اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما

بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة
القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني
بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر ع يا ليت ايام الصبا رواجعا فالفراء يقول معناه
اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان
رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا كائنة
حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او
مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي
بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك شعر وداع دعا يا من يجيب الى
الندى ٭ فلم يستجبه عند ذاك مجيب ٭ فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة ٭ لعل
ابي المغوار منك قريب ٭ واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه
يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي
المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكر من التاويل ان
هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم
بوجود الجر بها وحكم بشذوذه **الحروف العاطفة** العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه
الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما

يكون بهذا الوجه ١٢ مح **٤٤ قوله** او كان عطف على قوله حيث او على قوله يحتمل في قوله الى المغوار ان كان مشهورا به لا بابي المغوار ١٢

بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعند البعض اي المعتبرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاء زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط ما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا او عدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وتراخ وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى بحسب اقتضاء وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي لكي يدل عليهما حتى تميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية ونهاية للفعل المتعلق بالكل ولا

م حکما فعلی حقیقة الشارح لا یرد فوہ الشبہة اصلا لعدم کون حتی فی المثال المذکور عاطفة ۱۲ **قوله** لعدم الحاجة لان الحاجة الی التعمیم فرع استعمال حتی العاطفة فیما یلاقی ...

انتهاء الفعل الیه علی شموله جمیع اجزائه الکل نحو مات الناس حتی الانبیاءُ وقدم الحاج حتی المشاة

والفرق بین ثم وحتی بعد اشتراکهما فی الترتیب مع المهلة من وجهین احدهما اشتراط

کون المعطوف بحتی جزءا من متبوعه ولا یشترط ذلک فی ثم وثانیهما ان المهلة المعتبرة فی ثم

انما هی بحسب الخارج نحو جاءنی زید ثم عمرو وفی حتی بحسب الذهن فان المناسب الذهن ان یتعلق الموت

اولا بغیر الانبیاء ویتعلق بعد التعلق بهم بالانبیاء وان کان موت الانبیاء بحسب الخارج فی اثناء موت

الناس وهکذا المناسب فی الذهن تقدم قدوم رکبان الحاج علی رجالتهم وان کان فی بعض الاوقات

علی عکس ذلک وشاع هذا البحث ان یقال قدم الحاج حتی المشاةُ واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوی او الاضعف

کما یفید عموم الفعل جمیع اجزاء الشیء کذلک الانتهاء بالملاقی للجزء الاخیر یفید ذلک العموم کقولک

نمتُ البارحة حتی الصباح فانه یفید شمول النوم لجمیع اجزاء اللیلة ولذلک استعملت

حتی الجارة فی المعنیین جمیعا الا انه لم یات فی العاطفة ما یلاقی الجزء الاخیر فان اصل حتی

ان تکون جارة لکثرة استعمالها فتکون العاطفة محمولة عندهم علی الجارة واذا کانت محمولة

علیها لم یستعملوها فی معنییها جمیعا لیبقی للاصل علی الفرع مزیة وانما استعملوها فی اظهر معنییها

وهو کون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء فی تعلق الحکم اعرف فی العقل واکثر فی الوجود من اتحاد

المجاورین هکذا فی بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بکونه جزءا من متبوعه و

عدم احتیاجها الی ان یقال الجزء اعم من ان یکون حقیقة او حکما لیشمل المجاور ایضا کما وقع فی بعض الحواشی

م وهی الانتهاء بالجزء الآخر والانتهاء بما یلاقی الجزء الآخر ۱۲ **قوله** ومن هذا ظهر ای من التحقیق المذکور فی بعض الشروح

واو واما وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اى للدلالة على احد الامر

او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او فى

مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو

الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى لا من كلمة او وام

المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها يليها اى يذكر بعدها بلا

فصل احد المستويين والمستوى الآخر يلى الهمزة اى همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما

اى احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اى لاجل ان ام المتصلة

يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت

زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام لكن الآخر لم يل الهمزة

هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمرا احسن و

افصح ومن ثم يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفى الترجمة الشريفة

الشريفية انه وجد فى بعض نسخ الكافية المقروة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد

المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم

بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا

لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه

وايضا من ثم اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين
اي تعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين
بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه
يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك ام لا وقد يجاب
كليهما لاحتمال الخطا في اعتقاد المتكلم لوجود احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين امر واحد
لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد
منهما حكما آخر وجعله اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على
قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز و
تعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل
في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل
قولك انها لابل ام شاء اي ان القطيعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت
انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاء او شيء آخر فاستفهمت عنها
بقولك ام شاء اي بل اهي شاء واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو عندك تقصد
الاضراب عن الاستفهام الاول والاستفهام الثاني واما قبل العطف فحليه لازمه مع
اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطفت شيئا على آخر بها يلزم ان يتقدم المعطوف عليه

او لا بإما ثم عطف عليه المعطوف بإما نحو جاءني إما زيد وإما عمرو وليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شئ على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه بإما نحو جاءني إما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وقد ذهب بعض النحاة الى ان إما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه ايضا بدخول عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا واجيب عن الاول بان إما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على إما الثانية لعطفها على إما الاولى وإما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد إما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو

ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلاثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم هنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجئ فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجئ فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكأنه لم يحكم عليه بشئ لا بالمجئ ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى

ان كلمة بل لصرف الحكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف اى بل ما جاءني عمرو

المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه

للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه والحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل

عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المنفي عنه ولكن لازمة للنفي

اى غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا لتكون للايجاب

ما نفي عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان

كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات

ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو

قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها ينبه

بها المخاطب كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه

نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة

حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهاتان

وهذان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد

وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه

اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى

قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة أي وإلى أقرب متصف بزيادة القرب
وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو
المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى وأي
بكسر الهمزة وسكون الياء وأجل وجير وإنّ بكسر الهمزة وفتح النون المشددة
ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة
لما سبقها أي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا نفيا في جواب أقام زيد بمعنى قام
زيد وفي جواب ألم تقم زيد بمعنى لم تقم زيد وبلى في جواب ألم تقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى
بلى في جواب ألست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا
فان معناه حينئذ لست بربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات
المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد أليس
عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا وتقوم مقام بلى لتقرير الاثبات
بعد النفي فبلى مختصة بايجاب النفي يعني تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان
ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام
او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى ألست بربكم قالوا
بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب من قال انا زيد

بلى قام زيد واى اثبات بعد الاستفهام لا شك فى غلبة استعمالها مسبوقة
بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجئ لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم وانه
مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اى لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال
اقسمت اى وربى ولا يكون المقسم به الا الرب او الله والعمرى تقول اى والله واى وربى اى لعمرى
واجل وجير بالكسر والفتح وان لتصديق الخبر وفى بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل وجير
او ان لمن قال قد اتاك زيد او لم يأتك اى قد اتانى او لم يأت وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا
قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة
وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا فى قول الشاعر شعر ليت شعرى هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء
اى نعم اللقاء شفاء للمحب فهاهنا فى هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للخبر
حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا
زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها
اصلا فان لها فوائد فى كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى
كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهى تزيين اللفظ
وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر
او لحسن السجع وغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك

في كلام الفصحاء لا سيّما في كلام الباري سبحانه وان المخففتين وما وكلا ومن
والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي
نحو ما ان رأيت زيدا اي ما رأيت زيدا وقلّت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو
انتظرني ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلّت زيادتها ايضا مع لمّا
نحو لمّا ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لمّا كثيرا
نحو فلمّا ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان
لو قام زيد قمت وقلّت زيادتها مع الكاف نحو كأنْ ظبية تعطو الى وارق
السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج يعني اذا
تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو ايّاما تدعوا
فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس اجلس ومع ان نحو فامّا ترينّ
من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات
شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا
وعمّا قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلّت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت
من غير ما جرم وايّما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما كلها نكرة والمجرور
بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي

لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين

وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان

تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد

والاكثر في زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث تستغني عن القسم فتبرز لذلك

في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله ع في بئر لا حور سرى وما شعر

اي في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام

تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير

فهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع

رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول بفعل مقدر

في معنى القول بقرينة المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول لا بعد ما ليس في

معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤدي معناه

نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر

اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ايت

اي كتبت اليه شيئا هو ايت فان حرف دال على ان ايت تفسير للمفعول المقدر

لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله

تفسير للضمير في به وفي امرت بمعنى القول وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني لانه
مفعول لصريح القول وقد تفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى
امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول
الظاهر لاوحينا وحرفا المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة
فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي تدخلان
على الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت
اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره
بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في
نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي
للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى
كونها للاسمية انها تعمل في جزأيها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها
نحو اعجبني انك قائم اي قيامك وما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة
زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا وحروف التحضيض
هلا والا مشددة ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام

فقصد ليدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي
بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا او هلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا
ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل
ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون
التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه
ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على
فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما فان هذا الحرف
اذا دخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع
الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا
للمخاطب وقوعها عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت
تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع
والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه
وهي في المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق
في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل
نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت

وقد كعري بحث سائر حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما
ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول
في الاسمية أزيد قائم وفي الفعلية أقام عمرو وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم
وهل قام عمرو الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها
لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى
قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد
وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف
المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي تصرف
فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها اكثر من التصرف في هل تقول أزيدا ضربت
بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول أتضرب زيدا
وهو أخوك باستعمال الهمزة للانكار ودخلت على جملة على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه
في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله أترضى بضرب زيد او هو غير مستحسن منك وهل ضعيف
في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول أزيد عندك
ام عمرو فتجعل الهمزة معادلة لأم المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه
فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام لا اقوى فيه [illegible] ام مع المنقطعة لان المستفهم عنه

في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك أزيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو

وتقول أثم اذا ما وقع وأفمن كان وأومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف بل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها

حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخلت على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخلت على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب علي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل كإن في المستقبل نحو قوله تعالى ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام

في الماضي بحصول المجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام
مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف
وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم
كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد
الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم منه ان ذلك لانتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال
توهم البعض ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ علماء المشهور ولم يدر ان
ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء
الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر
بحسب الواقع فلا يتصور ههناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم
تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم
له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء واما استعمال
ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه
كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزمت الاهانة
الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمهما اي ان ولو الفعل لفظا
كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون

اى وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا للفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده **ومن ثم** اى ومن اجل لزوم الفعل بعدها **قيل** بعد لو المحذوف فعلها **انك بالفتح لا بالكسر** لانه اى انّ مع معموليه **فاعل** للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو انّ المفتوحة لا المكسورة **وقيل انطلقت بالفعل** اى بصيغة الفعل **موضع منطلق** اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل فى خبر انّ هو الافراد **ليكون** الفعل المذكور موضع اسم الفاعل **كالعوض** من الفعل المحذوف فيتحقق لو انك انطلقت فى لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وانّ لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شئ منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره **وان كان** جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه **جاز** وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا **لتعذره** اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تعالى ولو انّ ما فى الارض من شجرة اقلام فان اقلام ليس مشتقا يوضع فعله فى موضعه **واذا تقدم**

القسم اول الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيتبع ترك فى لكونه ظرفا مان

واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزم الماضى اى لزم

القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون وجه الغى فيه ودات الشرط

فيطابق اى الشرط الجواب حيث يبطل عمل ودات الشرط فيه اى فى الجواب وكان الجواب

للقسم فقط لفظا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال

واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله

ان اتيتنى مثال للماضى لفظا وان لم تأتنى مثال للماضى معنى لاكرمتك وان توسط

اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اى تقديم غير الشرط جاز ان

يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان

يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان

تأتنى آتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم

فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى

هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم

على غير ترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتنى والله لآتينك

وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول اشارة الى

اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول امثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم و باعتبارهما جميعا النشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغاء فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللف وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثاليهما او تقدير القسم كالملفوظ اي كالتلفظ به او مقدره كملفوظه في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون وهي به اي لا يخرجوا وكذا قوله وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء الشرط يجب فيها الفاء واما التفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك زيد

فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او جملة في الذهن ويكون معلوما للمخاطب
بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة
في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث
يكون المذكور ضدا للغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين
في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان المقابل للمذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين
ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات وانما حكم بان كلمة اما للشرط
للزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط
وعوض بينها اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي خبر فائها
او خبرا الا ان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا
لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال
تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه
لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو اي
ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معمولية مطلقة
غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على
المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن

من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لما لزم توالي حرفي الشرط
والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما
يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل
الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم مطلقا
وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء
مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون
المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر
عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان
لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وهذا القائل يميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة
رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا التقدير الكلام اذا كان ما بعد اما
منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد
بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان واما على
المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل

الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف فاما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر

زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل

المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم

على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه

يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما اليوم الجمعة

فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف

وانما مثل المص بالظرف ليكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لفظا ومشتملة كونها فوجه كثرتها

حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك

اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك

افعل كذا كلا اي لا اجابة الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود

منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تع كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان

يقال انه اسم بني لكون لفظه كلفظة كلا الذي هو حرف وانما شبهه معناه لمعناه لانك

تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده ولكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا

لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية

تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون

من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعول ما لم يسم فاعله وانما

جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء

فلتبه من اول الامر بسكون هذه على بناء الحقيقة وبحركة تلك على اعراب ما وليته لانها

كالحرف الاخير مما لحقانه فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير مونث حقيقى

فمخير اى فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اى الحاق تاء التانيث

مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسألة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث

انها من احكام المونث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة

التثنية والجمعين اى جمعي المذكر والمونث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون

وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى

علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة

غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة

بل هى حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث

وفى شرح الرضى هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها

والفائدة فى مثل هذا الابدال ما مر فى بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر

والغرض كون الخبر مهما التنوين فى الاصل مصدر نونته اى ادخلته نونا فسمى به

ينون الشيء اعني النون تنوينا اشعاراً بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث
ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثاً وهي في الاصطلاح **نون ساكنة** اي بذاتها فلا تنقض
الحركة العارضة مثل عادٍ ن الاولى وهي شاملة لنون من ولدن ولكن وامثالها فاخرجها
بقوله **تتبع حركة الآخر** اي آخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات
اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر
لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت
فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف
الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل **لا لتاكيد الفعل** فخرج به نون التاكيد
الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة آخر
تطفلها لها في الوجود وتطفل العارض للمعروض وليست نون انطلق تابعة لحركة لام
الرجل بهذا المعنى **وهو** اي التنوين **للتمكن** وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم
لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وحينئذ لا يتصور معناه في غير المنصرف
والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه
اي اسكت سكوتاً ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين
في نحو رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى

منعا من ان يكون تنوين واحد التمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل لقيد التنكير ايضا فافهم وجعلته

علما محض للتمكن في العوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة

كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة

التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا

تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي

فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل

نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة

في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره

ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة يثبت

فيها التنوين ولو كان للتمكن لزال للعلتين العلمية والتانيث والظاهر انه ليس تنوين

التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى

ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة

لانها معنى مناسب لمحل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق آخر الابيات

والمصاريع لتحسين الانشاد ولانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم

وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر والحق او آخر الابيات والمصاريع

وان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائزا ايضا وانما اكثر منها من اصحاب
الغناء لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات
والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا
مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف
حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون
بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر + اقلي اللوم عاذل والعتابن * وقولي
ان اصبت لقد اصابن + فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن
الالف عند التغني نون التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير
صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من
اشباعها حروف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر شعر وقاتم الاعماق خاوي
المخترقن + مشتبه الاعلام لماع الخفقن + فان روي القافية في هذا البيت القاف
الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون
فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز
عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع
وليس للقسم الاول اسم مخصوص واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني

بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض
التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام
الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الأخر ففي اعتبار الوضع في بعضها خفاء
تامل **و يحذف** اي التنوين وجوبا **من العلم** حال كونه **موصوفا بابن** حال كون الابن
مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين
احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه
وخطا بحذف الف ابن وكذلك في قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه
اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد و زيد ابن عالم
لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا
انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو وعلى ان يكون ابن عمرو
خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف
حينما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم **نون التاكيد قسمان**
خفيفة ساكنة ابدا لانها مبنية والاصل في البناء السكون **ومشددة مفتوحة**
لثقلها وخفة الفتح **مع غير الالف** اي غير الف التثنية نحو اضربان و الف الجمع اي الالف
الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر لشبهها فيهما بنون التثنية

تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف
واضربنّ بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك
تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد
في جميع هذه الامثلة وانما اختصت هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب
دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلّت اي نون التاكيد في النفي
فلا يقال بذما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون
التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا
الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد حصولها حينئذ
وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز
وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما
اكدوا الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود من غيره وما قبلها
اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو
مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده
ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى وثقل الواو بعد ضمة
قبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور

مع تكلف التقدير او التسامح على ما وهم ثم ان حصر الشارح غير المثنى والمجموع في القسمين المذكورين مبني على انه اعتبر

ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسر وقبل النون المشددة

وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر

غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل

التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان و

اضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد

واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات

متواليات ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على

غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف

ولم يرض عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع

المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة

المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من

حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال

المعتلة الاواخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع

المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو

اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو

الواحد المذكر نحو اغزوا وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول
اغزنّ وارمنّ واخشنّ يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض
وكذا اغزنّ وارمنّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزى الجيش وارمى الغرض
وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشونّ كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء
المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشينّ كاخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير
البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة و
بها الف التثنية تقول اغزونّ وارمينّ واخشينّ برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا
ومن ثم اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترينّ
في هل ترى كما يقال ترياني هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل
وقيل ترونّ في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو لضمها
في لم تروا القوم هذا مثال لما فيه ضمير بارز لضم لاجل النون وقيل ترينّ في هل ترين باثبات
الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه بارز يكسر لاجل النون واغزونّ عطف على
هل ترينّ الاعلى ترينّ اي ومن ثم قيل اغزونّ برد الواو المحذوفة كما ترد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزنّ
في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزنّ في اغزى بحذف الياء المكسور ما قبلها
كاغزى القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها ما هو مع الضمير
بعد اسقاط امثال المثنى و جمع المؤنث ١٢ ح

البارز كالمتصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمنفصل كما اشرنا اليه فيه النون المخففة تحذف للساكن
اي لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر شعر
لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة
التي بعدها وبقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا كان الواجب ان يقال لا تهن الفقير بالجزم كما يحرك التنوين
فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا و تحذف النون
المخففة في حال الوقف على الملحقة به تخفيفا اذا انضم او انكسر ما قبلها كما يحذف التنوين كذلك فيرد ما حذف
لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا
وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان
التنوين لازم في الوصل و المخففة ليست بلازمة فجعل للازم مزية بابقاء اثره على الغير اللازم و المخففة
المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبله يقلب الفا
واذا انضم او انكسر يحذف نحو جئت بخير وصاحبي خير وختم لي بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تجعل عواقب
شرورنا ضيرا واجعل نون نياتنا صافية خفيفة كانت او ثقيلة في موقف الندامة منقلبة بالف آداب عبوديتك على نهج
الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في محو ارقام الضلالات كافية وتنوين مضرة اسقام الجهالات نافية وعلى آله واصحابه
وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من تسويد هذه الاوراق من نقل الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي
تجاوز الله عن جرائمه وسيئاته للاعراض عن مطالبة الاعواض ضحوة يوم السبت الحادي عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة

من حيث اعاد النون المخففة في آخر الكتاب ختمه بالالف الذي هو ساكن ابدا اشارة الى الاستراحة بعد المخففة ١٢ تكملة

٣٩٩

الحمد لمن کلمة توحیده کافیة لنجاة الانام والصلوة علی نبیه الذی شفاعته شافیة لاسقام العصاة فی یوم القیام وعلی آله وصحبه العظام اما بعد فلما کان هذا الکتاب متداولا بین ایدی الطلاب تحقیقا واعتبارا وقد طبع فی اکثر المطابع کرات ومرارا لکن لعدم اعتناء الطابعین بتصحیح الکتابی وتنقیح الحروف وقعت فیه اغلاط من تصحیف الرسم وتحریف الحروف بحیث صارت عرائس معانیه ما کشفت عن وجوهها النقاب وفرائد معانیه ما رفعت عن محاسنها الحجاب ومع ذلک الطالبون الیه ممتدة الاعناق والمشتاقون باسطون الیه الکف الاشتیاق فاقترح بطبعه الجدید علی وجه التصحیح مخدومنا المولوی خادم حسین صاحب حسین بن حسین علی صاحب الاخلاق والمآثر محمد عبد الرحمن خان الشاکر فشمرت عن ساق الجد امتثالا للامر فاخذت اولا نسخة مقروءة علی استاذنا الاعظم مولانا محمد الٰهی بخش عم فیضه الاتم وصححتها من النسخ القدیمة العدیدة وزدت علیها باسقاط البعض اکثر الحواشی الجدیدة باعانة مقابلة المعرب الله وحده آخی المولوی الحافظ محمد ثم طبقتها بالنسخة التی قرأها سبقا سبقا فی ریعان الشباب عند الاستاذ الحافظ محمد عبد الحی دامت افاضتها علی الطلاب علی ابیه سند المحدثین الحافظ محمد عبد الحلیم نور الله مرقده وعلی علیین ونظرت فی بعض ما کتبه اساس الاوائل والاواخر شفقة علی المحصلین فانصبت الطبع فی راس سنة ۱۲۹۵ خلت عنها النسخ المطبوعة السابقة وانا العبد العاصی محمد عبد العلی المدراسی المعترف بالعجز والقصور اخترعت له تاریخات تحت دائرة السطور

تم هذا بالحواشی الجدیدة	قال بالمدح این الوصف	فاستتب الطبع بالطبع الذی	نحوه طبع لغاة الجانف
خطه نور یحکی نور البیاض	من بری التصحیح ضوء اظهارها	سنه فی النحو متن موجز	شرحه للکشف نعم الکاشف
کلما قد جاد بالوجه الحسن	حسنه لم یعرف الا العارف	حسب امر المولوی خادم حسین	الذی بالخلق خلقا آلف
خادم الطلاب حقا اذا ام	او هم من حسن خل حسنا تعرف	بل هو المخدوم بین الخادمین	انه شیخ کریم غاضف
او لا بعد مطالع حسن العمل	شارع فی الخیر والمستانف	ساعة فی ارخه خاص الفروع	نسخة فی النحو نادی الهاتف ۱۲۹۵

ای نحویان بشارت کین شاهد بلاغت	هر هفت شد بصحت در مطبع نظامی	از طبع شد مجلی با صد جلاب مجلی
لیلای حسن معنی سلمای خوش کلامی	مطبوع یکقلم شد این شرح تا تمام شد	در حسن خط علم شد از کاتبان نامی
هر سطر رشک سنبل هر حرف رشک گل	هر نقطه ساغر مل از رشح کلک جامی	هر صفحه اش گهی دید تابنده همچو خورشید
مانند صبح امید روحی و نیز شامی	گلزار بیخزانست مقصود نحو یانست	باغ و بهار جانست این گلشن دوامی
شد دلربا خط او چون نو خطان خوشرو	گر حسن خط برآبرو زد وسمه تمامی	چون طالبان شنیدند از هر طرف ودیدند
با نقد جان خریدند این گوهر گرامی	گفتم ز روی تحر اشی سالش بخوش تماشی	با بی بها خواهشی شد طبع شرح جامی ۱۲۹۵

از اهتمام عبد رحمن خان شاکر این کتاب	وه چه خوش در مطبع خاص نظامی طبع شد	حسن صحت هم ز حسن خط او شد جلوه گر
الله الله با چه آئین گرامی طبع شد	طبع چون شد این کتاب بغر با صد آب رنگ	همچو گل خندان ز فرط شادکامی طبع شد

سال تاریخش ز روح از هاتف غیبی بجست | گفت زیبا با چه خواهشی شرح جامی طبع شد ۱۲۹۵

ایضا از نتائج طبع صحیح و فکر صائب حافظ محمد ابو سعید خان صاحب سلمه الله الواهب

گر در شبانه تا ابد باز باطل حق بود پیدا | سعید از بهر تاریخش نگارش ما فیت بمصرع

سواد این کتاب و معنی روشن بدان مانند | بطبع شرح جامی نحو را رونق بود پیدا ۱۲۹۵

محمد روشن خان حنفی ۱۲۰۳

محمد عبد الرحمن بن جا[illegible]